

تقرير
اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الخامسة والأربعون
الملحق رقم ٣٥ (A/45/35)



الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٩١

ملاحظة

تتألف رموز وشائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وشائق الأمم المتحدة

[الامل : بالانكليزية]
[٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١]

المحتويات

الصفحة	الفقرات	ن
	كتاب الإحالة	٧
١	٧- ١ مقدمة	١
٣	١٠- ٨ ثانيا - ولاية اللجنة	٣
٤	١٦-١١ ثالثا - تنظيم الاعمال	٤
٤	١٣-١١ ألف - انتخاب أعضاء المكتب	٤
٤	١٥-١٤ باء - المشاركة في أعمال اللجنة	٤
٥	١٦ جيم - إعادة انشاء الفريق العامل	٥
٥	٧٨-١٧ رابعا - الاجراءات التي اتخذتها اللجنة	٥
٥	٥١-١٧ ألف - الاجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٤١/٤٤ ألف	٥
٥	٢٩-١٧ ١ - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين والجهود المبذولة لتنفيذ توصيات اللجنة	٥
١٠	٤٦-٣٠ ٢ - ردود الفعل إزاء التطورات المؤثرة على الحقوق غير القابلة للتمصرف للشعب الفلسطيني	١٠
١٥	٤٩-٤٧ ٣ - الاجراءات التي اتخذتها اللجنة للتشجيع على عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤	١٥

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٦	٥٠	٤ - حضور المؤتمرات والاجتماعات الدولية
		٥ - الاجراءات التي اتخذتها هيئات الامم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية
١٧	٥١	باء - الاجراءات التي اتخذتها اللجنة وفقا لقراري الجمعية العامة ٤١/٤٤ ألف وباء
١٩	٧٨-٥٢	١ - الحلقات الدراسية الإقليمية
١٩	٦٢-٥٢	٢ - التعاون مع المنظمات غير الحكومية
٢٢	٧٤-٦٢	٣ - مستوى السفر
٢٥	٧٥	٤ - الانشطة الإعلامية
٢٥	٧٨-٧٦	٥ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
٢٦	٧٩	خامسا - الاجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٤١/٤٤ جيم
٢٦	٩٣-٨٠	سادسا - توصيات اللجنة
٣٠	١٠٣-٩٤	

المحتويات (تابع)

المرفقات

الصفحة

الاول -	توصيات اللجنة التي أيدتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين	٣٧
الثاني -	النتائج والتوصيات التي اعتمدها حلقة الأمم المتحدة الدراسية الثالثة والعشرون بشأن قضية فلسطين ، كوالالمبور ، ١٨ الى ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩	٤١
الثالث -	الإعلان الذي اعتمده ندوة الأمم المتحدة الإقليمية الآسيوية الثالثة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، كوالالمبور ، ١٨ الى ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩	٥١
الرابع -	النتائج والتوصيات التي اعتمدها حلقة الأمم المتحدة الدراسية الرابعة والعشرون بشأن قضية فلسطين ، بوينس آيرس ، ٥ الى ٩ شباط/فبراير ١٩٩٠	٥٨
الخامس -	الإعلان الذي اعتمده ندوة الأمم المتحدة الإقليمية الأولى للمنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن قضية فلسطين ، بوينس آيرس ، ٥ الى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٠	٦٧
السادس -	النتائج والتوصيات التي اعتمدها حلقة الأمم المتحدة الدراسية الخامسة والعشرون بشأن قضية فلسطين ، فريتاون ، ٢ الى ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٠	٧٤
السابع -	الإعلان الذي اعتمده ندوة الأمم المتحدة الإقليمية الأفريقية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، فريتاون ، ٢ الى ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٠	٨٤

المحتويات (تابع)

المرفقات (تابع)

المفحة

الشمع -	النتائج والتوصيات التي اعتمدها حلقة الأمم المتحدة الدراسية السادسة والعشرون بشأن قضية فلسطين ، استكهولم ، ٧ الى ١١ أيار/مايو ١٩٩٠ ٩٠
التاسع -	النتائج والتوصيات التي اعتمدها حلقة الأمم المتحدة الدراسية السابعة والعشرون بشأن قضية فلسطين ، نيويورك ، ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ١٠٠
العاشر -	الإعلان الذي اعتمده ندوة الأمم المتحدة الإقليمية السابعة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، نيويورك ، ٢٧ الى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ١٠٦
الحادي عشر -	الإعلان الذي اعتمده ندوة الأمم المتحدة الإقليمية الرابعة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، جنيف ، ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ١١٣
الثاني عشر -	الإعلان الذي اعتمده اجتماع الأمم المتحدة السابع للمنظمات غير الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين ، جنيف ، ٢٩ الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ ١٢٣

كتاب الإحالة

٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠

سيدي ،

يشرفني أن أرفق طي هذا تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتقدمه إلى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٤ من القرار ٤١/٤٤ ألف المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

وتقبلوا ، سيدي ، أسى آيات تقديري .

(توقيع) ألسا كلود ديالو
رئيسة اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير
القابلة للتصرف

معادة السيد خافيير بيريز دي كويار
الامين العام للأمم المتحدة

أولا - مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بقرارها ٣٣٧٦ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، الذي طلبت فيه الجمعية إلى اللجنة أن تنظر في برنامج تقدم توصية به إليها يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة في القرار ٢٢٢٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ . وخلال الفترة التي يتناولها التقرير كانت اللجنة تتألف من ٢٣ دولة التالية : أفغانستان ، واندونيسيا ، وباكستان ، وتركيا ، وتونس ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية^(١) ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ورومانيا ، والسنگال ، وسيراليون ، وغيانا ، وغينيا ، وقبرص ، وكوبا ، ومالطة ، ومالي ، وماليزيا ، ومدغشقر ، ونيجيريا ، والهند ، وهنغاريا ، ويوغوسلافيا .

٢ - وفي القرار ٢٠/٣١ المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ وافقت الجمعية العامة لأول مرة على التوصيات التي قدمتها اللجنة في تقريرها الأول إلى الجمعية العامة^(٢) كأساس لحل القضية الفلسطينية . وقد أعادت اللجنة تأكيد تلك التوصيات في تقاريرها اللاحقة^(٣) التي كانت الجمعية العامة تؤيدها في كل مناسبة بأغلبية ساحقة . كما واصلت الجمعية العامة تجديد ولاية اللجنة وتوسيعها ، حسب الاقتضاء .

٣ - ورغم النداءات المتكررة والملحة التي وجهتها اللجنة ، لم يتمكن مجلس الأمن حتى الآن من الأخذ بتوصيات اللجنة أو تنفيذها . وترى اللجنة أن من شأن نظر مجلس الأمن بصورة ايجابية في هذه التوصيات واتخاذ إجراءات وفقا لها أن يسهم في تعزيز التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية ، التي هي جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي في الشرق الأوسط .

٤ - كما كررت اللجنة مناشدتها مجلس الأمن لاتخاذ إجراء عاجل لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، على أساس المبادئ التي أعادت الجمعية العامة تأكيدها في قرارها ٤٣/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . ومازالت اللجنة مقتنعة بأن المؤتمر يوفر أفضل إطار سلمي شامل وعملي ومقبول على نطاق عالمي ، وأكدت مرارا على الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود من جانب جميع المعنيين لكي يتم عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير .

٥ - وخلال السنة قيد الاستعراض ، أعربت اللجنة عن قلقها المتزايد إزاء الجمود الخطير الذي ظهر برغم الجهود الرامية إلى تعزيز السلم ، وإزاء استمرار تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وأعربت اللجنة عن استيائها الشديد لمواصلة إسرائيل الاعتماد على القوة العسكرية في قمع الانتفاضة الفلسطينية ، التي هي الآن في عامها الثالث ولرفضها لمبادرة السلم الفلسطينية كما أعلنها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الجلسة العامة للجمعية العامة التي عقدت في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . ورأت اللجنة أن الخطوات التي اقترحتها إسرائيل غير مناسبة لأنها لا تعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولا تتضمن تدابير مؤقتة للحماية . كما شاركت في الاحتجاجات الدولية بشأن احتمال تزايد استيطان المهاجرين اليهود الجدد في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، مما يشكل مزايدا من الانتهاك لحقوق الفلسطينيين ويهدد بتقويض الجهود الدولية الرامية إلى التقدم نحو السلم . وأدانت اللجنة مرارا تزايد الاصابات البشرية وتزايد المعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني ، وبوجه خاص النساء والأطفال ، وحذرت من أن الفشل في كسر الجمود الحالي سوف يفضي إلى تفاقم الحالة ويؤدي إلى تكثيف التوتر والعنف مع ما لذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للسلم والأمن في المنطقة . وأكدت اللجنة من جديد أن استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ، بما فيها القدس ، وللأراضي العربية المحتلة الأخرى ورفضها ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير دون أي تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال والسيادة ، وحقه في العودة إلى دياره وممتلكاته ، تشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق سلم عادل .

٦ - وتأسف اللجنة أسفا شديدا لقرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتعليق حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني . وقد كان من رأي اللجنة أن هذا الحوار يمثل خطوة ايجابية تسهم في معالجة اختلال التوازن بين الأطراف ويمكن أن تؤدي إلى إزالة العقبات أمام عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . وأعربت اللجنة عن وطيد أملها في أن يتم في القريب العاجل إيجاد سبل لاستئناف الحوار وتوسيع نطاقه بحيث يشمل بحث المسائل الموضوعية بطريقة بنّاءة ، وهو ما يمكن أن يخدم الهدف السامي المتمثل في تحقيق السلم في الشرق الأوسط . وقد أعربت اللجنة عن جزعها إزاء الجمود المتزايد الذي اعتري الجهود السلمية وتعاقد حوادث العنف الخطيرة ضد المدنيين العزل ، ومازالت اللجنة تكشف جهودها من أجل تشجيع قيام حوار مثمر وبنّاء بين القيادات السياسية المسؤولة وتشجيع اتخاذ اجراء لضمان الحماية الدولية للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال ، والتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية وفقا لقرارات الأمم المتحدة .

٧ - وقد اكتسبت جهود اللجنة المزيد من الأهمية الملحة في ضوء الأزمة المتفاقمة في منطقة الخليج منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ والمخاطر الجسيمة التي تنطوي عليها المواجهة المسلحة مما ستنتج عنه عواقب وخيمة بالنسبة للقضية الفلسطينية وبالنسبة للسلم والأمن في كل أنحاء منطقة الشرق الأوسط وما يتجاوزها . ورأي اللجنة الراسخ هو أن مجلس الأمن ينبغي له أن يبدي نفس الحزم في التعامل مع قضية فلسطين على غرار ما اتبعه في حالة الأزمة في الخليج . وينبغي التسليم بأن التوصل إلى حل فوري وعادل لقضية فلسطين ينطوي على أهمية أساسية بالنسبة للتوصل إلى سلم وأمن دائمين في الشرق الأوسط بأسره .

ثانيا - ولاية اللجنة

٨ - يرد بيان بولاية اللجنة لعام ١٩٩٠ في الفقرات من ٣ إلى ٥ من قرار الجمعية العامة ٤١/٤٤ ألف المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الذي قامت فيه الجمعية العامة بما يلي :

(أ) طلبت إلى اللجنة أن تبقي قيد الاستعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين وكذلك تنفيذ برنامج العمل لإعمال الحقوق الفلسطينية^(٤) ، وأن تقدم تقارير واقتراحات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة أو إلى مجلس الأمن ، حسب الاقتضاء ؛

(ب) أذنت للجنة بأن تواصل بذل جميع الجهود للعمل على تنفيذ توصياتها ، بما في ذلك التمثيل في المؤتمرات والاجتماعات وإرسال الوفود وإدخال ما تراه ضروريا من تعديلات على برنامجها المعتمد لعقد الحلقات الدراسية والندوات للمنظمات غير الحكومية ، وأن تقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية في دورتها الخامسة والأربعين وما بعدها ؛

(ج) طلبت إلى اللجنة أيضا أن تمد يد التعاون إلى المنظمات غير الحكومية في مجال إسهامها في العمل على رفع مستوى الوعي الدولي بالحقوق المتعلقة بقضية فلسطين وتهيئة مناخ أكثر ملاءمة لتنفيذ توصيات اللجنة بصورة كاملة ، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاق اتصالاتها بتلك المنظمات .

٩ - وفي قرارها ٤١/٤٤ بء الصادر بنفس التاريخ ، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام ، بين أمور أخرى ، أن يزود شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة

العامة بالموارد اللازمة ، وأن يكفل استمرارها في أداء المهام المبينة بالتفصيل في القرارات السابقة ، بالتشاور مع اللجنة وتحت إرشادها .

١٠ - وفي القرار ٤١/٤٤ جيم الصادر بنفس التاريخ ، طلبت الجمعية العامة إلى إدارة شؤون الإعلام أن تقوم ، بتعاون وتنسيق كاملين مع اللجنة ، بمواصلة برنامجها الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين ، مع التركيز بصفة خاصة على الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية .

ثالثا - تنظيم الأعمال

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

١١ - قررت اللجنة في جلستها ١٦٨ ، المعقودة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، إعادة انتخاب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم :

الرئيس : السيدة ابسا كلود ديالو (السنغال)

نائب الرئيس : السيد أوسكار أوراماس - أوليفا (كوبا)
السيد نور أحمد نور (أفغانستان)

المقرر : السيد الكسندر بورغ أوليفيه (مالطة)

١٢ - وفي الجلسة ١٦٩ المعقودة في ٣ آذار/مارس ١٩٩٠ ، انتخبت اللجنة السيد ريكاردو الاركون دي كويسادا (كوبا) نائبا للرئيس مكان السيد اوسكار أوراماس - أوليفا (كوبا) الذي غادر نيويورك .

١٣ - وفي الجلسة نفسها ، أقرت اللجنة برنامج عملها لعام ١٩٩٠ تنفيذا لولايتها .

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

١٤ - على غرار ما تم في السنوات الماضية ، أكدت اللجنة من جديد أنها ترحب بكل من يرغب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن المراقبين الدائمين لدى الأمم

المتحدة في الاشتراك في عمل اللجنة بصفة مراقب . وعملا بذلك ، بعثت رئيسة اللجنة إلى الأمين العام رسالة مؤرخة في ٧ آذار/مارس ١٩٩٠ تبلغه فيها بالامر ، فأحالها الأمين العام بتاريخ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠ إلى الدول الاعضاء في الامم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة وإلى المنظمات الحكومية الدولية . كما قررت اللجنة دعوة للسلطين ، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، إلى الاشتراك في أعمال اللجنة بصفة مراقب ، وحضور جميع جلساتها ، وتقديم ملاحظات ومقترحات لتنظر فيها اللجنة .

١٥ - وخلال عام ١٩٩٠ رحبت اللجنة مرة أخرى بمشاركة جميع الدول والمنظمات التي شاركت في أعمالها في السنة السابقة^(٥) بصفة مراقب .

جيم - إعادة انشاء الفريق العامل

١٦ - أعادت اللجنة ، في جلستها ١٦٨ ، إنشاء فريقها العامل للمساعدة في التحضير لأعمالها والتعجيل بها على أساس أنه بإمكان أي عضو في اللجنة أو أي مراقب لديها أن يشترك في أعمال الفريق العامل^(٦) . وقد شكل الفريق العامل على النحو الذي كان عليه في السابق ، برئاسة السيد الكسندر بورغ - أوليفيه (مالطة) . وأعيد انتخاب السيد دينيش كومار جاين (الهند) نائبا لرئيس الفريق العامل .

رابعا - الاجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف - الاجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٤١/٤٤ ألف

١ - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين والجهود المبذولة لتنفيذ توصيات اللجنة

١٧ - واصلت اللجنة ، وفقا لولايتها ، استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين وبمثل جميع الجهود لتشجيع تنفيذ توصياتها ، بصيغتها التي أيدها الجمعية العامة مرارا .

١٨ - واستجابة للتطورات العاجلة التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وجهت رئيسة اللجنة ، في عدد من المناسبات ، انتباه الأمين العام ورئيس مجلس الأمن إلى هذه التطورات ، وحثت على اتخاذ تدابير ملائمة وفقا لقرارات الامم المتحدة (انظر الفقرات ٣٠ - ٣٣ أدناه) .

١٩ - وواصلت اللجنة بمساعدة شعبة حقوق الفلسطينيين رصد الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل متواصل من خلال وسائط الإعلام ، وتقارير الأجهزة والوكالات التابعة للأمم المتحدة ، والمعلومات التي جمعتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والخبراء والافراد من اسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة الذين اشتركوا في اجتماعات عقدت برعاية اللجنة ، ومعلومات جمعتها من مصادر أخرى .

٣٠ - ولاحظت اللجنة أن انتفاضة الشعب الفلسطيني لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي ولتحقيق حقوقه الوطنية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، قد دخلت عامها الثالث بالرغم من استمرار القمع الشديد والمصاعب الاقتصادية الكبرى . فضلا عن ذلك فقد أدت الانتفاضة الى عملية تحويل نفسية وسياسية لا رجعة فيها لم يقتصر تأثيرها على الشعب الفلسطيني فحسب وإنما امتد الى النظام السياسي الاسرائيلي نفسه كذلك . ويجري انشاء مؤسسات فلسطينية مدنية مستقلة جديدة ، عززت تصميم الشعب على نيل الاستقلال . وتعمزت عملية فك الارتباط الاقتصادي مع اسرائيل . وزادت المجموعات الدولية والحكومات الأجنبية التزامها المالي للأرض الفلسطينية المحتلة . وأجبرت اسرائيل على الاعتراف بأن الانتفاضة تمثل مواجهة مع حركة وطنية حقيقية . وأفضى هذا الى إشارة مناقشة متزايدة وحدوث أزمة سياسية داخل اسرائيل والى تزايد انتقاد الموقف المتمثل الذي تغفه الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة من السلم .

٣١ - ولاحظت اللجنة بقلق عميق أن اسرائيل ، في جهودها الرامية الى قمع الانتفاضة ، واصلت اللجوء الى استخدام القوة بشكل مفرط وعشوائي ، بما في ذلك اطلاق النار على المتظاهرين ، والاستخدام المكثف للغاز المسيل للدموع وضرب المحتجزين بشدة . وتم الاعراب عن الخوف من أن الحكومات الاسرائيلية تتفاضى بل حتى تشجع حوادث إعدام الفلسطينيين خارج نطاق القضاء كوسيلة للسيطرة على الانتفاضة من خلال اعتماد مبادئ توجيهية متساهلة بالنسبة لاستخدام الاسلحة النارية وعدم التحقيق في حالات إساءة استعمال السلطة على نحو واف .

٣٢ - وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، بلغ العدد الإجمالي للفلسطينيين الذين قتلوا منذ بداية الانتفاضة وتحمل المسؤولية المباشرة عن قتلهم القوات الإسرائيلية والمستوطنون المسلحون والمدنيون والمتعاونون معهم ٨٥٦ حالة معروفة ، وذلك وفقا لمشروع قاعدة بيانات حقوق الإنسان التي يتمتع بها الفلسطينيون . ومن هؤلاء ، ٤٠٧ أشخاص قتلوا بأعيرة نارية ، و ٦٣ نتيجة الضرب وغير ذلك من أعمال العنف و ٨٩ من جراء حوادث تتمثل باستخدام الغاز المسيل للدموع . وقد توفي ١٠٤ من الفلسطينيين في

ظروف مريبة . وبالإضافة الى ذلك قُدر أن ١٥٠ ٩٩ فلسطينيا أصيبوا بجراح . ولاحظت اللجنة بسخط أن القوات الاسرائيلية قد استعملت وبشكل عشوائي أسلحة نارية ضد الفلسطينيين في ساحة الحرم الشريف ، في القدس ، بتاريخ ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، مما أسفر عن مقتل ٢١ فلسطينيا وجرح أكثر من ١٢٥ آخرين ، بالإضافة الى ما تبع ذلك من تصعيد القمع ضد الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض المحتلة ، الذي أدى بدوره الى مزيد من الإصابات .

٢٣ - ولوحظ حدوث تدهور سريع ومثير للجزع في حالة الاطفال . وقد كانت الاصابات بين الاطفال مرتفعة للغاية : فقد كان من بين الضحايا الذين قتلوا في الانتفاضة ٢١٧ طفلا دون سن الـ ١٦ ، أو حوالي ٢٥ في المائة من المجموع . ويتعرض جميع الاطفال الى مجموعة من تدابير المعاقبة الجماعية ، وذكر أن الاسر تعاني من صعوبات خطيرة في الوفاء بمهامها الاساسية المتمثلة في حماية الطفل ورعايته .

٢٤ - ولاحظت اللجنة أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، في سعيها لقمع الانتفاضة ، تواصل اللجوء الى مجموعة من التدابير القاسية والعقوبة الجماعية واعتبرتها انتهاكا خطيرا لمبادئ وأحكام القانون الدولي ذات الصلة . وقد شملت هذه التدابير عمليات الطرد والاعتقالات والاحتجاز ومهاجمة المنازل والقرى على نطاق واسع ، وفرض منع التجول لفترات طويلة ، ومصادرة الممتلكات واقتلاع الاشجار وتدمير المحاصيل . وذكر أن ما يزيد على ١٣ ٠٠٠ فلسطيني كانوا لا يزالون في السجون أو في مراكز الاحتجاز في نهاية عام ١٩٨٩ ، وأن هناك ادعاءات عديدة بتعذيب المحتجزين السياسيين وإساءة معاملتهم بصورة منتظمة . وذكر مشروع قاعدة البيانات أن مجموع الفلسطينيين الذين تعرضوا للاحتجاز الاداري دون تهمة أو محاكمة لفترات مختلفة منذ بداية الانتفاضة وحتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ بلغ ١٠ ٣٠٠ فلسطيني . وتعرضت الضفة الغربية وغزة الى منع التجول لفترات مجموعها ٧ ٧٥٥ يوما ، أشرت في مئات الألوف من الفلسطينيين . وتم هدم أو إقفال ما مجموعه ١ ٥٥٧ منزلا ومبنى أثناء الانتفاضة ، خمسها لأسباب "أمنية" . وأشارت قلق اللجنة بصورة خاصة الاعمال العنيفة وغير المشروعة التي يقوم بها المستوطنون الاسرائيليون والتي تعد انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب^(٧) ، بما في ذلك شن الهجمات على الافراد ، والفارات على القرى والاحياء الفلسطينية ، وتخریب الممتلكات ، ومصادرة الاملاك ، وتدنيس الأماكن الدينية الاسلامية ، والقيام بأنشطة ضد الممتلكات الدينية المسيحية .

٢٥ - وأحاطت اللجنة علما مع بالغ القلق بتقارير المدير العام لليونسكو ومقررها الخاص التي تشير الى أن نظام التعليم الفلسطيني في حالة شلل بسبب الإغلاق الطويل الأمد للمؤسسات التعليمية منذ بداية الانتفاضة . وفي حين أحاطت اللجنة علما بالخطوات الرسمية لإعادة الافتتاح التدريجي للمدارس الابتدائية والثانوية كمبادرة ايجابية استجابة للقلق الدولي ، فإنها تشجب استمرار سلطات الاحتلال الاسرائيلي في تعطيل سير الدراسة العادية في المدارس على نحو يتسم بالخطورة كشكل من أشكال العقوبة الجماعية . ولا تزال الانباء الواردة تفيد بتدخل الجنود في هذا المجال بما في ذلك شن الفارات وإطلاق الرصاص واعتقال الطلاب واغلاق المدارس دون تمييز ، وإغلاقها بسبب فرض منع التجول على المناطق ، وغير ذلك من الاعمال مثل إحاطة المدارس بأسوار من الاسلاك الشائكة . وقد ذكرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) في هذا الصدد أن التدخلات الاسرائيلية تحول دون قيام الوكالة بتوفير خدمة تعليمية مناسبة للطفل الفلسطيني اللاجئ ودون استخدام الاموال التي يتبرع بها الشعب لهذا الغرض بأكثر الطرق فعالية . ولأحاطت اللجنة أيضا بقلق أن جميع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ظلت مغلقة منذ بدايته الانتفاضة . وقد سمح بإعادة فتح بعض الكليات المحلية في الربيع وبإعادة فتح جامعة بيت لحم في الخريف من عام ١٩٩٠ . وقد أعربت اللجنة عن بالغ استيائها لان ٢٥ ٠٠٠ من الطلاب الفلسطينيين ظلوا بذلك محرومين من حقهم في التعليم ثلاث سنوات ولان آلاف من خريجي المدارس الثانوية قد حيل بينهم وبين مواصلة تعليمهم ، ولان القيود الصارمة مازالت تفرض على قيام نظام التعليم العالي بوظيفته .

٢٦ - وأحاطت اللجنة علما مع القلق بالتقارير التي تفيد أن الحالة الصحية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ولا سيما في غزة ، لا تزال يرثى لها وأنها لا تزال تتدهور منذ بداية الانتفاضة . ويخضع توفر الرعاية الطبية والمياه وتصريف المجاري وغيرها من الخدمات الضرورية الى رقابة تقييدية تفرضها سلطات الاحتلال وأن هذه الحالة تزداد تفاقمنا من جراء تكرار فرض حظر التجول وطول أمده . وذكر أن العدد الهائل من الاصابات التي حدثت أثناء الانتفاضة قد أدى الى ارباك المرافق الطبية غير الكافية بالفعل لإرباكا تاما . وذكر أيضا أن الجرحى كثيرا ما يحرمون من الرعاية لساعات طويلة يبقون خلالها محتجزين في مراكز الشرطة أو الجيش . كما ذكر قيام الجنود الاسرائيليين بشن هجمات على المستشفيات . وفي ضوء هذه الحالة الخطيرة ، هجبت اللجنة رفض حكومة اسرائيل مرة أخرى التعاون مع لجنة الخبراء الخاصة التي أنشأتها جمعية الصحة العالمية (منظمة الصحة العالمية) لدراسة الاحوال الصحية لسكان الاراضي العربية المحتلة . ولأحاطت اللجنة بالتقدير أن عددا من المنظمات

الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة قدمت مساعدة انسانية الى الفلسطينيين الذين يعيشون في الاراضي الفلسطينية المحتلة وقامت بتنفيذ مشاريع تتعلق بالمرافق الصحية وتدريب القوى العاملة الطبية ، وإنشاء مراكز لاعادة التأهيل والرعاية الصحية الاولى والمختبرات الطبية وغيرها .

٢٧ - وأحاطت اللجنة علما أيضا بما ذكره المدير العام لمنظمة العمل الدولية في تقريره السنوي^(٨) من أنه لم يطرأ تحسن على الظروف التي يعمل ويعيش في ظلها عمال الاراضي العربية المحتلة وعائلاتهم . إن استمرار الاحتلال العسكري والقيود الشاملة المفروضة على الزراعة والصناعة وسائر القطاعات قد حال دون التنمية الاقتصادية الحقيقية للأراضي ، كما أن الخطر يتهدد تنمية الموارد البشرية مادامت المدارس والجامعات مغلقة الابواب . ولا يزال اتباع سياسة الاستيطان مسألة تدعو للقلق البالغ لأنها قد أدت الى ازدواجية في النظام القانوني والاجتماعي كانت مصدرا لانعدام المساواة والتوتر الشديدين ، وأدت الى وضع تمييزي في مجال الاستحقاقات الاجتماعية ، وكانت لها آثار ضارة على الاقتصاد الفلسطيني . وإذا كان ما يقرب من ٤٠ في المائة من الفلسطينيين بالاراضي المذكورة ينهبون الى العمل في اسرائيل ، فإن معظمهم لا يتمتع بأي حماية قانونية أو اجتماعية . ومن شأن اعتراف اسرائيل بالمنظمات النقابية الفلسطينية التي توحدت مؤخرا أن يكفل احترام المبادئ الاساسية لحريية تكوين الجمعيات ، ويغضي من ثم الى حماية أفضل لمصالح العمال الفلسطينيين .

٢٨ - وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بأن الامين العام قد أعرب مرارا عن قلقه إزاء الحالة في الارض الفلسطينية المحتلة وبأنه أوفد ممثله الشخصي الى المنطقة في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، كما أن الممثل الشخصي قام ، في تقريره المبدئي الى الامين العام ، بتبيان المخاوف التي أعرب عنها الفلسطينيون في كل أنحاء الاراضي المحتلة ، إضافة الى شعورهم العميق بأنهم معرضون للخطر بسبب افتقارهم للحماية ، فضلا عن حاجتهم لضمان حقوقهم الاساسية الاقتصادية والانسانية .

٢٩ - وفي ضوء استمرار الحالة غير المحتملة في الارض الفلسطينية المحتلة ، تعود اللجنة مرة أخرى أن توجه اهتمام الجمعية العامة ومجلس الامن العاجل جدا للسياسات والممارسات التي تتبعها اسرائيل ، بوصفها الدولة المحتلة ، والتي تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . وتكرر اللجنة مناشدتها العاجلة الى أقصى حد لمجلس الامن وللأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة ، ولجميع المعنيين ، لاتخاذ جميع

التدابير اللازمة الكفيلة بضمان الامن والحماية الدولية للفلسطينيين في الاراضي المحتلة ريشما يتم انسحاب القوات الاسرائيلية والتوصل الى تسوية . وتود اللجنة كذلك الإعراب عن تقديرها للأمين العام لجهوده الشخصية في هذا الشأن . وفضلا عن ضرورة اتخاذ تدابير الحماية والإغاثة الطارئة ، فإن على المجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير الممكنة لوقف الازمة الاقتصادية الراهنة ، ولوضع الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية التي تكفل التنمية الحقيقية للأرض الفلسطينية المحتلة استعدادا لبناء الدولة المستقلة . وأحاطت اللجنة علما بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان قد اضطلع بتنفيذ عدد من المشاريع الإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة .

٢ - ردود الفعل إزاء التطورات المؤثرة على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني

(١) رسائل الى الأمين العام والى رئيس مجلس الأمن

٣٠ - قامت رئيسة اللجنة في عدد من المناسبات بتوجيه انتباه الأمين العام ورئيس مجلس الأمن الى التطورات المتسارعة التي تحدث في الأرض الفلسطينية المحتلة . وقد قدمت رئيسة اللجنة تقارير عن الأعمال التي تقوم بها القوات المسلحة الاسرائيلية والمستوطنون الاسرائيليون ، مما أدى الى خسائر في الأرواح وإصابات في صفوف الفلسطينيين ، وعن التدابير الأخرى التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية لإخماد الانتفاضة . وأوضحت أن هذه السياسات والممارسات تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة ومع المصوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومع قرارات الأمم المتحدة ، وأنها تشكل مزيدا من العقبات بوجه الجهود الدولية الرامية لتعزيز التوصل الى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية . وكررت الرئيسة نداءات اللجنة الى الأمين العام والى رئيس مجلس الأمن باتخاذ جميع التدابير الممكنة بما يكفل سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال ، إضافة الى مضاعفة جميع الجهود الرامية للتوصل لتسوية سلمية .

٣١ - وقد عُمِّمت رسائل رئيسة اللجنة التالية بوصفها وثائق رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند المعنون "قضية فلسطين" ومن وثائق مجلس الأمن ؛ (١) رسالة مؤرخة في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ (A/44/891-S/21009) ؛ و (ب) رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ (A/44/914-S/21089) ؛ و (ج) رسالة مؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ (A/44/920-S/21151) ؛ و (د) رسالة مؤرخة في ١ أيار/مايو ١٩٩٠

(A/44/943-S/21281) ؛ و (هـ) رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ (A/44/947-) S/21303 ؛ و (و) رسالة مؤرخة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ (A/44/955-S/21362) ؛ و (ز) رسالة مؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/45/528-S/21802) .

٣٢ - كذلك فقد وجهت رئيسة اللجنة الانتباه الى الوثائق التي اعتمدها المؤتمر الوطني للأساقفة الكاثوليك ومجلس الكنائس الكندي ، في رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ (A/45/84) ، والى الفصل المتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة الوارد في تقارير البلدان عن ممارسات حقوق الانسان لعام ١٩٨٩ الذي نشرته وزارة الخارجية بالولايات المتحدة الامريكية ، في رسالة مؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٠ (A/45/175-S/21199) .

(ب) الاجراءات المتخذة في إطار مجلس الامن

٣٣ - تابعت اللجنة عن كثب الأنشطة التي اضطلع بها مجلس الامن بشأن المسائل المتعلقة بولاية اللجنة ، وشاركت في مداولات المجلس عند اللزوم .

٣٤ - وفي رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ (S/21139) طلب الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة عقد اجتماع لمجلس الامن "للنظر في الخطوات الاسرائيلية غير المشروعة لاستيطان الاراضي المحتلة" . وطلب الممثل الدائم في الرسالة أن يدعو المجلس الحكومة الاسرائيلية الى "ألا تسمح بأي إجراء قد يكون من شأنه تغيير الهيكل الديمغرافي للأراضي المحتلة" . وقد نظر المجلس في البند على مدى خمس جلسات عقدت بين ١٥ و ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٠ .

٣٥ - وقد شاركت رئيسة اللجنة في مداولات الجلسة ٣٩١١ ، المعقودة في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٠ ، (S/PV.2911) ، وذكرت أن اللجنة يساورها بالغ القلق للتطورات المستجدة مؤخرا على سياسة مستوطنات اسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة ، كما أن البيانات التي أدلى بها مؤخرا زعماء اسرائيل توضح من جديد تعنت اسرائيل في إنكارها الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، ورفضها السماح بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ برغم القرارات ذات الملّة الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة . كما أن سياسة المستوطنات ، التي ما برحت اسرائيل تنفذها في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، لا يزال المجتمع الدولي يجمع على رفضها وإدانتها . وفي معرض الاشارة الى أعمال اللجنة التي أقرها مجلس الامن في القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) قالت إن المجلس لم يستطع للأسف أن يتقبل تقرير اللجنة

الثالث ومن ثم لم يتسن تنفيذ توصياتها . كما أن اللجنة أعربت مرارا عن قلقها إزاء السياسة الاسرائيلية بالضم المتدرج مع ما صاحبها من أعمال عنف من جانب المستوطنين وتدابير قمعية ضد الفلسطينيين . واللجنة تشارك في القلق الذي أعربت عنه حكومات ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية شتى إزاء الموجة الجديدة لهجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي وأماكن أخرى ، وهي تحث جميع الأطراف المعنية على أن تكفل ألا يستخدم المهاجرون لإدامة احتلال الأرض الفلسطينية وتعويق عملية السلام وحرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

٣٦ - وفي ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، عم مشروع قرار قدمته اشيوبيا وزائير وماليزيا وكوبا وكوت ديفوار وكولومبيا واليمن الديمقراطية (S/21247) . وبمقتضى ذلك المشروع يؤكد المجلس من جديد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، ويعتبر السياسات والممارسات التي تتبعها اسرائيل لتوطين بعض سكانها والمهاجرين الجدد في الاراضي المحتلة انتهاكات لاتفاقية جنيف الرابعة ولحقوق الشعب الفلسطيني وسكان الاراضي العربية الاخرى ، ويعتبر أن توطين المهاجرين اليهود وسياسة الاستيطان الاسرائيلية في الاراضي المحتلة يشكلان عقبة أمام تحقيق السلم في الشرق الاوسط ، ويطالب اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، بأن تتقيد بالتزاماتها القانونية الدولية في هذا الصدد ، ويطالب جميع الدول بالالتزام بتزود اسرائيل بأية مساعدة تستخدم فيما يتعلق بهذه المستوطنات ، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن تنفيذ القرار في موعد أقصاه ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ . ولم يتخذ المجلس اجراء بشأن مشروع القرار .

٣٧ - وفي رسالة مؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ (S/21300) طلب الممثل الدائم للبحرين ، بوصفه رئيس المجموعة العربية لشهر أيار/مايو ١٩٩٠ ، عقد اجتماع فوري لمجلس الأمن "لنظر في جريمة القتل الجماعي التي ترتكبها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني" ونظر مجلس الأمن في المسألة في جلستين عقدتا في الفترة بين ٢٥ و ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ .

٣٨ - وقد عقد المجلس جلسته الاولى للنظر في هذه المسألة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف يوم ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٠ . وفي تلك الجلسة استمع المجلس الى بيان أدلى به رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (S/PV.2923) .

٣٩ - وتكلمت رئيسة اللجنة أثناء المناقشة التي جرت في الجلسة نفسها فقالت إن السلطة القائمة بالاحتلال تواصل الإبقاء على مناخ الارهاب والعنف ، في تحد تام للرأي العام الدولي وللقرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة ولاحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب . وأعربت عن أملها في أن تؤدي مداولات المجلس إلى تدابير فورية وحاسمة لكفالة الحماية اللازمة للسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولتمكين هذا الشعب من استعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما في ذلك الحق في تقرير المصير والاستقلال . وقالت إن إسرائيل ترفض الاشتراك في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، حيث يتعرض السلم لخطر شديد . وأضافت إن إسرائيل قد لجأت إلى العنف والمواجهة في وقت يقوم فيه الشعب الفلسطيني بفتح الطريق أمام عملية الحوار المثمر . ولذلك فإن مجلس الأمن يجب أن يواجه هذا التحدي وأن يكفل حماية إسرائيل للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة . ودعت اللجنة مجلس الأمن إلى الوفاء بالتزاماته وإيفاد بعثة إلى المنطقة . وقالت إن مصداقية المنظمة في الميزان ، وأنه يجب حمل إسرائيل على أن تفهم أنها لن تمنع قيام دولة فلسطينية عن طريق العنف والتدابير التعسفية .

٤٠ - وفي الجلسة ٢٩٢٦ المعقودة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، كان معروضا على المجلس مشروع قرار (S/21326) مقدم من اثيوبيا وزائير وكوبا وكوت ديفوار وكولومبيا وماليزيا واليمن . وبموجب مشروع القرار ، يقوم المجلس بإنشاء لجنة تتألف من ثلاثة من أعضائه توفد على الفور لدراسة الحالة المتمثلة بالسياسات والممارسات التي تتبعها إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس ، التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، ويطلب من اللجنة أن تقدم تقريرها إلى مجلس الأمن في موعد غايته ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، على أن يتضمن توصيات بشأن السبل والوسائل الكفيلة بسلامة وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، ويقرر أن يبقى الحالة في الأراضي المحتلة قيد الفحص المستمر والدقيق وأن يعاود الاجتماع لاستعراض الحالة في ضوء النتائج التي تتوصل إليها اللجنة .

٤١ - وأجري تصويت على مشروع القرار في نفس الجلسة . وكانت نتيجة التصويت ١٤ صوتا مقابل صوت واحد ، دون امتناع أحد عن التصويت . ولم يعتمد مشروع القرار نظرا للصوت المعارض الذي أدلت به الولايات المتحدة الأمريكية ، أحد أعضاء المجلس الدائمين .

٤٣ - وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أصدر رئيس مجلس الأمن ، بعد مشاورات أجراها ، بياناً باسم أعضاء المجلس (S/21363) . وقد أعرب أعضاء المجلس عن استيائهم الشديد للحادث الذي وقع في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ في عيادة من العيادات التابعة للأونروا تقع بالقرب من مخيم الشاطئ في غزة ، وهو الحادث الذي كان قد أصيب فيه عدد من النساء والأطفال الفلسطينيين الأبرياء بجراح نتيجة لقنبلة يدوية مسيلة للدموع ألقتها جندي إسرائيلي . وقد أعرب أعضاء مجلس الأمن عن استيائهم لأن العقوبة التي فرضت على ذلك الضابط قد خففت . وأكدوا من جديد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب ، وهي الاتفاقية الصادرة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، تنطبق على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وطلبوا إلى الأطراف المتعاقدة السامية أن تكفل احترام الاتفاقية . كما طالبوا إسرائيل بأن تتقيد بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية .

٤٣ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (S/21830) ، طلب الممثل الدائم لليمن اجتماعاً عاجلاً لمجلس الأمن للنظر في الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

٤٤ - وقد شاركت رئيسة اللجنة في مداولات الجلسة ٢٩٤٥ ، المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (S/PV.2945) ، وذكرت بأن اللجنة يساورها بالغ القلق لتعاقد عمليات القمع المسلحة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي . وقدمت إلى المجلس معلومات مفصلة عن الإصابات وأعمال الاحتجاز وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان منذ بدء الانتفاضة . وذكرت أيضاً أن المجلس لم يتخذ حتى الآن تدابير لضمان حماية الفلسطينيين ؛ ولم يتخذ إجراءات بشأن التقرير البتاء المقدم من الأمين العام في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، ولم يعتمد بضعة مشاريع قرارات اقترحتها مجموعة عدم الانحياز . وطالبت المجلس بأن يتخذ خطوات مناسبة وصارمة لضمان وفاء إسرائيل بالتزاماتها بموجب أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، وعلى أن ينشر ، بشكل عاجل ، نظاماً ملائماً قادراً على توفير الحماية الفعالة للسكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة . كما حثت المجلس على النظر في قضية فلسطين بنفس الشعور بالإلحاح والتصميم الذي أبداه في حالة أزمة الخليج بغية تحقيق حل عادل ودائم للنزاع العربي - الإسرائيلي .

٤٥ - وفي جلسته ٢٩٤٨ ، المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٦٧٣ (١٩٩٠) الذي أعرب فيه عن جزعه لأعمال العنف التي وقعت في

٨ تشرين الاول/اكتوبر في الحرم الشريف وفي الاماكن المقدمة الاخرى بمدينة القدس ، مما اسفر عن مقتل ما يزيد على ٢٠ فلسطينيا وإصابة ما يربو على ١٥٠ شخصا بجراح ، بمن فيهم مدنيون فلسطينيون ومصلون أبرياء ، وأدان على وجه الخصوص أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الامن الاسرائيلية والتي أسفرت عن حدوث إصابات وخسائر في الارواح البشرية ، وطلب الى اسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال ، الوفاء بدقة بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية المقررة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ، التي تنطبق على جميع الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وطلب المجلس ، فيما يتعلق بقرار الامين العام إيفاد بعثة الى المنطقة ، الامر الذي يرحب به المجلس ، أن يقدم الامين العام اليه تقريراً قبل نهاية شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ متضمناً ما يخلص اليه من نتائج واستخلاصات ، وأن يستخدم ، حسب الاقتضاء ، جميع موارد الأمم المتحدة في المنطقة في تنفيذ هذه المهمة .

٤٦ - وبعد ذلك أعربت اللجنة عن استيائها لقرار الحكومة الاسرائيلية ، المعلن في ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، بعدم التعاون مع بعثة الامين العام الموفدة بموجب قرار مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) .

٣ - الاجراءات التي اتخذتها اللجنة للتشجيع على عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤

٤٧ - أكدت الجمعية العامة من جديد بقرارها ٤٣/٤٤ الحاجة الملحة للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي ، وقضية فلسطين هي جوهره . ودعت مرة أخرى إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط برعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والاعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الامن ، على أساس قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير . وأكدت من جديد المبادئ التالية لتحقيق سلم شامل : انسحاب اسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن الاراضي العربية المحتلة الاخرى ، ضمان ترتيبات للأمن لجميع دول المنطقة ، ومن بينها الدول المسماة في قرار الجمعية ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ ،

والقرارات اللاحقة ذات الصلة ؛ تصفية المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ؛ ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية . ونوهت الجمعية العامة أيضا بالرغبة المعلنة وبالمساعي المبذولة لوضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة ، كجزء من عملية السلم ؛ ودعت مرة أخرى مجلس الأمن إلى النظر في التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، بما في ذلك إنشاء لجنة تحضيرية ، والنظر في توفير ضمانات لتدابير الأمن التي يوافق عليها المؤتمر لجميع دول المنطقة ؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية ، وأن يعمل ، بالتشاور مع مجلس الأمن ، على تيسير عقد المؤتمر ، وأن يقدم تقارير مرحلية عن التطورات في هذه المسألة .

٤٨ - وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بأن القرار حصل على ١٥١ صوتا مقابل ٣ أصوات فقط وامتناع عضو واحد عن التصويت ، وهو تأييد لم يسبق له مثيل ، وأنه أعرب بذلك عن توافق الآراء الساحق للمجتمع الدولي . ولدى اعتماد اللجنة لبرنامج عملها ، قررت مرة أخرى أن تواصل إيلاء الأولوية العليا في جميع أنشطتها في عام ١٩٩٠ ، للتشجيع على عقد المؤتمر في وقت مبكر . وقررت اللجنة كذلك تأكيد الحاجة الملحة إلى كفالة سلامة وحماية الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال الاسرائيلي وفقا لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة .

٤٩ - وقد استمدت اللجنة قدرا كبيرا من التشجيع من التأييد الدولي الساحق لاهدافها ومن تكثيف المجتمع الدولي لأنشطته المؤيدة للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين ، على النحو المنعكس على وجه الخصوص في التوصيات التي اعتمدها الحلقات الدراسية الإقليمية وندوات واجتماعات المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين والتي نظمت تحت رعاية اللجنة (انظر الفقرات ٥٢ - ٧٩ أدناه) .

٤ - حضور المؤتمرات والاجتماعات الدولية

٥٠ - وفقا للولاية المنوطة باللجنة ، تم تمثيلها ، في المؤتمرات والاجتماعات الدولية التالية خلال الفترة منذ تقديم تقريرها السابق إلى الجمعية العامة :

(١) الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدت احتفالا بالذكرى الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، المعقودة في بريدجتاون في الفترة من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ؛

(ب) الدورة العادية الثانية والخمسون للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٣ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، والدورة السادسة والعشرون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ (انظر A/45/482) ٤

(ج) المؤتمر الاسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية ، المعقود في القاهرة في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ (انظر A/45/421-S/21797) ٤

(د) المؤتمر الثالث لوزراء الإعلام ببلدان حركة عدم الانحياز الذي عقد في هافانا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

٥ - الاجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية

٥١ - ظلت اللجنة تتابع باهتمام شديد ما يتصل بقضية فلسطين من أنشطة هيئات الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية . ولاحظت اللجنة على وجه الخصوص القلق المتزايد الذي يشعر به المجتمع الدولي على جميع المستويات إزاء تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي المنطقة ككل وزيادة الشعور بالإلحاح الذي عالج به المجتمع الدولي ضرورة ضمان سلامة وحماية الشعب الفلسطيني الذي يعيش في ظل الاحتلال ، والتقدم نحو تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين . ورحبت اللجنة بتزايد الآراء المؤيدة والقوة الدافعة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤ . وأحاطت اللجنة علما بصفة خاصة بالوثائق التالية :

(١) البلاغ الصادر عن الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في ٤ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩ (A/44/700-S/20934) ٤

(ب) النتائج التي خلص إليها رؤساء دول وحكومات الدول الاثنى عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي لدى اجتماع المجلس الاوروبي المعقود في ستراسبورغ ، فرنسا ، في يومي ٨ و ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ (A/45/74-S/21068) ٤

(ج) البلاغ الختامي الصادر عن الدورة العاشرة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المعقود في مسقط في الفترة من ١٨ إلى ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ (A/45/73-S/21065) ؛

(د) القرارات التي اتخذتها لجنة حقوق الانسان في دورتها السادسة والاربعين المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ٩ آذار/مارس ١٩٩٠ (القرارات ١/١٩٩٠ دال ، ٢/١٩٩٠ ألف وباء و ٦/١٩٩٠) ؛

(هـ) الاعلان المشترك الصادر عن الاجتماع الثامن لوزراء خارجية دول رابطة جنوب شرقي آسيا والاتحاد الاوربي الذي عقد في كوشينغ بماليزيا في يومي ١٦ و ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ (A/45/138-S/21161) ؛

(و) البلاغ الختامي الصادر عن الاجتماع الوزاري للجنة التسعة المعنية بفلسطين التابعة لحركة عدم الانحياز المعقود بتونس ١١ آذار/مارس ١٩٩٠ (A/45/166-S/21192) ؛

(ز) القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الاولى لعام ١٩٩٠ المعقودة في نيويورك في الفترة من ١ إلى ٢٥ ايار/مايو ١٩٩٠ (القرار ١١/١٩٩٠) وفي دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ المعقودة في جنيف في الفترة من ٤ الى ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ (القراران ٥٣/١٩٩٠ و ٥٩/١٩٩٠) ؛

(ح) البيان الذي أصدرته الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بشأن قتل الفلسطينيين في اسرائيل والاراضي المحتلة منذ ٢٠ ايار/مايو ١٩٩٠ (A/45/288-S/21332) ؛

(ط) النتائج التي خلص إليها رؤساء دول وحكومات الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي لدى اجتماع المجلس الاوروبي المعقود في دبلن في يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ (A/45/336-S/21385) .

(ي) البلاغ الختامي الذي اعتمدته المؤتمر الوزاري الثالث لبلدان عدم الانحياز بمنطقة البحر الابيض المتوسط ، الذي عقد في الجزائر يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ (A/45/357) ؛

(ك) قرارات الدورة العادية الثانية والخمسين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٣ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، (CM/RES.1276 and 1277 (L.II)) والاعلان الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ (انظر A/45/482) ؛

(ل) البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري الثالث والعشرين لرابطة امم جنوب شرقي آسيا الذي عقد في جاكارتا يومي ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ (A/45/389-S/21455) ؛

(م) البلاغ الختامي والقرارات التي اعتمدها المؤتمر الاسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية المعقود في القاهرة في الفترة من ٢٠ تموز/يوليه الى ٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ (A/45/421-S/21797) ؛

(ن) البلاغ الختامي والتوصيات التي اعتمدها لجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي في دورتها الثالثة عشرة ، المعقودة في الرباط في ١٥ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٠ (S/21890) .

باء - الاجراءات التي اتخذتها اللجنة وفقا لقراري
الجمعية العامة ٤١/٤٤ ألف وباء

١ - الحلقات الدراسية الإقليمية

٥٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض ، واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين تنظيم حلقات دراسية إقليمية بالتشاور مع اللجنة وبتوجيه منها ، وفقا لولايتها المحددة بموجب قرار الجمعية العامة ٦٥/٣٤ دال والقرارات التالية له .

٥٣ - وأعربت اللجنة عن سرورها لقيام عدد من الشخصيات السياسية البارزة والبرلمانيين ومقرري السياسات وغيرهم من الخبراء ، بينهم اسرايليون وفلسطينيون ، بالمشاركة في هذه الحلقات الدراسية . وأعربت اللجنة عن ارتياحها لان الحلقات الدراسية قد ساهمت بصورة إيجابية في الجهود المبذولة لنصرة السلم عن طريق إيجاد محفل لمناقشة القضايا بصورة متوازنة وبناءة . وأشارت إلى أن المشتركين في الحلقات

الدراسية قد اعتمدوا نتائج وتوصيات تعرب عن تأييد أهداف اللجنة المتمثلة في تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية ، ولاسيما عن طريق اعتماد صيغة "شعبان ودولتان" وعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . وأشارت اللجنة أيضا إلى ما طلب منها من مواصلة ضمان تمكين الحلقات الدراسية الاقليمية من إتاحة الفرصة للإعراب عن مختلف وجهات النظر بحيث يمكن إجراء حوار مفيد فيما بين ذوي النوايا الطيبة على جميع الجبهات .

(١) الحلقة الدراسية الاقليمية الاسيوية

٥٤ - عقدت الحلقة الدراسية الاقليمية الاسيوية في كوالالمبور في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وأعربت اللجنة عن تقديرها الكبير للقرار الذي اتخذته حكومة ماليزيا باستضافة هذه الحلقة الدراسية التي عقدت بالاشتراك مع الندوة الاسيوية للمنظمات غير الحكومية .

٥٥ - ونظرت الحلقة الدراسية في المواضيع التي بحثتها ثلاثة أفرقة - الفريق الاول : (١) "مسيس الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط" ، (ب) "الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة وأثرها على تحقيق تسوية شاملة للنزاع في الشرق الاوسط" ، والفريق الثاني : "دور منظمة التحرير الفلسطينية في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للشعب الفلسطيني" ، والفريق الثالث : "تعبئة الرأي العام في المنطقة الاسيوية من أجل أعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني" . ويرد في المرفق الثاني مزيد من التفاصيل بشأن الحلقة الدراسية ونص النتائج والتوصيات التي اعتمدها المشاركون فيها .

(ب) الحلقة الدراسية الاقليمية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٥٦ - أما الحلقة الدراسية الإقليمية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تم تأجيلها في عام ١٩٨٩ لأسباب خارجة عن إرادة اللجنة ، فقد عقدت في بوينس آيريس في الفترة من ٥ إلى ٩ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وأعربت اللجنة عن امتنانها بصورة خاصة لحكومة الأرجنتين التي استضافت هذه الحلقة الدراسية التي عقدت بالاشتراك مع ندوة المنظمات غير الحكومية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

٥٧ - ونظرت الحلقة الدراسية في المواضيع التي تناولتها ثلاثة أفرقة - الفريق الاول : (١) مسيس الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، (ب) الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وأثرها على تحقيق تسوية شاملة

للنزاع في الشرق الاوسط ، والفريق الثاني : "دور منظمة التحرير الفلسطينية في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للشعب الفلسطيني" ، والفريق الثالث : "تعبئة الرأي العام في إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل أعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني" . ويرد في المرفق الرابع مزيد من التفاصيل بشأن الحلقة الدراسية ونص النتائج والتوصيات التي اعتمدها المشتركون فيها .

(ج) الحلقة الدراسية الإقليمية الأفريقية

٥٨ - عقدت الحلقة الدراسية الإقليمية الأفريقية في فريتاون في الفترة من ٢ إلى ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٠ . وأعربت اللجنة عن تقديرها الكبير لعرض حكومة سيراليون استضافة الحلقة الدراسية التي عقدت بالاشتراك مع الندوة الأفريقية للمنظمات غير الحكومية .

٥٩ - ونظرت الحلقة الدراسية في المواضيع التي تناولتها ثلاثة أفرقة - الفريق الأول : (أ) مسيس الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، (ب) الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وأثرها على تحقيق تسوية شاملة للنزاع في الشرق الاوسط ، والفريق الثاني : "دور منظمة التحرير الفلسطينية في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للشعب الفلسطيني" ، والفريق الثالث : "تعبئة الرأي العام في المنطقة الأفريقية من أجل أعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني" . ويرد في المرفق السادس بعض التفاصيل بشأن الحلقة الدراسية ونص النتائج والتوصيات التي اعتمدها المشتركون فيها .

(د) الحلقة الدراسية الإقليمية الأوروبية

٦٠ - عقدت الحلقة الدراسية الإقليمية الأوروبية في ستوكهولم في الفترة من ٧ إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٠ . وأعربت اللجنة عن امتنانها العميق لحكومة السويد لاستضافة هذه الحلقة الدراسية الهامة وتقديمها للمساعدة المالية .

٦١ - ونظرت الحلقة في المواضيع التي تناولتها ثلاثة أفرقة - الفريق الأول : "الانتفاضة : أثرها على مسيرة التقدم باتجاه حل عادل يقوم على أساس مبدأ 'شعبان ودولتان' وماتنتطوي عليه الانتفاضة من معنى" ، والفريق الثاني : "فك الحلقة المفرغة - مسيس الحاجة إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين ، المؤتمر الدولي للسلام ودور أوروبا فيه" ، والفريق الثالث : "دور منظمة التحرير الفلسطينية في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني" . وترد في

المرفق الثامن بعض التفاصيل بشأن الحلقة الدراسية ونص النتائج والتوصيات التي اعتمدها المشاركون فيها .

(هـ) الحلقة الدراسية الإقليمية لأمريكا الشمالية

٦٢ - عقدت الحلقة الدراسية الإقليمية لأمريكا الشمالية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، ونظرت الحلقة في موضوعين تناولتهما فريقان - الفريق الأول : " دور منظمة التحرير الفلسطينية في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وبرنامجها السياسي الرامي إلى تحقيق مركز الدولة للشعب الفلسطيني " ، والفريق الثاني : " الانتفاضة ، مسيس الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط " . وترد في المرفق التاسع بعض التفاصيل بشأن الحلقة الدراسية ونص النتائج والتوصيات التي اعتمدها المشاركون فيها .

٢ - التعاون مع المنظمات غير الحكومية

٦٣ - واصلت اللجنة ، وفقا لولايتها بموجب قرار الجمعية ٤١/٤٤ ألف تعاونها مع المنظمات غير الحكومية ذات النشاط المتعلق بقضية فلسطين وتوسيع نطاق اتصالاتها مع هذه المنظمات . وقامت لجنة حقوق الفلسطينيين ، بالتشاور مع اللجنة وبتوجيه منها ، بتنظيم أنشطة إقليمية ودولية للمنظمات غير الحكومية خلال عام ١٩٩٠ تحقيقا لاهداف اللجنة .

٦٤ - وقد أثلج صدر اللجنة تكثيف الأنشطة والبرامج التي تفضلع بها المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك إيفاد بعثات لتقصي الحقائق إلى المنطقة ، وتشجيع الأنشطة المشتركة بين الاسرائيليين والفلسطينيين ، وتقديم المساعدة ، ومختلف الأنشطة الأخرى التي تستهدف زيادة الوعي العام والترويج للتسوية السلمية . ولاحظت اللجنة مع الارتياح استمرار وتزايد مشاركة المنظمات الاسرائيلية والمنظمات اليهودية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية في هذه الجهود . وأشارت أيضا إلى أن الندوات الإقليمية والاجتماعات الدولية قد اعتمدت إعلانات تعرب عن تأييد المنظمات غير الحكومية التام لاهداف وأنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للقضية وتؤكد من جديد التزام المنظمات غير الحكومية بمواصلة تكثيف جهودها في هذا الصدد .

(١) الندوة الإقليمية الآسيوية للمنظمات غير الحكومية

٦٥ - عقدت الندوة الإقليمية الآسيوية للمنظمات غير الحكومية في كوالالمبور في

الفترة من ١٨ إلى ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ بالتزامن مع الحلقة الدراسية الإقليمية الآسيوية . ونظرت ندوة المنظمات غير الحكومية في المواضيع التي تناولتها ثلاثة أفرقة بالاشتراك مع الحلقة الدراسية . وتم تنظيم حلقتي عمل للمنظمات غير الحكومية للنظر في تعبئة هذه المنظمات في آسيا ودورها في تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني . وترد في المرفق الثالث بعض التفاصيل عن الندوة ونص الإعلان النهائي .

(ب) الندوة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
٦٦ - وأقيمت الندوة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، التي تأجل انعقادها من ١٩٨٩ ، في بوينس آيرس بين ٥ و ٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ مع الحلقة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي . ودرست ندوة المنظمات غير الحكومية مع الحلقة الدراسية الموضوعات التي نظرت فيها أفرقة النقاش الثلاثة . كما أقيمت حلقتا عمل لممثلي المنظمات غير الحكومية من أجل النظر في تعبئة هذه المنظمات لحماية ومساعدة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ، ودور المنظمات غير الحكومية في تعبئة الرأي العام . وترد في المرفق الخامس بعض تفاصيل الندوة ، ونص الإعلان الختامي .

(ج) الندوة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أفريقيا
٦٧ - عقدت الندوة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أفريقيا في فريتاون من ٢ إلى ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٠ مع الحلقة الدراسية الإقليمية لإفريقيا . ونظرت المنظمات غير الحكومية بالاشتراك مع الحلقة الدراسية في الموضوعات التي تناولتها أفرقة النقاش الثلاثة . كما أقيمت حلقات عمل لممثلي المنظمات الحكومية من أجل النظر في تعبئة منظماتهم لحماية ومساعدة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ، ودور هذه المنظمات في تعبئة الرأي العام . وترد في المرفق السابع بعض تفاصيل الندوة ، ونص الإعلان الختامي .

(د) الندوة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية
٦٨ - وأقيمت الندوة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية في مقر الأمم المتحدة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ بعد انعقاد الحلقة الدراسية الإقليمية لأمريكا الشمالية مباشرة ، جريا على العادة المتبعة في السنوات السابقة . وتم وضع برنامج الندوة في مشاورات بين اللجنة ولجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين في نطاق الاجتماع التحضيري الذي عُقد في نيويورك يومي ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

٦٩ - وكان برنامج الندوة يتضمن وجود فريقين أساسيين هما : فريق النقاش الاول وموضوعه : "فتح الطريق المسدود : التحرك نحو السلم الإسرائيلي - الفلسطيني ، وعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط" ، وفريق النقاش الثاني وموضوعه : "أحدث المعلومات عن الانتفاضة" . كما تضمن البرنامج ١٢ حلقة عمل لتحديد المهام المقبلة الخاصة بتنظيم جماهير المنظمات غير الحكومية في منطقة أمريكا الشمالية . وترد في المرفق العاشر بعض التفاصيل عن الندوة ، ونص الإعلان الختامي .

(هـ) الندوة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أوروبا

٧٠ - عقدت الندوة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أوروبا في جنيف يومي ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، وتلاها الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية الذي عقد بين ٢٩ و ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

٧١ - وتولى وضع برامج الندوة والاجتماع الدولي أعضاء لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية في أوروبا بشأن قضية فلسطين ، واللجنة الدولية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، بالتشاور مع اللجنة في إطار الاجتماع التحضيري الذي جرى في جنيف يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٠ .

٧٢ - ونظرت الندوة في المواضيع التي تناولتها أفرقة النقاش الثلاثة - الفريق الاول : "الاولويات العاجلة لوقف المستوطنات في الأراضي المحتلة وحماية الشعب الفلسطيني : ماذا تستطيع أن تفعله أوروبا والمنظمات غير الحكومية الأوروبية ؟" ، والفريق الثاني "عام ١٩٩٠ : وقت للسلام - تقييم ومتابعة" ، والفريق الثالث "شعبان ودولتان : مساهمة أوروبا في استتباب السلم" . كما شملت الندوة أربع حلقات عمل تستهدف التحرك العملي .

(و) اجتماعات المنظمات الدولية غير الحكومية

٧٣ - كان الموضوع الاساسي للاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية هو "فلسطين وإسرائيل : المتطلبات الضرورية للسلام" . وشكلت أفرقة النقاش التالية : الفريق الاول : "فتح الطريق المسدود أمام عملية السلام بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط : تأثير الانتفاضة ، والتعاون بين المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية والدولية" ، والفريق الثاني : "أحدث المعلومات عن الانتفاضة" ، والفريق الثالث : "الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية" ، والفريق الرابع : "حركة السكان : القانون والسياسة" . كما اجتمعت ست حلقات عمل موجهة للنشاط العملي في نطاق الاجتماع .

٧٤ - وفي المرفقين الحادي عشر والثاني عشر على التوالي بعض التفاصيل عن الندوة الأوروبية والاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية ، ونما الإعلانين الختاميين .

٣ - مستوى السفر

٧٥ - نظرت اللجنة ، في جلستها ١٧١ المعقودة في ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، في مسألة استحقاقات السفر والترتيبات المتعلقة بها بالنسبة لاعضاء اللجنة الذين يحضرون الحلقات الدراسية الإقليمية وندوات واجتماعات المنظمات غير الحكومية المعقودة خارج المقر . واستمعت اللجنة الى ايضاحات قدمت نيابة عن مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية في هذا الصدد . ونظرت اللجنة أيضا في المسألة في جلستها ١٧٣ المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وأكدت اللجنة أنه ينبغي منح أعضاء اللجنة الذين يشتركون كأعضاء في الوفود الى هذه الاجتماعات مركز الموظفين الذين يقومون بمهام خاصة لحساب اللجنة من أجل تعزيز أهداف ومقاصد الولاية المسندة اليها من الجمعية العامة .

٤ - الأنشطة الإعلامية

٧٦ - لاحظت اللجنة مع التقدير بأن شعبة حقوق الفلسطينيين ستواصل طبقا لولايتها إعداد المنشورات التالية بتوجيه من اللجنة :

(أ) نشرات شهرية تشمل أعمال اللجنة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ؛

(ب) تقارير الحلقات الدراسية الإقليمية والندوات الإقليمية والاجتماعات الدولية ؛

(ج) تقارير شهرية وكل شهرين عما يجد بشأن قضية فلسطين كما وردت في الصحافة العربية والإنكليزية والعبرية ، لكي تستخدمها اللجنة .

٧٧ - وأحاطت اللجنة علما بأن الشعبة نشرت دراستين عنوانهما : "الاطفال الفلسطينيون في الارض الفلسطينية المحتلة" و "منشأ القضية الفلسطينية وتطورها : ١٩١٧ - ١٩٨٨" . وأعدت الشعبة أيضا عديدين مستكملين (شباط/فبراير وحزيران/يونيه

١٩٩٠) من المذكرة الإعلامية عن أعمال اللجنة والشعبة . كما جرى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ وشباط/فبراير ١٩٩٠ تحديث مذكرة إعلامية أخرى عنوانها "أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين" . وصدرت هاتان المذكرتان باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة ، فضلا عن الألمانية واليابانية . كما أصدرت الشعبة خلال الفترة المستغرقة المنشورات التالية : "قرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قضية فلسطين لعام ١٩٨٩" (A/AC.183/L.2/Add.10) ، و "نشرة خاصة عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني" .

٧٨ - وتعد الشعبة حاليا الدراسات التالية : "قضية فلسطين : ١٩٧٩ - ١٩٨٩" و "حيازة الأراضي في فلسطين" و "سياسة إسرائيل إزاء الموارد المائية في الضفة الغربية وغزة" . ويجري الانتهاء حاليا من جمع دراسات الحلقة الدراسية عن الجوانب القانونية لقضية فلسطين .

٥ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٧٩ - جرى الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك ، وفي مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا . ولاحظت اللجنة مع التقدير الاحتفال باليوم الدولي في مدن أخرى كثيرة في أنحاء العالم خلال سنة ١٩٨٩ .

خامسا - الإجراءات التي اتخذتها إدارة

شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية

العامة ٤١/٤٤ جيم

٨٠ - لاحظت اللجنة مع التقدير أن إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة واصلت خلال العام الماضي برنامجها الإعلامي بشأن قضية فلسطين بغية تعزيز نشر معلومات دقيقة وموضوعية وشاملة عن القضية في جميع أنحاء العالم . وتستمد ولاية الإدارة المتواصلة في هذا المجال من قرار الجمعية العامة ٤١/٤٤ جيم ، الذي طلبت فيه الجمعية من الإدارة أن تواصل برنامجها الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين خلال فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ .

٨١ - واستجابة لطلب الجمعية العامة ، عمت الإدارة بيانات صحفية ومنشورات ومواد سمعية - بصرية ، ونظمت أيضا بعثات إخبارية لتقصي الحقائق ولقاءات إقليمية ووطنية للمحلفين .

٨٢ - وقدمت تغطية كاملة ، عن طريق البيانات الصحفية ، للدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة ، واجتماعات مجلس الأمن - بما فيها اجتماعاته المعقودة في جنيف - إضافة الى اجتماعات لجنة حقوق الإنسان ، واجتماعات اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني والسكان العرب الآخرين في الأراضي المحتلة ، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية عند تناولها لقضية فلسطين .

٨٣ - وقد ركزت تغطية الإدارة لقضية فلسطين خلال العام الماضي بشكل متزايد على المواد الإخبارية والمعلومات المتعلقة بالحالة في الأراضي المحتلة ، والجهود الرامية الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت إشراف الأمم المتحدة .

٨٤ - وفي مجال أنشطة النشر ، تنشط الإدارة في نشر معلومات عن طريق المقالات والبيانات الصحفية والكراسات والكتيبات . وأوردت مجلة "وقائع الأمم المتحدة" تحقيقات مستفيضة عما قامت به الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، ومجلس الأمن ، من نظر في قضية فلسطين والبنود الأخرى ذات الصلة ، لا سيما منذ بدايات الانتفاضة في الأراضي المحتلة . وجرت تغطية كاملة لاحتفال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني ، في المقر مع مكاتب الأمم المتحدة الأخرى . وقامت الإدارة أيضا بتغطية الحلقات الدراسية والندوات التي عقدتها في مختلف عواصم العالم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف كما نشرت معلومات عنها .

٨٥ - وواصلت الإدارة تعميم منشوراتها بشأن قضية فلسطين ، ومن ذلك مثلاً : نسخة من الكتيب المعنون "الأمم المتحدة وقضية فلسطين" بالاسبانية والالمانية والانكليزية والعربية والفرنسية ، والكتيب المعنون "من أجل حقوق الفلسطينيين : أعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف" ، والكتيب المعنون "حقوق الإنسان للفلسطينيين : أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة" ، والكراسة المعنونة "اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني"

بالانكليزية ، وتجري حاليا ترجمتها الى الاسبانية والفرنسية . وقد عُمِّت جميع المنشورات تعميمًا واسعًا عن طريق جميع القنوات المتاحة .

٨٦ - وجرت تغطية واسعة لجميع جوانب قضية فلسطين بما في ذلك اجتماعات مجلس الامن المعقودة في جنيف ، واللاجئون الفلسطينيون ، وحقوق الفلسطينيين ، والانتفاضة ، والحالة في الاراضي المحتلة ، وأعمال وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) ، واجتماعات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، واحتمالات عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط . وكانت التغطية باللغات الرسمية وغير الرسمية في الاخبار والمجلات الإخبارية وغيرها من البرامج الإذاعية التابعة لإدارة شؤون الإعلام .

٨٧ - وبالإضافة الى المواد القصيرة في البرامج الإذاعية المتعلقة بالأخبار وبالاحداث الجارية ، أنتجت إدارة شؤون الاعلام ١٢ برنامجًا إذاعيًا خاصًا ، بما في ذلك برنامج عن "قضية فلسطين : البحث المستمر عن تسوية سلمية" وقد تم إعداده بالاردية والتركية والصينية والهندية ، وعمم على حوالي ٣٥٠ محطة إذاعية في جميع أنحاء العالم ، وحلقتان عن "فلسطين : البحث عن حل عادل ودائم" ، وقضية فلسطين : هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل بالفرنسية" ، و "دور الحلقات الدراسية والندوات الدولية بتركيزها على فلسطين" بالسواحيلية . وتضمنت حلقتان من البرنامج الاسبوعي المذاع بالعربية "آفاق عالمية" موضوعي "المساعدة المقدمة من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) للشعب الفلسطيني" و "قضية فلسطين" . وأنتجت الوحدة الكاريبية حلقتين عن "قضية فلسطين ووسائل الإعلام الكاريبية (١) أصل المشكلة و (٢) منظورات الصحفي الكاريبي" في جزئين عمما على جميع بلدان وأقاليم منطقة البحر الكاريبي . وأوردت المجلة الانكليزية الاسبوعية (سكوب) تحقيقًا عن "أعمال الاونروا" . كما جرت تغطية واسعة في المجلات الاسبوعية الإقليمية لجميع الحلقات الدراسية والندوات الإقليمية التي عقدتها المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ورعتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

٨٨ - وأنتج شريط فيديو تعليمي لطلبة المدارس الثانوية ، مدته ١٥ دقيقة ، وكتيب دراسي مصاحب له معد للمعلمين ، عن قضية فلسطين ، في ثلاث لغات لتعميمه في جميع أنحاء العالم .

٨٩ - وُفّرت تغطية تلفزيونية كاملة لاجتماعات الجمعية العامة ومجلس الامن بشأن قضية فلسطين ، وكذلك لاجتماعات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والحلقات الدراسية التي رعتها اللجنة ، كما غطيت أحداث رسمية أخرى وُغُطي أيضا بمصورة كاملة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، وكذلك حفل افتتاح معرض الصور المتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . وعُُمم عدد كبير من مجموعات برامج الفيديو الاخبارية التي تعالج مختلف جوانب قضية فلسطين من خلال مؤسسات التوزيع الدولية في جميع أنحاء العالم . وزُود أيضا أعضاء الوفود بأشرطة فيديو مسجلة ومقتطفات تتعلق بقضية فلسطين وغيرها من المواضيع ذات الصلة . وقُدمت الى الشبكات التلفزيونية الرئيسية نسخ على كاسيت ووصلت التنفيذ بالاشارات التلفزيونية .

٩٠ - وعلى غرار السنوات السابقة ، نظمت الادارة مرة أخرى أنشطة لاطلاع وسائط الإعلام على الحقائق والتطورات المتعلقة بقضية فلسطين . واشترك فريق مؤلف من ١٤ من كبار الصحفيين في البعثة الاخبارية الموفدة الى الشرق الاوسط التي نظمتها الإدارة . وقد زاروا في الفترة من ١٣ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ تونس ودمشق وعمان والقاهرة . ووجه الى البعثة الدائمة لاسرائيل طلب رسمي لتقوم البعثة الاخبارية بزيارة لاسرائيل والضفة الغربية ، ولم يرد جواب على ذلك الطلب . وكانت البعثة الاخبارية فرصة أتاحت حصول المشتركين فيها على معلومات وانطباعات مباشرة عن مختلف جوانب قضية فلسطين . وخلال البعثة ، أجرى الصحفيون لقاءات وأحاديث مع عدد كبير من القادة وكبار المسؤولين في الاردن وتونس والجمهورية العربية السورية ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية . ونُظمت عدة زيارات ميدانية ، لاسيما الى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين . وقد حظيت البعثة أيضا بتغطية واسعة في وسائط الإعلام في جميع البلدان التي زارتها . ثم قام المشتركون فيما بعد بنشر العديد من المقالات وبث العديد من البرامج الإذاعية والتلفزيونية على أساس التجربة التي عاشوها والاحاديث الصحفية التي أجروها خلال البعثة .

٩١ - ونظمت الادارة أيضا لقاءين اقليميين للصحفيين بشأن قضية فلسطين ، جمعاً صحفيين رفيعي المستوى مع خبراء في هذا الميدان في مناقشات موجزة ومعمقة وغير رسمية ومريحة لمختلف جوانب المشكلة الفلسطينية . وعُقد اللقاء الاول في بوينس آيرس ، من ١٣ الى ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٠ وحضره ٣٤ مشاركاً من عدة بلدان في امريكا الشمالية وامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، يمثلون وسائط الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية . وعُقد اللقاء الثاني في سنغافورة من ٢٦ الى ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٠ واشترك فيه حوالي ٢٣ صحفياً من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ .

٩٣ - ونظمت الادارة أيضا ثلاث مجموعات من اللقاءات الدولية عقدت خلالها أفرقة محدودة ومتوازنة من الخبراء اجتماعات في شكل مؤتمرات صحفية معمقة . وعُقدت في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لقاءات وطنية مع الصحفيين المحليين والمراسلين الأجانب في مكسيكو ، وسانتيافو ، وبورت - اوف - سباين في الفترة من ٢ الى ١٥ شباط/فبراير . وعُقدت اللقاءات الوطنية لأوروبا في الفترة من ٩ الى ١٦ آذار/مارس في أوصلو ، ولندن ، وبلغراد . وعُقدت اللقاءات الوطنية الآسيوية في طوكيو ومانيلا وبانكوك ونيودلهي في الفترة من ١٩ الى ٣٠ آذار/مارس .

٩٣ - وواصلت مراكز الأمم المتحدة للإعلام في جميع أنحاء العالم القيام بالأنشطة الإعلامية المتصلة بقضية فلسطين ، وفورت للجمهور المواد الإعلامية الصادرة عن الأمم المتحدة في الموضوع . وشملت هذه الأنشطة محاضرات عامة واجتماعات تعريفية موجهة للجمهور ، وعرض أفلام أنتجتها الأمم المتحدة والأونروا عن قضية فلسطين ، ومعارض صور فوتوغرافية وانتاج وتعميم رسائل إخبارية وبيانات صحفية وكتيبات عن مختلف جوانب القضية . واضطلعت مراكز الإعلام بأنشطة متنوعة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر احتفالاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني . وفورت منشورات أعدت لصالح اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبتوجيه من تلك اللجنة ، وعممت نشرات إعلامية باللغات الرسمية والمحلية . وقد أقيمت المعارض وعرضت الافلام ونظمت الفعاليات في مختلف المراكز بالتعاون مع السلك الدبلوماسي والأونروا والبرلمانات الوطنية .

سادسا - توصيات اللجنة

٩٤ - شهدت السنة قيد الاستعراض تنحي الآمال الكبار أمام القلق المتزايد إزاء احتمالات التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين التي تمثل جوهر النزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الاوسط . فالغرض الجديدة والمواتية لاتخاذ عمل دولي متضافر تحقيقا لهذه الغاية - والتي هيأتها مبادرة السلم الفلسطيني المعلنه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ والاتجاهات الدولية نحو تحقيق الديمقراطية وتخفيف حدة التوتر - قد أهدرت بفعل تعنت اسرائيل المستمر وسياسة قمعها المسلح للانتفاضة . كما أن أزمة الخليج التي تفجرت في أواخر عام ١٩٩٠ قد زادت من حدة التوتر وأشاعت انعدام الاستقرار في منطقة مضطربة بالفعل . وشمة تهديد جاد بحدوث مواجهة مسلحة يمكن أن تتربط عليها عواقب وخيمة بالنسبة للمنطقة برمتها ولقضية فلسطين .

٩٥ - ورغم هذه الاحداث المقلقة ، فإن اللجنة ترى أن الاهتمام الدولي يجب أن يظل منصّباً على الحاجة الماسة الى التغلب على حالة الركود السياسي والدبلوماسي التي تعرقل حتى الآن احراز أي تقدم نحو التوصل الى تسوية لقضية فلسطين . واللجنة تؤكد مرة أخرى الإعراب عن ايمانها الراسخ بأن لمثل هذه التسوية ، وفقاً للمبادئ المعترف بها دولياً ، أهمية أساسية لتحقيق السلم والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط . واللجنة - إذ تحيط علماً بالجهود الناجحة الرامية الى تحقيق توافق في الآراء داخل مجلس الأمن ، ولاسيما الاسلوب البناء الذي يعمل به الاعضاء الدائمون معاً لتسوية النزاعات الاقليمية - تناشد المجلس أن يتخذ اجراءات ملموسة وفعالة لمواصلة عملية السلم بتصميم متجدد وكذلك الجهود المبذولة من أجل تسوية النزاع العربي الاسرائيلي على أسس منها قرارا المجلس ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، مع مراعاة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير .

٩٦ - ومع قرب دخول الانتفاضة عامها الرابع ، فإن اللجنة تشيد بشجاعة الشعب الفلسطيني ، ولاسيما نساؤه وأطفاله ، لكفاحه البطولي من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي وتنفيذ إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة المادري تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ . وقد أكدت الانتفاضة بوضوح عزم الشعب الفلسطيني على انهاء احتلال أرضه ونيل حقوقه غير القابلة للتصرف ؛ كما أكدت أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وتؤكد اللجنة من جديد التوافق الدولي في الآراء على أن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف الأخرى في النزاع العربي - الاسرائيلي في أي جهود ومداوات تستهدف تحقيق سلم دائم في الشرق الاوسط هي أمر لا غنى عنه . كما أن اللجنة تدعو مرة أخرى الى منح فلسطين مكانها الصحيح داخل المجتمع الدولي ومنظمة الامم المتحدة : وفي الوقت الذي تحيط فيه اللجنة علماً مع الارتياح بأن الانتفاضة قد ساعدت القوى التقدمية في اسرائيل على تكثيف جهودها من أجل اقرار سلم عادل ، فإن حكومة اسرائيل مازالت متعنتة . وتؤكد اللجنة أن استمرار انكار الحق في تقرير المصير والاستقلال على الشعب الفلسطيني غير مقبول بالمرة ويشكل تهديدا خطيرا للسلم . واللجنة تدعو اسرائيل الى الاعتراف بالتطلعات والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واحترامها والاعتراف برغبة شعبها نفسه في مستقبل قائم على السلم والعدل .

٩٧ - وخلال السنوات الخمس عشرة التي انقضت على انشاء اللجنة ، تحقق بالتدريج توافق دولي في الآراء على المبادئ الأساسية لايجاد حل لقضية فلسطين على أساس نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وتشير اللجنة الى أنها قد أوصت ، في

أول تقرير لها الى الجمعية العامة ، بمناهج عمل لنيل تلك الحقوق (انظر المرفق الاول) ، استكملت فيما بعد بالاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدتهما المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، المعقود في جنيف في عام ١٩٨٣ . كذلك ، فإن التطورات التي استجنت منذ بدء الانتفاضة قد عملت على توسيع نطاق توافق الآراء ، كما يتجلى في اتخاذ الجمعية العامة - الذي كاد يكون بالاجماع - القرار ٤٢/٤٤ . وفي ذلك القرار دعت الجمعية ، مرة أخرى ، الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، برعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الامن ، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير . وتؤكد اللجنة من جديد المبادئ المنصوص عليها في ذلك القرار لتحقيق سلم شامل ، ألا وهي انسحاب اسرائيل من الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن الاراضي العربية المحتلة الاخرى ، وضمان ترتيبات للأمن لجميع دول المنطقة ، ومن بينها الدول المسماة في قرار الجمعية العامة ١٨ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ ، والقرارات اللاحقة ذات الصلة ، وتصفية المستوطنات الاسرائيلية التي اقيمت في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية .

٩٨ - واللجنة يؤسفها بالغ الاسف أن تستمر اسرائيل في رفض المقترحات البناءة الواردة في ذلك القرار ، والتي وافقت عليها منظمة التحرير الفلسطينية صراحة . كذلك ، فإن اللجنة تدعو الدول التي حالت حتى الان دون تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٢/٤٤ الى اعادة النظر في موقفها والانضمام الى التوافق الدولي في الآراء . واللجنة - إذ يقلقها أن الركود المستمر سيزيد من حدة التوتر ويشجع على اللجوء الى التطرف - توصي بأن تحت الجمعية العامة مجلس الامن ، وخصوصا اعضاءه الدائمين ، على النظر في التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، بما في ذلك انشاء لجنة تحضيرية ، والنظر في توفير ضمانات لتدابير الامن لجميع دول المنطقة ، وتجديد ولاية الامين العام بمواصلة جهوده مع الاطراف المعنية والعمل ، بالتشاور مع مجلس الامن ، على تيسير عقد المؤتمر . واللجنة تُعرب عن تأييدها لكل ما يبذله الاعضاء الدائمون في مجلس الامن من جهود للتقريب بين مواقف أطراف النزاع ، وتهيئة جو من الثقة فيما بينهم ، ومن ثم تيسير عقد المؤتمر الدولي للسلام وتتويجه بالنجاح . والتجربة القريبة في مجلس الامن تبين أن المجلس قادر ، إذا توفرت له

الارادة السياسية ، على تحقيق توافق في الآراء على المسائل الهامة التي تشغل المجتمع الدولي في مجال السلم والامن الدوليين . وتحت اللجنة المجلس على طرق قضية فلسطين بنفس القدر من الاهتمام والتصميم ، بغية ايجاد حل عادل ودائم للنزاع العربي الاسرائيلي وجوهره ، أي قضية فلسطين .

٩٩ - واللجنة ، من جانبها ، تعتزم مواصلة تكثيف جهودها الرامية الى تحقيق هذا الهدف الرئيسي وجعله ، مرة أخرى ، محور برنامج عملها في العام القادم . وترى اللجنة أن القيام في المستقبل بعقد حلقات دراسية اقليمية وندوات اقليمية للمنظمات غير الحكومية واجتماعات دولية للمنظمات غير الحكومية ، تحت رعاية اللجنة ، يمكن أن يسهم إسهاماً قيماً من خلال القيام ، بمساعدة خبراء من كافة المناطق ، ولاسيما خبراء فلسطينيين وإسرائيليين ، بدراسة بعض أهم وأعقد المسائل الفنية التي يتعين على المؤتمر طرقتها .

١٠٠ - وريثما يتم احراز تقدم نحو تحقيق تسوية سياسية ، فإن اللجنة تحث ، مرة أخرى ، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة فوراً لحماية الشعب الفلسطيني في الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . وقد وجهت اللجنة مزاراً انتباه الأمين العام والجمعية العامة ومجلس الأمن الى انتهاك اسرائيل المستمر للالتزامات المقررة عليها ، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال ، بموجب اتفاقية جنيف لحماية المدنيين وقت الحرب ، المبرمة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . وفي العام الماضي ، أدت السياسات والممارسات الاسرائيلية تلك الى تزايد عدد الضحايا وتدهور الأوضاع المعيشية غير المحتملة أصلاً . ومن الأمور التي تمثل مدعاة قلق بالغ المعاناة التي يواجهها الفلسطينيون من نساء وأطفال نتيجة للممارسات الاسرائيلية . كما نشأت أوضاع إنسانية وغير محتملة نتيجة لطرد الفلسطينيين وزيادة القيود المفروضة على حرية الحركة وحرية تكوين التنظيمات ، وكذلك على المؤسسات التعليمية ، ومؤسسات الرعاية الصحية والاجتماعية ، ونتيجة أيضاً للعراقيل والمضايقات اليومية المستمرة . وترى اللجنة أن مما لا بد منه حالياً أن تكفل الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة ، ومنظومة الأمم المتحدة ككل ، أن تفي اسرائيل بالتزاماتها . وتدعو اللجنة مجلس الأمن الى سرعة إقامة وجود فعال للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة ، تناط به ولاية قانونية بحماية الفلسطينيين في تلك الأراضي .

١٠١ - واللجنة يساورها بالغ القلق إزاء عملية الاستعمار الاسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وهو ما يتجلى في مواصلة

اقامة المستوطنات ، والاستيلاء على الاراضي وموارد المياه ، وتنصيب المستوطنين أنفسهم حماة للقانون . والتدفق المتزايد للمهاجرين الجدد يعمل على تفاقم الوضع . وأحاطت اللجنة علما بأن المجتمع الدولي قد عارض بشدة سياسة اسرائيل فيما يتعلق بإقامة المستوطنات في الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وهو ما يتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة ، وأن المجتمع الدولي قد أعلن أن تلك الاعمال لاغية وباطلة ، وطالب اسرائيل بإزالة المستوطنات والانسحاب من الاراضي المحتلة . واللجنة تدعو مجلس الامن الى معاودة النظر في هذه المسألة ، على وجه الاستعجال ، واتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجة الوضع ، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة .

١٠٢ - وتود اللجنة أن تؤكد من جديد أن من واجب الأمم المتحدة ومسؤوليتها أن تقدم كل ما يلزم من مساعدة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، تمهيدا لنيل السيادة الوطنية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ومن ثم ، تعيد اللجنة توجيه دعوتها الى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وكذا الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، الى مواصلة وزيادة ما تقدمه الى الشعب الفلسطيني من مساعدة اقتصادية واجتماعية ، بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية .

١٠٣ - وأحاطت اللجنة علما ، مع الارتياح ، بتزايد وعي وتعبئة الرأي العام العالمي تأييدا لنيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وتأييدا لتوصيات الأمم المتحدة الداعية الى ايجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين . وترى اللجنة أن لبرنامجها المتعلق بالحلقات الدراسية والاجتماعات والندوات الاقليمية للمنظمات غير الحكومية - الى جانب لقاءات الصحفيين وغير ذلك من الانشطة الإعلامية الممولة من اللجنة - دور قيم في هذه العملية ، كما أنها ستواصل السعي نحو تحقيق أقصى حد من الفعالية في تنفيذ هذا البرنامج ، ونحو تكثيف جهودها في الاضطلاع بولايتها . كذلك ، ستعمد اللجنة الى مواصلة وتكثيف جهودها لتكفل أن مثل هذه الاجتماعات تهيئ فرصة للإعراب عن وجهات النظر المتباينة ، بحيث يمكن اقامة حوار حقيقي فيما بين ذوي النوايا الطيبة من جميع الاطراف على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة . وفي هذا السياق ، تدعو اللجنة جميع الحكومات ، ومنها حكومتا الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ، الى المشاركة في أعمال اللجنة وفي الانشطة التي تنظمها .

الحواشي

(١) في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أخطر رئيس وزراء الجمهورية الديمقراطية الألمانية الأمين العام أن ما يتطلبه القانون الدولي من استمرار عضوية الجمهورية الديمقراطية الألمانية في الأمم المتحدة وفي المنظمات الحكومية الدولية الأخرى لم يعد ينطبق بدخول الجمهورية الديمقراطية الألمانية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ نطاق القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية لتوحيد ألمانيا في دولة واحدة (A/45/557) .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثين ، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35) .

(٣) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/32/35) ، والمرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/33/35) ، والمرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/34/35 و Corr.1) ، والمرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/35/35) ، والمرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/36/35) ، والمرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/37/35 و Corr.1) ، والمرجع نفسه ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/38/35) ، والمرجع نفسه ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/39/35) ، والمرجع نفسه ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/40/35) ، والمرجع نفسه ، الدورة الحادية والأربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/41/35) ، والمرجع نفسه ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/42/35) ، والمرجع نفسه ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/43/35) ، والمرجع نفسه ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/44/35) .

(٤) تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، جنيف ، ٢٩ آب/أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.83.I.21) ، الفصل الأول ، الفرع باء .

(٥) كان المراقبون في اجتماعات اللجنة هم : الأردن ، إكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، بلغاريا ، بنغلاديش ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية العربية السورية ، سري لانكا ، الصين ، العراق ،

الحواشي (تابع)

فييت نام ، الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، النيجر ، نيكاراغوا ،
جامعة الدول العربية ، منظمة المؤتمر الإسلامي . كما كانت فلسطين ممثلة بمنظمة
التحرير الفلسطينية مراقبا فيها بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني وهو الطرف الرئيسي
في قضية فلسطين .

(٦) فيما يلي الاعضاء الحاليون في الفريق العامل : أفغانستان ،
باكستان ، تركيا ، تونس ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية ، السنغال ، غيانا ، غينيا ، كوبا ، مالطة ، الهند ،
وفلسطين ، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها ممثل الشعب المعني مباشرة .

(٧) الأمم المتحدة ، "مجموعة المعاهدات" ، المجلد ٧٥ ، رقم ٩٧٣ .

(٨) مؤتمر العمل الدولي ، الدورة السابعة والسبعون ، ١٩٩٠ ، تقرير
المدير العام ، التذييلات (المجلد ٢) ، الصفحات ٤٦ - ٤٩ .

المرفق الاول

توصيات اللجنة التي أيدتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين*

أولا - الاعتبارات والمبادئ التوجيهية الأساسية

٥٩ - إن قضية فلسطين هي قلب مشكلة الشرق الاوسط ، ومن ثم ، فإن اللجنة تؤكد اعتقادها بأنه لا يمكن تصور أي حل في الشرق الاوسط لا يأخذ بعين الاعتبار التام الاماني المشروعة للشعب الفلسطيني .

٦٠ - واللجنة تقر ما للشعب الفلسطيني من حقوق مشروعة ، غير قابلة للتصرف ، في العودة إلى دياره وممتلكاته وفي تحقيق تقرير المصير ، والاستقلال والسيادة القوميين ، وذلك إيماناً منها بأن أعمال هذه الحقوق إعمالاً كاملاً سيسهم على نحو حاسم في إيجاد تسوية شاملة ونهائية لازمة الشرق الاوسط .

٦١ - واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى ، على أساس قراري الجمعية العامة ٢٢٣٦ (د - ٢٩) و ٢٣٧٥ (د - ٢٠) ، أمر لا غنى عنه في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الاوسط والتي تتم برعاية الامم المتحدة .

٦٢ - وتعيد اللجنة إلى الذاكرة المبدأ الاساسي الخاص بعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، وتؤكد على ما يترتب على ذلك بالتالي من واجب الجلاء الكامل والعاجل عن أي أرض احتلت على هذا النحو .

٦٣ - وترى اللجنة أنه من واجب ومسؤولية جميع المعنيين تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف .

٦٤ - وتوصي اللجنة بقيام الامم المتحدة وهيئاتها بدور موسّع وأكثر نفوذاً في العمل

* الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35) ، الفقرات ٥٩ إلى ٧٢ .

على تسوية عاجلة لقضية فلسطين وفي تنفيذ مثل هذه التسوية . وعلى مجلس الأمن ، بوجه خاص ، اتخاذ التدابير المناسبة لتيسير ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم في العودة إلى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم . وتحت اللجنة أيضا مجلس الأمن على تعزيز الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية وعادلة ، أخذاً في الاعتبار جميع السلطات التي خوله إياها ميثاق الأمم المتحدة .

٦٥ - ومن خلال هذا المنظور وعلى أساس القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة ، وبعد دراسة جميع الوقائع والاقتراحات والمقترحات المقدمة في معرض مداولها الدراسة اللازمة ، تقدم اللجنة توصياتها بشأن شكلية أعمال ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ثانيا - حق العودة

٦٦ - إن حق الفلسطينيين الطبيعي وغير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم حق يعترف به القرار ١٩٤ (د - ٣) ، الذي أكدته الجمعية العامة من جديد كل عام تقريبا منذ اتخاذه . كما أن مجلس الأمن اعترف بالإجماع بهذا الحق في قراره ٢٣٧ (١٩٦٧) ، تنفيذ هذين القرارين تنفيذا عاجلا كان يجب أن يتم منذ أمد بعيد .

٦٧ - وترى اللجنة ، دون المساس بحق جميع الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم ، أن برنامج أعمال ممارسة هذا الحق يمكن أن يتم على مرحلتين :

المرحلة الأولى

٦٨ - تشمل المرحلة الأولى عودة الفلسطينيين النازحين نتيجة لحرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ إلى ديارهم . وتوصي اللجنة بما يلي :

(أ) أن يطلب مجلس الأمن التنفيذ الفوري لقراره ٢٣٧ (١٩٦٧) وعدم ربط هذا التنفيذ بأي شرط آخر ؛

(ب) أن تستخدم موارد لجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، أيتهما أو كليهما معا ، بعدما يقتضيه ذلك من تمويل وتفويض ، للمساعدة في حل أية مشاكل سوقية تنطوي عليها إعادة توطين أولئك العائدين إلى ديارهم . كما أن في وسع هاتين الهيئتين أن

تساعدا ، بالتعاون مع البلدان المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، في تحديد الفلسطينيين النازحين .

المرحلة الثانية

٦٩ - تتناول المرحلة الثانية عودة الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، إلى ديارهم ، وتوصي اللجنة بما يلي :

(١) أن تشرع الأمم المتحدة ، أثناء تنفيذ المرحلة الأولى ، وبالتعاون مع الدول المعنية مباشرة ومع منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثلة المؤقتة للكيان الفلسطيني ، في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ من ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتملة بالأمر ، وخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) ؛

(ب) أن يدفع للفلسطينيين الذين يختارون عدم العودة إلى ديارهم تعويض عادل ومنصف وفقا لما هو منصوص عليه في القرار ١٩٤ (د - ٣) .

ثالثا - الحق في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة القوميين

٧٠ - للشعب الفلسطيني الحق الاصيل في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة القوميين في فلسطين . وترى اللجنة أن الجلاء عن الاراضي التي احتلت بالقوة وانتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتملة بالأمر هو شرط لا بد منه لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين . وعلاوة على ذلك ، ترى اللجنة أن الشعب الفلسطيني ، متى عاد الفلسطينيون إلى ديارهم وممتلكاتهم وبإنشاء كيان فلسطيني مستقل ، سيكون قادرا على ممارسة حقوقه في تقرير المصير وعلى البت في شكل حكومته دون تدخل خارجي .

٧١ - وترى اللجنة أيضا أن على الأمم المتحدة واجبا ومسؤولية تاريخيين في تقديم كل المساعدة اللازمة لتعزيز تنمية الكيان الفلسطيني وازدهاره اقتصاديا .

٧٢ - ولتحقيق هذه الغايات ، توصي اللجنة بما يلي :

(أ) أن يضع مجلس الأمن جدولاً زمنياً لانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي انسحاباً كاملاً من الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧ ، على أن يتم انجاز هذا الانسحاب في موعد لا يتجاوز ١ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ؛

(ب) أن ينظر مجلس الأمن في أمر احتياجه إلى توفير قوات مؤقتة لصيانة السلم بقمند تيسير عملية الانسحاب ؛

(ج) أن يطلب مجلس الأمن إلى اسرائيل أن تكف عن انشاء مستوطنات جديدة وأن تنسحب خلال هذه الفترة من المستوطنات المنشأة منذ عام ١٩٦٧ في الأراضي المحتلة ؛ وذلك مع وجوب الإبقاء على الممتلكات العربية وكل المرافق الأساسية في هذه المناطق سليمة دون مساس بها ؛

(د) أن يطلب إلى اسرائيل أيضاً أن تمثل امتثالاً أميناً لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وأن تعلن ، ريثما يتم انسحابها العاجل من هذه الأراضي ، اعترافها بانطباق تلك الاتفاقية ؛

(هـ) أن تتسلم الأمم المتحدة الأراضي التي يتم الجلاء عنها وجميع الممتلكات والمرافق فيها سليمة بغير مساس ، فتقوم بعد ذلك ، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ، بتسليم هذه المناطق التي تم الجلاء عنها إلى منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني ؛

(و) أن تساعد الأمم المتحدة ، إذا إقتضى الأمر ، في إقامة خطوط مواصلات بين غزة والضفة الغربية ؛

(ز) أن تتخذ الأمم المتحدة ، بمجرد إنشاء الكيان الفلسطيني المستقل ، أو بالتعاون مع الدول المعنية مباشرة ومع الكيان الفلسطيني ، ومع مراعاة قرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د - ٣٠) ، ترتيبات أخرى ، من أجل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف إعمالاً كاملاً ، وحل المشاكل المعلقة ، وإقامة سلم عادل ودائم في المنطقة ، وفقاً لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ؛

(ح) أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة الاقتصادية والتقنية اللازمة لتدعيم الكيان الفلسطيني .

المرفق الثاني

النتائج والتوصيات التي اعتمدها حلقة الأمم المتحدة الدراسية الثالثة والعشرون بشأن قضية فلسطين

(كوالالمبور ، ١٨ الى ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩)

١ - عقدت الحلقة الدراسية الثالثة والعشرون للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين (الحلقة الدراسية الاقليمية الاسيوية السادسة) ، وموضوعها "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" ، بالاقتران مع ندوة الأمم المتحدة الاقليمية الاسيوية الثالثة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين في كوالالمبور ، في الفترة من ١٨ الى ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وفقا لاحكام قرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ بء المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٢ - ومثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد يتألف من : السيدة ألسا كلود دياللو (السنغال) ، رئيسة اللجنة ورئيسة الوفد ورئيسة الحلقة الدراسية ؛ والسيد اندرياس مافروماتيس (قبرص) ؛ والسيد اسماعيل رازالي (ماليزيا) ، الذي عمل مقرا للحلقة الدراسية ؛ والسيد توم اوباليه كارغبو (سيراليون) ؛ والسيد غينادي اودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ؛ والسيد زهدي لببيب ترزي ، المراقب الدائم عن فلسطين .

٣ - وعقدت تسع جلسات قدم أثناءها ١٣ مشتركا في أفرقة المناقشة ورقات بشأن جوانب مختارة من قضية فلسطين . وبالإضافة الى ذلك حضر الحلقة الدراسية ممثلو ٢٨ حكومة وفلسطين وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا و ٣ منظمات حكومية دولية و ٥٢ منظمة غير حكومية .

٤ - وافتتحت المناسبة المشتركة السيدة دياللو ، كما ألقى سعادة داتوك ابو حسن عمر ، وزير خارجية ماليزيا ، كلمة ترحيب .

٥ - وتلا رئيس شعبة حقوق الفلسطينيين وممثل الامين العام رسالة من سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار الامين العام . وألقت رئيسة اللجنة خطابا في الجلسة كما فعلت السيدة يوشيكو تاناكا من لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية

المعنية بقضية فلسطين ، محدثة بالنيابة عن المنظمات غير الحكومية الاسيوية . وتلا السيد احمد الفرا ، المراقب عن فلسطين ، رسالة من السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٦ - وأدلى ببيانات أخرى السادة التالية اسماؤهم : السيد كارغبو ، ممثل اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ، والسيد اودوفينكو ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالنيابة ، والسيد نبيل طالب معروف ، الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، والسيد مصطفى فوروثان ، الأمين العام المساعد للجنة الاستشارية القانونية الاسيوية - الافريقية ، والسيد فؤاد بيسو ، الممثل الاقليمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .

٧ - واعتمد المشاركون في الحلقة الدراسية والندوة رسالة الى السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واقتراحا بتوجيه الشكر لحكومة وشعب ماليزيا .

٨ - وكانت أفرقة المناقشة الثلاثة التي أنشئت وأسماء المشاركين فيها كما يلي :

الفريق الاول : (أ) "مسيس الحاجة الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط" ، (ب) "الانتفاضة في الارض الفلسطينية المحتلة وأثرها على تحقيق تسوية شاملة للنزاع في الشرق الاوسط" : السيدة حنان ميخائيل عشراوي (فلسطينية) ، والسيد بول فندلي (الولايات المتحدة الامريكية) ، والسيد تان سري داتو عبد الرحمن بن عبد الجلال (ماليزيا) ، والسيد زنتانغ ليو (الصين) ، والسيد رون ماكينتايير (نيوزيلندا) ، والسيد فياسيسلاف ماتوزوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد أمين ريس (اندونيسيا) ، والسيد تان سري محمد غزالي شافعي (ماليزيا) ؛

الفريق الثاني : "دور منظمة التحرير الفلسطينية في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للشعب الفلسطيني : السيد نبيل شعث (فلسطيني) ؛

الفريق الثالث : "تعبئة الرأي العام في المنطقة الاسيوية من أجل أعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني" : السيد دونالد بيتس (لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين) ، والسيد عبد القادر ياسين (ماليزيا) ، والسيد داود كُتاب (فلسطيني) ، والسيد ممتاز سويسل (تركيا) .

٩ - وقد صدر تقرير الحلقة الدراسية ، بما فيه ملخصات المناقشات ، بوصفه نشرة مادرة عن شعبة حقوق الفلسطينيين في الامانة العامة للأمم المتحدة .

١٠ - وفيما يلي النتائج والتوصيات التي اعتمدها الحلقة الدراسية :

النتائج والتوصيات

(١) رحب المشاركون في الحلقة الدراسية لدى استعراضهم للتطورات الاخيرة المتعلقة بقضية فلسطين ، بنتائج الدورة غير العادية التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وبصفة خاصة بالبيان السياسي وكذلك باعلان الاستقلال وانشاء دولة فلسطين ، بوصف ذلك مساهمة ايجابية نحو التوصل الى ايجاد تسوية سلمية للنزاع في الشرق الاوسط . فقد أصبح القرار الذي اتخذته المجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الجزائرية ، والموقف الذي أوجزه فخامة الرئيس ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في الخطاب الذي ألقى به أمام الجمعية العامة في جنيف يوم ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، والمناقشة التي جرت بشأن قضية فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واتخاذ القرار ١٧٦/٤٣ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، معالم هامة في المساعي الدولية الرامية الى ايجاد تسوية عادلة لقضية فلسطين ، وأدت الى زيادة تأييد جميع قطاعات المجتمع الدولي لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . ولاحظت الحلقة الدراسية مع الارتياح أن أحكام ذلك القرار قد أعيد تأكيدها في قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . كما لاحظ المشاركون تحسنا نوعيا آخر في التصويت على هذا القرار . فقد تزايد عدد الدول ، بما في ذلك الدول الغربية ، التي أدلت بأصواتها في عام ١٩٨٩ مؤيدة للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، مما يعكس الحاجة الملحة الى عقد هذا المؤتمر .

(ب) ولاحظ المشاركون أن حكومة الولايات المتحدة الامريكية قد فتحت حوارا مع منظمة التحرير الفلسطينية . وفي هذا الصدد ، أكد المشاركون أنه ينبغي توسيع نطاق ذلك الحوار وأن يشمل النظر في المسائل الموضوعية بحيث يؤدي الى اتخاذ قرارات سياسية مجدية بين الطرفين بغية التوصل الى حل عادل ودائم لقضية فلسطين .

(ج) ولاحظ المشتركون أيضا أن مبادرات السلم التي اتخذت القيادة الفلسطينية ، وكذلك إعلان قيام دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته غير العادية التاسعة عشرة ، قد حظيت بتأييد حماسي من قبل الأغلبية الساحقة من الدول ، التي رحبت بهذه التطورات باعتبارها مساهمة ملموسة باتجاه تحقيق السلم . ومما له مغزاه أن عدد كبير من الدول قد اعترفت بالفعل بقيام دولة فلسطين وأن العديد منها أقام علاقات دبلوماسية معها .

(د) وأعرب المشتركون عن اقتناعهم بأن هذه التطورات المتمثلة بقضية فلسطين أوجدت زخما جديدا لايجاد حل لهذا النزاع المعقد والخطير على أساس قرارات الأمم المتحدة وداخل إطارها . وقد أوجدت هذه التطورات الكفء الباسل المتسم بالتصميم الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه القابلة للتصرف ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير ، كما يتجلى بأروع في الانتفاضة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة . وقد هيأ المناخ الحالي ، الذي يتميز بازدياد التعاون وابداء الإرادة السياسية اللازمة للمنازعات الإقليمية بطريقة سلمية من خلال المفاوضات ، ظروفًا مواتية للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين .

(هـ) ولاحظ المشتركون أنه يوجد داخل المجتمع الدولي قدر وافر من الاتفاق على أن التسوية الشاملة والعادلة والدائمة في الشرق الأوسط ، أن تستند إلى المبادئ التالية : انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، ومن الأراضي العربية الأخرى والاعتراف بسيادة جميع الدول في المنطقة ، بما فيها دولتا إسرائيل وفلسطين ، وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وحقوقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، واحترام ذلك ، وأخيرا ، التوصل إلى حل مرضي للشعب الفلسطيني يستند إلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما في ذلك الحق في تقرير المصير المؤدي إلى إنشاء دولة فلسطين المستقلة في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشرقية .

(و) وأعرب المشتركون عن قلقهم البالغ إزاء استمرار الانتفاضة الخطيرة لحقوق الإنسان للسكان المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وأخطت الحلقة الدراسية علما بأبلغ القلق بالمعاناة المستمرة التي يلقاها

الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال ، وضخامة عدد الضحايا الذين يسقطون من الفلسطينيين ، والنتائج الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والنفسية البعيدة الاثر التي يتعين على الشعب الفلسطيني أن يواجهها . وقد أعلن المجتمع الدولي بأسره ، ممثلاً بالأمم المتحدة ، مراراً أن أعمال العنف الاسرائيلية التي ترتكب ضد الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة تمثل انتهاكاً صارخاً لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، التي تعتبر ملزمة لإسرائيل - وهي طرف في الاتفاقية - الزاماً كاملاً . كما أن الأعمال الاسرائيلية مخالفة لقرارات الأمم المتحدة ولقواعد القانون الدولي المعترف بها عموماً . ففي قطاع غزة بوجه خاص ، أدت التدابير الجديدة التي اتخذت لمراقبة تحرك الأفراد إلى إيجاد أحوال غير انسانية لا تتحمل . أما في الضفة الغربية ، فإن نزوح المستوطنين إلى استخدام فرق الأمن الاهلية المسلحة يندرج بالتحويل إلى عملية لاراقة الدماء على نطاق واسع . وكان من دواعي قلق المشتركين بوجه خاص الممارسات الاسرائيلية الوحشية التي تستخدم ضد النساء والأطفال الفلسطينيين . وأبدى المشتركون معارضتهم الشديدة لوجود المستوطنين اليهود في الأرض الفلسطينية المحتلة .

(ز) وأعرب المشتركون بصورة قاطعة عن رفضهم وادانتهم لعملية الاستعمار الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ، كما تتجلى في الاستمرار في إنشاء المستوطنات وفي وحشية فرق الأمن الاهلية التي يستخدمها المستوطنون . وكان من رأي المشتركين أن سياسة إسرائيل المتمثلة في اغتصاب الأراضي الفلسطينية وإنشاء المستوطنات وتعزيزها في تلك الأراضي ليست مجرد استخفاف فاضح بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف فحسب ، بل تشكل كذلك عقبة خطيرة أمام حل النزاع العربي الاسرائيلي . كما لاحظوا مع التقدير أن المجتمع الدولي بأسره قد عارض بشدة السياسة الاسرائيلية المتمثلة في إنشاء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة . ولاحظت الحلقة الدراسية مع القلق استمرار تمويل الأنشطة الاستيطانية غير الشرعية التي تفضّل بها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة . وشدد المشتركون على وجوب أن توقف على الفور كل المساعدات (المالية وغيرها) التي تقدم إلى إسرائيل ، وبخاصة من الولايات المتحدة . وينبغي جعل أي معونة تقدم إلى إسرائيل مشروطة بامتناع إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولأحكام اتفاقية جنيف الرابعة . وأي مساعدة تؤدي إلى تنمية وتعزيز البنية الأساسية للمستوطنات الاسرائيلية في الأرض

الفلستينية المحتلة ، تعتبر مساعدة غير شرعية وغير أخلاقية وتشكل عبء خطيرة أمام تحقيق السلم في الشرق الأوسط .

(ح) ورأى المشتركون أن الانتفاضة الفلستينية ، بوصفها التعبير الشعبي الديمقراطي عن الإرادة الجماعية للشعب الفلستيني الراض تحت نير الاحتلال الاسرائيلي ، قد مدت كفاح الشعب الفلستيني بقوة الأصالة فضلا عن السمو الأخلاقي والنضج السياسي . وللانتفاضة التي دخلت الآن في عامها الثالث ثلاثة أبعاد هي : المقاومة العلنية والمنظورة للاحتلال الاسرائيلي ، مع الاعراب في الوقت ذاته عن التزام الشعب الفلستيني بقيادته الوحيدة والشرعية ، منظمة التحرير الفلستينية ، والتحول الاجتماعي وبناء الدولة تجسيدا لتلك الدولة من خلال انشاء بنية أساسية بديلة شعبية وأصيلة للمجتمع الفلستيني ، وأخيرا ، ساعدت الانتفاضة على التوصل الى تعبير سياسي محدد من خلال قرارات المجلس الوطني الفلستيني الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وأيد المشتركون الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام والذي مفاده أن رسالة الانتفاضة هي رسالة مباشرة ولا لبس فيها ، مؤداها أن الاحتلال الاسرائيلي الذي لا يزال جاثما منذ ٢٢ عاما سيظل مرفوضا لأن الشعب الفلستيني سيظل ملتزما بممارسة حقوقه السياسية المشروعة ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير .

(ط) وناشدت الحلقة الدراسية مجلس الأمن اتخاذ تدابير عاجلة لكفالة الحماية الجسدية للشعب الفلستيني الذي يزرع تحت الاحتلال ، وضمان سلامة وأمن الحقوق القانونية وحقوق الإنسان للاجئين الفلستينيين في جميع الأراضي التي تحتلها اسرائيل . وأعرب المشتركون عن أسفهم لأن أحد الأعضاء الدائمين في المجلس عمد مرة أخرى في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ الى منع مجلس الأمن من اتخاذ إجراء بشأن التدابير التي لا غنى عنها لكفالة سلامة وحماية الفلستينيين في الأرض الفلستينية المحتلة . وشدد المشتركون في الحلقة الدراسية على أن السياسات والممارسات القمعية التي تنتهجها اسرائيل ضد الفلستينيين في الأرض المحتلة ، وبخاصة ما يسمى بسياسة "نقل" الفلستينيين (ترانسفير) أي إبعادهم ، هي انتهاك جسيم لمكوك القانون الدولي المعترف بها ، وقد أدانها مجلس الأمن والجمعية العامة مرارا وتكرارا ، كما أدانتها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وأشاروا الى أنه نظرا الى خطورة أعمال العنف والقمع التي ترتكبها السلطات الاسرائيلية ضد المدنيين الفلستينيين في الأرض المحتلة ، ينبغي أن

يتولى مجلس الامن مسؤولياته ويكفل الحماية للشعب الفلسطيني الذي يبرز تحت الاحتلال . وطالب المشتركون اسراييل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، باحترام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وقبول انطباق الاتفاقية القانوني على الارض الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، والتقيد الكامل بالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقية .

(ي) ورحب المشتركون بالخطوات الجسورة التي اتخذها الشعب الفلسطيني اثناء الانتفاضة لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وإقامة هياكل أساسية بديلة يمكن أن تستخدم أساسا تقام عليه دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة . ورات الحلقة الدراسية أن الجهود المكثفة الرامية الى تحقيق التنمية الحقيقية للارض الفلسطينية المحتلة ، بالاشتراك الوثيق من جانب الشعب الفلسطيني ، عن طريق ممثله منظمة التحرير الفلسطينية ، يجب أن تكون العامل الضروري الملازم للجهود المجددة الرامية الى تحقيق أي حل سياسي للقضية . وينبغي لمنظومة الامم المتحدة ، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ، أن تواصل وتعزز مساعدتها الإنسانية المقدمة الى الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال والى اللاجئين الفلسطينيين . وعلى وجه الخصوص ، ينبغي توجيه الدعم الدائم والمتزايد عن طريق وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاورنوا) وغيرها من هيئات ووكالات الامم المتحدة ، وكذلك عن طريق المنظمات غير الحكومية التي تعمل بصورة مباشرة في الارض الفلسطينية المحتلة .

(ك) واتفق المشتركون على أنه يقع على عاتق حكومة اسراييل أن ترد ردا إيجابيا على الموقف الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو موقف قوبل بالترحيب والثناء من قبل المجتمع الدولي . إذ لم يعد بوسع اسراييل أن تتجاهل الاماني الوطنية للفلسطينيين وأن تنكر حقوقهم السياسية ، وبخاصة حقهم في تقرير المصير . واعتبرت الحلقة الدراسية الخطوات التي اقترحتها الحكومة الاسراييلية غير كافية على الإطلاق ، ذلك أن أية مبادرة سلم عملية يجب أن تشتمل على تدابير مؤقتة لحماية الشعب الفلسطيني وتدابير ترمي الى تمكين الفلسطينيين من أن يمارسوا بشكل تام حقوقهم في تقرير المصير . وشدد المشتركون على أنه نظرا الى أن ما يسمى بالمقترحات الاسراييلية لإجراء انتخابات لا تشمل الهدف النهائي ، وهو ممارسة الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة ، فإنها لا تعدو كونها وسيلة لإدامة الاحتلال الاسراييلي .

(ل) وأكدت الحلقة الدراسية أن حرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف لا يزال يمثل لب الصراع في الشرق الأوسط . إذ أنه لا يمكن تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط بدون الممارسة التامة لهذه الحقوق ، وبدون انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وانسحابها من الأراضي العربية المحتلة الأخرى . وأكدت الحلقة الدراسية من جديد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، مما يجعلها طرفاً أساسياً في أية مفاوضات ترمي إلى حل النزاع بالوسائل السلمية .

(م) وشددت الحلقة الدراسية ، بوجه خاص ، على أهمية قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ الذي يدعو إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، برعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير . وإدراكاً من المشتركين في الحلقة الدراسية لدور مجلس الأمن في صيانة السلم والأمن الدوليين ، حثوا المجلس على التعجيل بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، واعتماد تدابير مؤقتة ، منها وزع قوة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة لضمان الأمن الجسدي لشعب الأرض الفلسطينية المحتلة وتحقيق الاستقرار في المنطقة ريثما يتم الاتفاق على تسوية شاملة نهائية . ورأى المشاركون أن من واجب إسرائيل أن تنهي احتلالها امتثالاً للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وتقبل الشروط اللازمة لتحقيق تسوية دائمة وشاملة في المنطقة .

(ن) وأعلنت الحلقة الدراسية أن المجتمع الدولي على اقتناع ثابت وراسخ بالحاجة الملحة إلى تحقيق تسوية سياسية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي الإسرائيلي ، وجوهره قضية فلسطين . ومما يقوم دليلاً على ذلك ، التأييد المتزايد للدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . وهذا التأييد يتجلى بوضوح في الموقف الذي اتخذته حركة بلدان عدم الانحياز ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، والاتحاد الأوروبي ، ودول الشمال الأوروبي ، وكذلك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين والبلدان الاشتراكية الأخرى ،

واليابان . وفي هذا المدد ، لاحظت الحلقة الدراسية مع التقدير الدعم المتواصل والمستمر الذي تقدمه جميع دول وشعوب منطقة آسيا والمحيط الهادئ لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة ولعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . أما موقف الدول الاسيوية فيقوم على التضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني في سبيل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وعلى تأييد ذلك الكفاح . وكان هناك توافق عام في الآراء فيما يتعلق بضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وفقا للأحكام المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ والتي أعيد تأكيدها في القرار ٤٢/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وقد أدت السياسة البتاءة والتي تتسم بالتوازن الدقيق التي اتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية الى تيسير التحرك نحو السلم في المنطقة . أما العقبة المستمرة فتتمثل في الموقف المتعنت الذي تتخذه حكومة اسرائيل وكذلك الموقف الذي يتخذه أحد الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . وطالب المشاركون اسرائيل بالتخلي عن موقفها السلبي هذا وبالرد بصورة إيجابية على الجهود الدولية الرامية الى تحقيق تسوية سياسية عادلة ودائمة لقضية فلسطين .

(ص) وأحاطت الحلقة الدراسية علما بالمساعي المتواصلة التي يبذلها الامين العام لتحريك آلية للمشاورات في إطار مجلس الامن بغية تعزيز عملية السلم ، بما في ذلك فرص عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط .

(ع) وأعربت الحلقة الدراسية عن تقديرها للجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من أجل كفالة الاعتراف العالمي بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف ، وبتوصياتها الواردة في تقريرها المقدم في عام ١٩٧٦ والتي أيدتها الجمعية العامة على نحو متكرر منذ ذلك الحين ، من أجل كفالة ممارسة الشعب الفلسطيني لهذه الحقوق . ولاحظت الحلقة الدراسية أيضا مع الارتياح زيادة الدعم المقدم في الامم المتحدة لبرنامج العمل الذي تفضل به اللجنة . وحشت المجتمع الدولي على مواصلة وتعزيز دعمه لانشطة اللجنة ومساعدتها ، وبوجه خاص لما تبذله من جهود لتيسير عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط .

(ف) وأحاطت الحلقة الدراسية علما مع التقدير بأنشطة شعبية حقوق الفلسطينيين بالامانة العامة للأمم المتحدة وبالتزامها بالعمل ،

في إطار توجيهات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، في سبيل نيل الشعب الفلسطيني وممارسته لحقوقه غير القابلة للتصرف .

(ص) لاحظت الحلقة الدراسية مع التقدير ما تقدمه حكومات وشعوب آسيا في الأمم المتحدة وفي محافل أخرى من دعم للقضية الفلسطينية ومن أجل إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . واتفق المشاركون في الحلقة الدراسية على أنه ينبغي مواصلة الجهود وتكثيفها من أجل تعبئة الرأي الرسمي والعام في آسيا من خلال أنشطة المنظمات غير الحكومية واستخدام وسائل الإعلام . وأعرب المشاركون عن رأيهم في أنه ينبغي توسيع نطاق التعاون فيما بين المنظمات الآسيوية ، والنقابات العمالية ، وجماعات التضامن وغيرها ، وبين هذه المنظمات ونظيراتها في المناطق الأخرى . وينبغي أن تبذل الأمم المتحدة جهوداً إضافية من أجل نشر معلومات واقعية ومستكملة عن قضية فلسطين وعن التدابير اللازمة لتحقيق تسوية عادلة لقضية فلسطين . وللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين دور هام تطلعان به في مجال نشر هذه المعلومات . وعلى إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة ، من جانبها ، أن تبذل كل جهد لضمان نشر المعلومات الصحيحة عن قضية فلسطين على أوسع نطاق ممكن .

(ق) وأعرب المشاركون عن خالص تقديرهم لحكومة وشعب ماليزيا لتوفيرهما مكان انعقاد الحلقة الدراسية الإقليمية الآسيوية وندوة المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ولما أتاحاه لهم من تسهيلات ولما أحاطاهم به من مجاملات وكرم وفادة .

المرفق الثالث

الإعلان الذي اعتمدته ندوة الأمم المتحدة الإقليمية الآسيوية الثالثة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين

(كوالالمبور ، ١٨ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩)

مقدمة

١ - عقدت ندوة الأمم المتحدة الإقليمية الآسيوية الثالثة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين في كوالالمبور في الفترة من ١٨ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وعقد جزء من هذه الندوة بالاشتراك مع حلقة الأمم المتحدة الدراسية الثالثة والعشرين بشأن قضية فلسطين ، المعقودة في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

٢ - وبالإضافة إلى أفرقة المناقشة التي عقدت اجتماعاتها مع الحلقة الدراسية ، أنشئت حلقتا عمل ترتبطان تحديدا بأنشطة المنظمات غير الحكومية ، للنظر في الموضوعين التاليين :

(أ) "تعبئة جهود شبكة المنظمات غير الحكومية في آسيا" ؛

(ب) "دور المساعدة المقدمة من المنظمات غير الحكومية في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني : الدعم الطبي والاقتصادي والتربوي" .

٣ - واعتمد المشاركون في الندوة إعلانا واقتراحات عملية المنحى صدرت عن حلقتي العمل وانتخبوا لجنة تنسيق آسيوية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين . وقد صدر تقرير الندوة بوصفه نشرة صادرة عن شعبة حقوق الفلسطينيين مع تقرير الحلقة الدراسية .

٤ - اعتمدت المنظمات غير الحكومية المشتركة في الندوة الإعلان التالي :

الإعلان

نحن ، المنظمات غير الحكومية المجتمعة في حلقة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية الآسيوية وندوة المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، نساند مساندة كاملة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ونؤيد تأييدا تاما نضاله المتواصل في سبيل استقلاله على نحو ما تعبّر عنه الانتفاضة وبكافة السبل الأخرى المشروعة دوليا . إننا نعتز بالإعلان التاريخي لدولة فلسطين المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ونؤيده . ونحن نعتز بهذا الإعلان لا بوصفه تعبيرا فقط عن الكفاح المتواصل الذي توجته الانتفاضة لشعب فلسطين البطل ، ولكن بوصفه أيضا تعبيرا عن المبدأ الأساسي لحق تقرير مصير الشعوب الذي كرسه ميثاق الأمم المتحدة . وندعو جميع الحكومات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين أن تبادر إلى الاعتراف بها بغير قيد أو شرط أو توان .

ونحن ننوّه ونرحب على وجه الخصوص بإعلان الرئيس عرفات في جلسة الجمعية العامة المعقودة في جنيف في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الذي اعترف فيه بحق جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط في العيش في ظل السلم والأمن ، بما في ذلك دولتا فلسطين وإسرائيل . ويساند حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى وطنهم ، وحققهم في الحرية والسيادة انطلاقا من روح العدل والمصالحة ، على أن يجري التفاوض حول التفاصيل بين الحكومات الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

إننا نجدد بقوة الدعوة إلى المبادرة بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وعلى نحو ما أعيد تأكيده في القرار ٤٢/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، بحيث يضم المشاركون فيه الأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وإسرائيل ، والدول العربية الأطراف في الصراع والدول المعنية الأخرى على قدم المساواة وبحقوق متساوية . وينبغي أن يكون التركيز على التوصل إلى تسوية سياسية سلمية وعادلة وشاملة بين إسرائيل وفلسطين المستقلة على نحو ما تم تعريفه بواسطة المجلس الوطني الفلسطيني في إعلان الاستقلال بالجزائر ، وفي جميع القرارات

ذات الصلة ، الصادرة عن الأمم المتحدة ، بما يكفل المزايا المتبادل لجميع شعوب المنطقة والعالم . وقد تعززت الحاجة أكثر إلى المؤتمر الدولي بعيد اعتراف عدد ضخم للغاية من الدول بدولة فلسطين .

وإذ نؤكد من جديد توافق الآراء الدولي ، على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، فإننا نلاحظ ما يطرأ من تعزيز عميق على توافق الآراء من خلال التأييد الثابت لمنظمة التحرير الفلسطينية من جانب شعب الانتفاضة والقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة . وعليه ، فنحن نحث الحكومات على أن تولي اعترافها الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وكذلك لدولة فلسطين ، وأن تضغط من أجل مشاركتها على قدم المساواة مع سائر الأطراف في النزاع العربي - الإسرائيلي في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني .

ونحن ، المنظمات الاسيوية غير الحكومية ، ندعو إلى الإنهاء الفوري لاحتلال العسكري لفلسطين ، ونلاحظ ببالغ القلق والاستنكار استمرار القمع الإسرائيلي مع ما يشمل من قتل وإصابات ولا سيما للنساء والأطفال ، فضلا عن عمليات الاعتقال والاحتجاز الجماعي ونسف المنازل وإجراءات الطرد والتجويع وقطع الأشجار ومصادرة الأراضي وإغلاق المؤسسات التعليمية ، إلى غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان . وإذا كانت هذه الأعمال لا تحظى إلا بقدر أقل من التفطية الإعلامية ، فإن هذا لا يرجع إلى انخفاض القمع بل إلى منع وسائل الإعلام من تناقل أنبائها ، وإلا تعرضت بسببه للعقاب على يد السلطات الإسرائيلية . بيد أننا نطالب وسائل الإعلام من جميع البلدان بأن تبذل قصارى جهدها كي تقوم بتفطية الأحداث في فلسطين المحتلة ونقل أنبائها .

إننا ندعو إلى ممارسة ضغط دولي سياسي واقتصادي فعال على إسرائيل لحملها على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ، وقبولها قرارات مجلس الأمن . ونحن نناشد مجلس الأمن أن ينشئ وجودا فوريا للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وأن يضع حدا فوريا لتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان ، ويحمي الشعب الفلسطيني ، ويقدم للعدالة مرتكبي هذه الممارسات . ونحن نوصي بقوة بتوسيع برنامج المسؤول عن شؤون اللاجئين بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق

الادنى (الاونروا) ليكون بمثابة تعبير عملي عن القلق الدولي بشأن حماية الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال .

إننا نعرب عن بالغ قلقنا إزاء حالة الفلسطينيين في لبنان ، وندعو إلى تقديم المساعدة لهم ، وإلى تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في صيانة السلم في لبنان ، ونطالب بأن تقوم إسرائيل بسحب جميع قواتها العسكرية بغير قيد أو شرط إلى حدود لبنان المعترف بها دولياً بما يتفق وقرار مجلس الأمن ٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ . ونود أن ننبه العالم إلى ما يتم بشكل غير مشروع من تحويل مياه نهري الليطاني والحاصباني عبر أقنية تحت الأرض من لبنان إلى إسرائيل باعتبار أن النتيجة ستكون إصابة الأراضي الخصبة المزروعة في جنوب لبنان بالتصحّر وإخلاء من السكان ، بل نخشى أن يصل الأمر إلى ضم جنوب لبنان إلى "إسرائيل الكبرى" . ونحن نعرب عن تقديرنا للجهود السلمية التي تبذلها الجامعة العربية لحل الأزمة في لبنان ولا سيما من أجل مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان .

إننا نناصر قوى السلام في إسرائيل ، التي تؤيد عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وقيام دولة فلسطينية مستقلة . كما ندين بقوة تجريم أنشطة السلم الإسرائيلية ونعرب عن مساندتنا للأعداد المتزايدة من المواطنين الإسرائيليين الذين يرفضون الخدمة العسكرية في فلسطين المحتلة والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى الاعتراف بحق الإسرائيليين في الاعتراض النابع من ضمائرهم . ونحن نحث البرلمان الإسرائيلي على إعادة النظر في التعديل رقم ٢ المؤرخ في آب/أغسطس ١٩٨٦ لقانون "مكافحة الإرهاب" الذي يحظر الاتصال بين المواطنين الإسرائيليين وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية .

ونحن نشجب بقوة التعديل الجديد رقم ٣ المقترح إدخاله على القانون المذكور ، الذي يهدد المؤسسات الخيرية ، ونحث البرلمان الإسرائيلي على عدم إقراره ، فمن شأنه أن يوفر ملطات تعسفية واستبدادية لمصادرة أصول المنظمات غير الحكومية الخيرية والتعليمية وأن يوصد بوجهها جميع سبل تقديم المساعدة من الموارد الدولية . ونحن على شآن حملة دولية عاجلة جداً ضد هذا التعديل تقوم بها الحكومات والمنظمات غير الحكومية وجميع الشعوب المحبة للسلم .

ونحن نستنكر بشدة الممارسة الإسرائيلية التي تقضي بإغلاق المدارس ورياض الأطفال في فلسطين المحتلة منذ بداية الانتفاضة والاستمرار في إغلاق الجامعات الفلسطينية . وندعو للعمل في القريب العاجل على ممارسة ضغط دولي على الحكومة الإسرائيلية كي تبادر على الفور إلى إعادة فتح جميع المدارس والجامعات ، وأن توقف هذا الشكل الشائن من العقاب الجماعي . كما نحث الأمم المتحدة على تنفيذ قراراتها ، بما في ذلك العقوبات التي من شأنها أن تطالب حكومات الدول الاعضاء بإعادة النظر في برامج التبادل الرسمية في المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية مع إسرائيل ، وكذلك المنح وغيرها من التسهيلات التعليمية التي تقدمها إلى إسرائيل ما دامت لا تحترم الحق الأساسي للمجتمع الفلسطيني في توفير التعليم لابنائهم .

وندعو جميع المنظمات غير الحكومية إلى إقامة اتصالات مع نظيراتها من المنظمات غير الحكومية في فلسطين المحتلة وإلى تقديم العون لها ، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وبالمراة والصحة والعمل والطفولة والتربية والتعليم .

وندعو جميع المنظمات غير الحكومية في آسيا إلى رصد العلاقات بين المؤسسات الآسيوية الحكومية والخاصة والمؤسسات الإسرائيلية الحكومية ، وخاصة في مجالات التجارة والعمل والتسلح وجمع المعلومات للاستخبار . ونحث المنظمات غير الحكومية على الإعلان عن هذه الروابط واتخاذ إجراءات جماعية ضدها ، بما في ذلك تنظيم إجراءات مقاطعة للمنتجات الإسرائيلية بصرف النظر عن البلد القائم بالتصدير أو البلد القائم بالوساطة .

ونعلن أن السياسات والممارسات التي تشعبها الصهيونية وإسرائيل هي من أشكال العنصرية ، ونناشد الأمم المتحدة النظر في فرض جزاءات إلزامية ضد هذه السياسات والممارسات العنصرية .

وندعو جميع المنظمات الآسيوية غير الحكومية إلى مناشدة حكوماتها ممارسة مزيد من الضغط على الولايات المتحدة لوقف تأييدها غير المشروط لإسرائيل ونعرب عن ارتياحنا للحوار الدائر في تونس بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة ، برغم أن هذا الحوار يسير بخطى بطيئة . وندعو الولايات المتحدة إلى رفع مستوى هذا الحوار كيما يفضي إلى القيام

مبكرا بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . كما نناشد المنظمات الاسيوية غير الحكومية أن تفتنم أي فرصة للتعبير عن معارضتها للدعم المطلق الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة (من النواحي المالية وغيرها) للسياسات الإسرائيلية التي تنتهك ما للفلسطينيين من حقوق الإنسان . وندعو تحديدا المنظمات غير الحكومية إلى تنظيم حملات أو وقفات أو اعتصامات شعبية موجهة ضد سفارات الولايات المتحدة ومؤسساتها الحكومية الأخرى ، ويمكن توجيه هذه الحملات أيضا إلى الحكومات الأخرى التي تولي دعمها للسياسات الإسرائيلية الموجهة ضد الفلسطينيين .

ونحن نؤيد قرار مجلس الأمن الذي يدين الاستيطان غير المشروع في فلسطين المحتلة ، كما نعارض أي إجراءات تتخذها الدول أو الأفراد ويكون من شأنها إيلاء التأييد للاستيطان غير الشرعي في فلسطين المحتلة . وندعو جميع الحكومات التي تسمح بالهجرة اليهودية إلى تقديم الضمانات الكافية والكفيلة بالألا يقوم هؤلاء المهاجرون بالاستيطان في أرض فلسطين المحتلة .

ونطلب إلى جميع الحكومات الاسيوية أن تدعم الدور المهم الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في آسيا في تعبئة الرأي العام ، وإلى أن تقدم المساعدات المالية وغير المالية إلى تلك المنظمات بما يتيح لها أن تقوم على نحو أكفأ بمؤازرة كفاح الشعب الفلسطيني ، وإننا نعد تشكيل لجنة التنسيق الإقليمية الاسيوية للمنظمات غير الحكومية خطوة هامة في حشد الرأي العام في جميع أنحاء آسيا دعما لحقوق الشعب الفلسطيني . ونطالب الأمم المتحدة بتقديم كل دعم ممكن بما يكفل للجنة التنسيق رسوخ الأساس وفعالية الأداء . إن لجنة التنسيق الإقليمية الاسيوية للمنظمات غير الحكومية ستتطلع إلى التعاون الوثيق مع لجنة التنسيق الدولية ولجان التنسيق الإقليمية الأخرى بما يكفل تعظيم فعالية شبكة المنظمات غير الحكومية دعما لحقوق الشعب الفلسطيني .

إننا نوجه الشكر إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على عقد هذا الاجتماع فضلا عن تقديرنا البالغ لحضور الاعضاء والمراقبين باللجنة . كما نشكر شعبة حقوق الفلسطينيين وجميع العاملين من الامانة العامة للأمم المتحدة ، بمن فيهم المترجمون الشفويون الذين عاونوا في هذا الاجتماع . كما نعرب عن تقديرنا للخبراء الموقرين

الذين تكلموا هنا ولحضور ومساهمة أعضاء لجنة التنسيق الدولية . إن كل من ورد ذكره في هذا السياق قد أسهم إسهاما كبيرا في نجاح اجتماعنا .

ونوجه أخلص الشكر إلى شعب وحكومة ماليزيا على ترحيبهم بنا في كوالالمبور ، على حسن الضيافة وعلى التسهيلات الممتازة التي وضعت تحت تصرفنا .

المرفق الرابع

النتائج والتوصيات التي اعتمدها حلقة الأمم المتحدة الدراسية الرابعة والعشرون بشأن قضية فلسطين

(بيونس آيرس ، ٥ إلى ٩ شباط/فبراير ١٩٩٠)

١ - عُقدت حلقة الأمم المتحدة الدراسية الرابعة والعشرون بشأن قضية فلسطين (الحلقة الدراسية الاقليمية الرابعة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) وموضوعها "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" ، بالاشتراك مع ندوة الأمم المتحدة الاقليمية الاولى للمنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن قضية فلسطين ، في بيونس آيرس في الفترة من ٥ إلى ٩ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ٤١/٤٤ بآء المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

٢ - وقد مثّل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد مؤلف من : السيد أوسكار أوراماس - أوليفا (كوبا) ، رئيس الوفد ورئيس الحلقة الدراسية ؛ والسيد الكسندر بورغ - أوليفيه (مالطة) ، الذي عمل بوصفه نائباً لرئيس الحلقة الدراسية ومقرراً لها ؛ وسعادة دراغوسلاف بيجيتش (يوغوسلافيا) ، نائب رئيس الحلقة الدراسية ؛ والسيد زهدي لبيب ترزي (المراقب الدائم عن فلسطين) .

٣ - وقد عُقد ما مجموعه ٩ جلسات وقدم ١٤ عضواً في أفرقة المناقشة ورقات تتناول جوانب مختارة من قضية فلسطين . وحضر الحلقة الدراسية ممثلون عن ٣٤ حكومة ، وفلسطين ، وجهازيين من أجهزة الأمم المتحدة ، و ٣ وكالات متخصصة وهيئات تابعة للأمم المتحدة ، ومنظمتين حكوميتين دوليتين ، و ٢٧ منظمة غير حكومية .

٤ - وافتتح هذا الحدث المشترك السيد أوراماس - أوليفا ، وألقى سعادة الدكتور ألفريدو كريم يوما ، وزير الدولة للشؤون الخاصة بوزارة الشؤون الخارجية والدينية بالارجنتين ، خطاباً ترحيبياً .

٥ - وتلا رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة ممثله رئيس شعبة حقوق الفلسطينيين وألقى السيد أوراماس - أوليفا أيضاً كلمة في الاجتماع ، وكذلك السيد أحمد صبح

ممثل فلسطين في البرازيل ، الذي تلا رسالة من السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٦ - وأدلى ببيانات أخرى السيد أوراماس - أوليفا نيابة عن اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ والسيد فيرنندرا غوبتا نيابة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ؛ والسيد سفيان برازي نيابة عن جامعة الدول العربية ؛ والسيد بيجيتش نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز .

٧ - واعتمدت الحلقة الدراسية رسالة موجهة إلى السيد عرفات وكذلك اقتراحا بتوجيه الشكر إلى حكومة وشعب الأرجنتين . واعتمدت الحلقة الدراسية أيضا رسالة موجهة إلى وزير خارجية إسرائيل تعرب فيها عن استيائها لأن السلطات الإسرائيلية لم تصدر إذنا بسفر اثنين من الفلسطينيين من الأراضي المحتلة ، وبالتالي لم يتمكنوا من حضور الاجتماع .

٨ - وكانت أفرقة المناقشة الثلاثة التي أنشئت وأعضاؤها على النحو التالي :

الفريق الأول : "مسيس الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط" ؛ (ب) "الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وأثرها على تحقيق تسوية شاملة للنزاع في الشرق الاوسط" : رئيس الاساقفة هيلاريون كابوتشي (فلسطيني) ، السيد بيدرو كاتيليا (الأرجنتين) ، والسيد آموس كينان (إسرائيل) ، والسيد لوسيانو أوموريو روما (البرازيل) ، والسيد عصام كامل (فلسطيني) ، والسيدة فرانسيسكا ساوكيليو (إسبانيا) ، والسيد ريكاردو فاليرو (المكسيك) ، وسعادة السيد ألبرتو فيلاسكو - سان خوسيه (كوبا) ؛

الفريق الثاني : "دور منظمة التحرير الفلسطينية في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للشعب الفلسطيني" : السيدة وجدان ألبورنو (فلسطينية) ؛

الفريق الثالث : "تعبئة الرأي العام في إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل أعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني" : السيد توماس و. غيتنز (غيانا) ، السيد جان - ماري لامبير (مكتب لجنة التنسيق الدولية

للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين) ، السيد كارلوس باتشا (الارجنتين) ، السيد مانويل فيليب سيرا (فنزويلا) ، السيد وليم واك (البرازيل) .

٩ - وقد صدر تقرير الحلقة الدراسية ، بما فيه ملخصات المناقشات ، بوصفه نشرة صادرة عن شعبة حقوق الفلسطينيين .

١٠ - وفيما يلي النتائج والتوصيات التي اعتمدها الحلقة الدراسية :

النتائج والتوصيات

(أ) أعرب المشاركون في الحلقة الدراسية عن اقتناعهم بأن التطورات الأخيرة المتعلقة بالنزاع العربي الاسرائيلي وجوهره ، قضية فلسطين ، قد أوجدت زخما جديدا في اتجاه إيجاد حل لهذا النزاع المعقد والخطير على أساس قرارات الأمم المتحدة وضمن إطارها . وترجع هذه التطورات في معظمها إلى الكفاح الباسل ذي العزم الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لإدراك وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، وفي تلبية حق تقرير المصير ، كما يتجلى ذلك بشكل مشير للإعجاب في انتفاضة الشعب الفلسطيني المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وإن المناخ الدولي الراهن والارادة السياسية لحل النزاعات الاقليمية بطريقة سلمية عن طريق المفاوضات ضمن إطار الأمم المتحدة تقود بصورة خاصة إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين . ومن الضروري ألا تغفل هذه الفرصة التاريخية وأن تُضاعف الجهود في عام ١٩٩٠ للتغلب على العقبات الباقية كي يصبح بالإمكان البدء في عملية المفاوضات دون تأخير .

(ب) ورحب المشاركون في الحلقة الدراسية ، لدى استعراضهم التطورات المتعلقة بقضية فلسطين ، بالقرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر العاصمة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وبالموقف البناء الذي طرحه السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة بجنيف يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . وهذه التطورات التي أدت إلى اتخاذ القرار ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ أصبحت معالم هامة على طريق المساعي الدولية الهادفة إلى تحقيق تسوية عادلة لقضية فلسطين . وكذلك لاحظت

الحلقة الدراسية بالارتياح اتخاذ قرار الجمعية العامة ٤٢/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وكان مما شجع المشتركين إلى حد بعيد التصويت على هذا القرار المتوازن والشامل ، الذي أيده حتى عدد أكبر من الدول ، بما فيها دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، ولأول مرة ، جميع الدول الغربية تقريبا ، وجميعها أعضاء في الاتحاد الأوروبي . وهذا التطور الهام يعكس مرة أخرى التأييد الكاسح الذي أبداه المجتمع الدولي لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، بمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، على أساس قراراتي مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي طليعتها الحق في تقرير المصير .

(ج) ورحب المشاركون بقيام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بفتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وأكدوا أن نطاق هذا الحوار ينبغي أن يوسع بحيث يشمل النظر في المسائل الموضوعية بأسلوب بناء من أجل تعزيز عملية المفاوضات المؤدية إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين .

(د) ورحب المشاركون في الحلقة الدراسية بالجهود التي يبذلها الاسرائيليون والفلسطينيون للدخول في حوار مباشر وفي أنشطة مشتركة كطريقة لتعزيز التفاهم المتبادل ، وأيضا كأسلوب للمصالحة بين الجانبين وخلق جو يؤدي بصورة أفضل إلى المفاوضات . وأعربوا عن تقديرهم للمبادرة الأخيرة المسماة "١٩٩٠ ، حان وقت السلم" التي استمرت من ٢٩ إلى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ في القدس ، حيث قام أشخاص عديدون ، منهم اسرائيليون وفلسطينيون ، بالتظاهر تأييدا للمفاوضات السلمية واحترام الحقوق المدنية وحقوق الانسان ومبدأ "دولتان وشعبان" . وارتأى المشاركون أن الأمم المتحدة ينبغي أن تقدم مساعيها الحميدة وأن تنظم الأنشطة الملائمة كي يجتمع الفلسطينيون والاسرائيليون تحت إشرافها .

(هـ) ولاحظ المشاركون وجود قدر كبير من الاتفاق داخل المجتمع الدولي على أن التسوية الشاملة والعادلة والدائمة في الشرق الأوسط ينبغي أن تقوم على المبادئ المنصوص عليها في قراراتي الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ و ٤٢/٤٤ ، أي : انسحاب اسرائيل من الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن الاراضي العربية الاخرى ، والاعتراف بسيادة جميع الدول

في المنطقة ولامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ، بما فيها اسرائيل وفلسطين ، وحققها في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعتترف بها واحترام ذلك كله ، وأخيرا ، إيجاد حل مرض للمشكلة الفلسطينية يقوم على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وفي تلبية حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الارض الفلسطينية المحتلة .

(و) وأعرب المشتركون عن شديد قلقهم لاستمرار الانتهاكات الخطيرة من جانب اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، لحقوق الانسان للسكان المدنيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، مما يسبب معاناة أكبر للشعب الفلسطيني الراح تحت الاحتلال ويسفر عن عواقب اجتماعية واقتصادية وديمقراطية ونفسية بعيدة المدى . وقد أعلن المجتمع الدولي بأسره ، كما هو ممثل في الامم المتحدة ، مرارا أن السياسات والممارسات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة تمثل انتهاكا لاحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، والتي تلزم اسرائيل إلزاما كاملا ، بوصفها طرفا في تلك الاتفاقية ، وتتناهى مع قرارات الامم المتحدة والقواعد المعترف بها عموما في القانون الدولي . وكان مما له أهمية خاصة في نظر المشتركين المعاناة التي تسببها الممارسات الاسرائيلية الوحشية للنساء والاطفال الفلسطينيين . وفي قطاع غزة بالذات ، سببت التدابير الجديدة الهادفة الى الحد من حركة الافراد ظروفًا قاسية لا يمكن احتمالها .

(ز) وقد رفض المشتركون وأدانوا بغير تحفظ عملية الاستعمار الاسرائيلي للأرض الفلسطينية كما يتضح ذلك من مواصلة انشاء المستوطنات واغتصاب الاراضي والموارد المائية ، ووحشية أساليب لجان الامن الاهلية التي أقامها المستوطنون . ولاحظوا مع التقدير أن المجتمع الدولي بأسره قد عارض بقوة سياسة اسرائيل في إنشاء المستوطنات في الارض الفلسطينية المحتلة ، التي تخالف اتفاقية جنيف الرابعة وشددوا على أن اسرائيل تتحمل مسؤولية كاملة عن هذه الممارسات الالقانونية . ولاحظ المشتركون الزيادة المتوقعة في عدد المهاجرين اليهود الى اسرائيل وأعربوا عن استيائهم للتصريحات الاخيرة التي أدلت بها حكومة اسرائيل فيما يتعلق بتوطين أولئك المهاجرين في الارض الفلسطينية المحتلة . وارتأى المشتركون أن أي عمل من هذا القبيل سيكون عملا غير قانوني وسيؤدي الى زيادة تعقيد الوصول الى تسوية عادلة وشاملة لقضية

فلسطين . وناشد المشتركون الحكومات أن تضمن ألا يستخدم أفراد الطائفة اليهودية المهاجرة الى اسرائيل كأداة لادامة الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية .

(ج) وكان رأي المشتركين أن الانتفاضة الفلسطينية هي مظهر واضح للتعبير الشعبي والديمقراطي عن الارادة الجماعية للشعب الفلسطيني الرارح تحت الاحتلال الاسرائيلي التي أعطت كفاح الشعب الفلسطيني هويته المكبوتة الى الآن ، وسموه المعنوي ونضوجه السياسي . وقد اتخذت الانتفاضة ، التي تجتاز عامها الثالث الآن ، ثلاثة أبعاد : المقاومة العلنية الظاهرة والجسورة للاحتلال الاسرائيلي ، ووحدة الشعب الفلسطيني وقيادته الوحيدة والشرعية ، وهي منظمة التحرير الفلسطينية ؛ وفرصة التحول الاجتماعي وبناء الامة بوصفه تجسيدا للدولة من خلال إقامة هياكل أساسية بديلة شعبية وأصيلة للمجتمع الفلسطيني ؛ وأخيرا كانت الانتفاضة فعالة في تحديد المواقف والاتجاهات السياسية بصورة جلية ، كما تجلى ذلك من خلال قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وأيد المشتركون الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام والذي مؤداه أن رسالة الانتفاضة رسالة مباشرة وجليّة وهي أن الاحتلال الاسرائيلي الذي لا يزال جاشا منذ ٢٢ عاما غير مقبول وسيظل مرفوضا وأن الشعب الفلسطيني ملتزم بممارسة حقوقه السياسية المشروعة ، بما فيها الحق في تقرير المصير ، ومصمم على ذلك مهما يكن الثمن الذي يدفعه لبلوغ هذا الهدف .

(ط) وأهابت الحلقة الدراسية بالمجتمع الدولي ، وبخاصة مجلس الأمن ، أن يتخذ اجراءات عاجلة لكفالة الحماية المادية للشعب الفلسطيني الرارح تحت الاحتلال ، وضمان سلامة الشعب الفلسطيني في جميع الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي وأمنه وحقوقه القانونية والانسانية . وحث مجلس الأمن على أن يأخذ في اعتباره خطورة أعمال العنف ، وانتهاكات حقوق الانسان ، بما في ذلك ما يسمى بسياسة "نقل" أو إبعاد الفلسطينيين ، التي أدانها مجلس الأمن والجمعية العامة مرارا ، وأشكال القمع الأخرى التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وأن يظطلع بمسؤولياته وأن ينهض بها وأن يكفل حماية الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال . وشدد المشتركون على الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وطالبوا بأن تلتزم اسرائيل بتلك الاتفاقية .

(ي) ورحب المشتركون بالخطوات الجريئة التي اتخذها الفلسطينيون أثناء الانتفاضة لانهاء الاحتلال الاسرائيلي ولإقامة هيكل أساسية بديلة يمكن أن تستخدم كأساس لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة . وارتأت الحلقة الدراسية أن بذل جهود مكثفة لتنمية الأرض الفلسطينية المحتلة تنمية حقيقية ، مع إشراك الشعب الفلسطيني بصورة وثيقة من خلال ممثله ، منظمة التحرير الفلسطينية ، هو نتيجة طبيعية ضرورية للجهود المتجددة الرامية الى تحقيق حل سياسي لقضية فلسطين .

(ك) وناشد المشتركون حكومة اسرائيل الاستجابة لمبادرة السلم التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية والتي رحب بها المجتمع الدولي وامتحها . ودعوا اسرائيل الى الاعتراف بأنها لا تستطيع بعد الآن تجاهل التطلعات الوطنية للفلسطينيين وحرمانهم من حقوقهم غير القابلة للتصرف ، ولا سيما حقهم في تقرير المصير . واعتبرت الحلقة الدراسية أن الخطوات التي اقترحتها الحكومة الاسرائيلية غير وافية بالغرض ، حيث أنها لم تشمل تدابير مؤقتة لحماية الشعب الفلسطيني واجراءات من شأنها أن تضمن قدرة الفلسطينيين على ممارسة حقهم في تقرير المصير بصورة كاملة . وطلب المشتركون الى اسرائيل أن تتخذ موقفا ايجابيا وشجاعا من الجهود الدولية الرامية الى إيجاد تسوية سياسية عادلة ودائمة لقضية فلسطين تكون ذات فائدة لجميع الأطراف المعنية بما فيها المجتمع الدولي ككل .

(ل) وأحاطت الحلقة الدراسية علما مع التقدير بالمساعي المستمرة التي يبذلها الامين العام لدعم عملية السلم ، بما في ذلك احتمالات عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . وحث المشتركون في الحلقة الدراسية مجلس الامن على التعجيل بعقد المؤتمر الدولي للسلام وعلى اتخاذ تدابير مؤقتة تشمل وزع قوة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة للمحافظة على الامن المادي للشعب في الأرض الفلسطينية المحتلة ولايجاد الاستقرار في المنطقة ريثما يتم الاتفاق على تسوية شاملة نهائية .

(م) وأيدت الحلقة الدراسية بقوة الجهود الدائبة التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف للحصول على اعتراف عالمي بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ،

وحث المجتمع الدولي على مواصلة وتقوية دعمه لأنشطة اللجنة ، وبخاصة جهودها الهادفة الى تيسير عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط .

(ن) وأحاطت الحلقة الدراسية علما مع التقدير بأنشطة شعبية حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة وبالتزامها بالعمل ، تحت توجيه اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الاوسط يضمن بين أمور أخرى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

(س) وكان رأي المشتركين في الحلقة الدراسية أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بجهود إضافية لنشر معلومات واقعية ومستكملة عن قضية فلسطين وعن التدابير اللازمة لتحقيق تسوية عادلة لقضية فلسطين . وللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبه حقوق الفلسطينيين دور هام تؤديانه في جمع ونشر مثل هذه المعلومات . وينبغي لإدارة شؤون الاعلام التابعة للأمانة العامة ، من ناحيتها ، أن تبذل كل جهد ممكن لنشر المعلومات الدقيقة عن قضية فلسطين على أوسع نطاق ممكن .

(ع) ولاحظت الحلقة الدراسية مع التقدير الخطوات التي اتخذتها الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجال تشجيع عقد المؤتمر الدولي للسلام ، وتقديم مزيد من المساعدة للشعب الفلسطيني .

(ف) ولاحظت الحلقة الدراسية مع التقدير الدعم المتواصل والمستمر الذي تقدمه حكومات وشعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة ومن أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . وقد كان موقف هذه الدول موقف تضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني في سبيل إقامة دولة مستقلة في فلسطين وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وموقف دعم لذلك الكفاح . وفي هذا الاطار ، شددت الحلقة الدراسية على أهمية إقامة حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تمثيلا دبلوماسيا مع منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني أو رفع درجة الترتيبات القائمة ، حسبما تكون الحال ، إظهارا لتضامن بلدان المنطقة مع شعب فلسطين . وفي الوقت ذاته ، شدد المشاركون على أن مما له أهمية قصوى أن تُجمع كل الدول في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريببي على تأييد قرارات الأمم المتحدة التي ترسم طريقا لحل شامل سلمي لقضية فلسطين . وأعرب المشتركون في الحلقة الدراسية ، بوجه خاص ، عن تقديرهم لحكومة جمهورية الأرجنتين على دعمها لقضية الشعب الفلسطيني وتأييدها الثابت لقضية فلسطيني في الأمم المتحدة .

(ص) ولاحظ المشتركون أن الأرجنتين وطن لجانليات كبيرة من اليهود والعرب الذين وصلوا في موجات مختلفة من الهجرة . وقد حقق هؤلاء نجاحا في جو من التعايش السلمي ، حيث يمارسون دياناتهم وتقاليدهم وعاداتهم الخاصة ، مقدمين بذلك نموذجا ممتازا لشعب إسرائيل وفلسطين ليعيشا معا في سلام ورخاء . وأعرب المشتركون عن تقديرهم الحار لحكومة وشعب جمهورية الأرجنتين لتوفيرهما مكانا لانعقاد الحلقة الدراسية الاقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وندوة المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، وللتسهيلات المتاحة والحفاوة الحارة التي قدمت لهم . وقد شكل هذا الاجتماع إسهاما مهما في عملية السلام المتصلة بنزاع الشرق الأوسط وبقضية فلسطين بوجه خاص .

المرفق الخامس

الإعلان الذي اعتمدته ندوة الأمم المتحدة الإقليمية الأولى للمنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن قضية فلسطين

(بوينس آيرس ، ٥ إلى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٠)

١ - عقدت ندوة الأمم المتحدة الإقليمية الأولى للمنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن قضية فلسطين تحت شعار "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" في بوينس آيرس في الفترة من ٥ إلى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ وفقا لقرار الجمعية العامة ٤١/٤٤ بآء المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . وكان انعقاد الندوة متعلقا مع انعقاد حلقة الأمم المتحدة الدراسية الرابعة والعشرين بشأن قضية فلسطين في الفترة من ٥ إلى ٩ شباط/فبراير ١٩٩٠ .

٢ - وبالإضافة الى أفرقة المناقشة التي عقدت اجتماعاتها مع الحلقة الدراسية ، أنشئت حلقتا عمل ترتبطان تحديدا بأنشطة المنظمات غير الحكومية للنظر في الموضوعين التاليين :

(أ) "تعبئة المنظمات غير الحكومية والربط فيما بينها لضمان حماية الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي ولتقديم المساعدة إليه" ؛

(ب) "أنشطة المنظمات غير الحكومية لتعزيز تعبئة الرأي العام من أجل أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" .

٣ - واعتمد المشاركون في الندوة إعلانا واقتراحات عملية المنحى صدرت عن حلقتي العمل وانتخبوا لجنة تنسيق مؤقتة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين . ومدر تقرير الندوة بوصفه نشرة صادرة عن شعبة حقوق الفلسطينيين مع تقرير الحلقة الدراسية .

٤ - اعتمدت المنظمات غير الحكومية المشتركة في الندوة الإعلان التالي :

الإعلان

إننا ، المنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ، المجتمعة في مدينة بوينس آيرس في الفترة من ٥ إلى ٩ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، في حلقة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية الأولى لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وندوة المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، تحت شعار "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" نعلن دعمنا لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل استقلاله وتحريره الوطني ، وممارسة حقوقه في تقرير مصيره ، المعرب عنها في انتفاضته الشعبية البطولية وعن طريق الجهود الدبلوماسية التي تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد .

وإننا نرحب بإعلان استقلال دولة فلسطين الذي اعتمده المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه التاريخي بمدينة الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . ونحث جميع حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة فوراً ودون تأخير . وكخطوة أولى ، ندعو إلى فتح بعثات دبلوماسية لفلسطين .

وإننا نشير إلى أنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالسلم والحوار والتعاون فإن قضية فلسطين لا تزال واحدة من المنازعات الرئيسية التي تهدد السلم العالمي ولا تزال تنتظر حلاً سلمياً عادلاً ودائماً ، وذلك على الرغم من المقترحات السلمية الفلسطينية الإيجابية .

وإننا نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة العمل في إطار القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة ، لاسيما قرارا الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٤٣/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ اللذان اتخذتهما بأغلبية ساحقة من ١٥١ دولة عضواً .

وإننا نؤكد أهمية الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في أي عملية للسلم ، ونذكر بإسهامها الذي بلغ ذروته بحصول شعب ناميبيا على الاستقلال الكامل ، الذي يمكن أن يكون مصدر إلهام للشرق الأوسط .

واننا نناشد الامم المتحدة أن تتخذ ، على وجه الاستعجال ، جميع التدابير الممكنة التي تسمح بوضع مجموعة القرارات التي اتخذتها بشأن قضية فلسطين ، بكاملها ، موضع التنفيذ .

واننا نؤيد عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط تحت إشراف الامم المتحدة وباشتراك جميع الاطراف المعنية في النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، وأعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة .

واننا نعرب عن تقديرنا لإعلان الرئيس ياسر عرفات في جلسة الجمعية العامة المعقودة في جنيف في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الذي اعترف فيه بحق جميع دول المنطقة في العيش في سلام وأمن ، داخل حدود آمنة معترف بها دوليا .

واننا ندعو إلى انسحاب إسرائيل من الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن جميع الاراضي العربية المحتلة الاخرى .

واننا نعلن عن تأييدنا لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في إطار قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وندين أي محاولة لطرد الفلسطينيين من أرضهم .

واننا ندعو إلى القيام ، فوراً ، بتمغية المستوطنات اليهودية التي أنشئت في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وندين أي سياسة ترمي إلى الاستمرار في إقامة مستوطنات جديدة .

واننا نناشد الحكومات والمنظمات الدولية المختصة أن تتخذ تدابير لمنع إسرائيل من توطين المهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان في الاراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل ، إذ أن رئيس وزراء إسرائيل ، إ. شامير ، قد ذكر أن ذلك قد يحدث . واننا نحذر من أن جلب مستوطنين جدد سيسفر عن نتائج تضر بالفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، ونذكر ، في جملة أمور ، أن حكومة الولايات المتحدة الامريكية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد أصدرتا بيانات رسمية تعارض ذلك .

وإننا نرفض بحزم جميع المحاولات التضييلية أو المناورات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية ، وغيرها ، لوضع عراقيل في طريق المفاوضات من أجل إقامة دولة فلسطين المستقلة على الأرض الفلسطينية .

وإننا نعرب عن رفضنا وإدانتنا الشديدة للأساليب والممارسات القمعية التي تستخدمها دولة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني . وقد ازدادت هذه الأساليب والممارسات إتساعاً وهددة ، وشملت جميع قطاعات الشعب الفلسطيني . وعمليات التقتيل والضرب والاعتقال الجماعي والطرده واحتجاز في معسكرات الاعتقال والعنف الجنسي وفرض حظر التجول هي عمليات تؤثر بشكل خاص على النساء والأطفال ويجب إنهاؤها فوراً .

وإننا ننادي بأن توقف ، فوراً ، سياسة تهديم منازل الفلسطينيين وقطع الأشجار ومصادرة الأراضي والممتلكات ، وحظر الزرع والحصاد .

وإننا ننادي بأن يوضع على الفور حد للرقابة على الصحافة وللفرض عقوبات على وسائل الإعلام التي تغطي القمع الوحشي المسلط على الفلسطينيين . والغرض من هذه الرقابة هو إسكات وإضعاف الإدانة الدولية لهذه الممارسات .

وإننا ندعو البرلمان الإسرائيلي إلى عدم اعتماد التعديل رقم ٣ المؤرخ في ١٢/أب/١٩٨٩ لقانون منع الإرهاب الذي سيعطي الدولة سلطات تعسفية لمصادرة الدخل والممتلكات من المنظمات غير الحكومية ، ويحد من إمكانية تلقيها المعونة من مصادر دولية .

إننا نؤكد من جديد دعمنا للكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، ومن أجل زعامته الوطنية الموحدة ، بطلا الانتفاضة التي دخلت سنتها المظفرة الثالثة .

وإننا ندعو إلى ممارسة ضغوط دولية سياسية واقتصادية فعالة على إسرائيل لحملها على الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وعلى قبول قرارات الأمم المتحدة .

وإننا نناشد مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الملائمة لكفالة وجود الأمم المتحدة اللازمة لحماية الشعب الفلسطيني ولوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ولمحاكمة مقترفي هذه الممارسات .

وإننا نوصي بتوسيع برنامج المسؤول عن شؤون اللاجئين بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى كتعبير عملي عن الاهتمام الدولي بحماية الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال .

وإننا نطلب أيضا من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة إيلاء مزيد من الاهتمام لقضية فلسطين ، بما في ذلك قبول دولة فلسطين كعضو فيها ، مما سيسمح بتبادل مكثف مع منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية بهدف كفالة التغطية الملائمة للاحتياجات في قطاعات مثل التعليم والصحة والتنمية ، دون أي مراقبة من جانب إسرائيل .

وإننا ندين سياسة إسرائيل المتمثلة في غلق المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الأراضي المحتلة وجميع المحاولات الرامية إلى حرمان الأطفال والشباب من الحصول على التعليم . وهذه الممارسة تعد إستهانة بالمعايير التي ينبغي أن تحكم التصرفات في مجتمع متحضر ، وانتهاكا لحق أساسي من حقوق الإنسان ، وإننا ندعو إلى القيام ، فورا ودون شروط ، بإعادة فتح جميع المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الأراضي المحتلة .

وإننا نطلب من المؤسسات التعليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي لها برامج تعاون مع المؤسسات الإسرائيلية المناظرة أن تعيد النظر في شروط هذا التعاون ما دامت تدابير تقييد التعليم في الأراضي المحتلة قائمة .

وإننا نحیی بحرارة جميع القوى المحبة للسلم في إسرائيل ، وفي المجتمع اليهودي في الخارج ، التي تعمل بجد في ظروف صعبة من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلم ومن أجل إقامة دولة فلسطين المستقلة . وإننا ندين القمع الذي يتعرض له المناضلون الإسرائيليون الداعون إلى الحوار والسلم ، والعقوبات التي تعرض لها الجنود الإسرائيليون الذين رفضوا أن يقيموا الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

وإننا نرحب بمبادرة " ١٩٩٠ ، حان وقت السلم " التي اتخذتها حركة السلم الأوروبية والمنظمات غير الحكومية ، والقوى الفلسطينية والإسرائيلية المحبة للسلم ، التي تظاهرت من أجل السلم في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وندعم هذه المبادرة ، ونشجب القمع الذي تعرض له المشتركون الإسرائيليون والفلسطينيون والأوروبيون والأمريكيون .

وإننا نناشد الحكومات التي تتعاون مع إسرائيل في ميدان الأسلحة ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، وقف ذلك التعاون ونندد بالخطر الذي يمثله التعاون بين جنوب افريقيا وإسرائيل في المجال النووي على سلم العالم وأمنه .

وإننا ندعو حكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى النظر في إمكانية تطبيق جزاءات اقتصادية وثقافية وغيرها على إسرائيل ما دام ذلك البلد يصر على ممارسته المتمثلة في انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني .

وإننا ندين ممارسات حكومة إسرائيل في أمريكا اللاتينية ، وهي الممارسات التي تأخذ شكل بيع الأسلحة دون تمييز وتدريب الجماعات القمعية والتعاون مع الأنظمة الديكتاتورية والاشتراك في ممارسات ترمي إلى زعزعة استقرار الحكومات الديمقراطية .

وإننا ندعو المنظمات غير الحكومية إلى العمل من أجل إقامة الحوار وتحقيق التفاهم بين الطائفتين العربية واليهودية في أمريكا اللاتينية بغية الإسهام في عملية السلم في الشرق الأوسط .

وإننا نطلب من حكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تدعم عمل المنظمات غير الحكومية المشتركة في تشجيع التوصل إلى السعي إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين .

وإننا نعرب عن قلقنا لعدم وجود معلومات في أمريكا اللاتينية عن قضية فلسطين ، مما يعرقل الجهود الرامية إلى التصدي لحملة التضليل المنظمة التي تجري بضغط من جماعات متحالفة مع حكومة إسرائيل ، ونطلب من الأمم

المتحدة أن تعمم مزيدا من المعلومات . وإننا نشجع أيضا جميع وسائط الإعلام الجماهيري في المنطقة على تغطية مشكلة الشرق الاوسط بشكل أفضل .

وإننا نعتبر أن إقامة لجنة تابعة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن قضية فلسطين سوف تمثل خطوة هامة في تعبئة الرأي العام من أجل تحقيق حل عادل ودائم للمشكلة قيد النظر . وفي هذا الصدد فإننا نسعى الى الحصول على أقصى قدر ممكن من الدعم من الامم المتحدة ولجنة التنسيق الدولية وغيرها من اللجان الإقليمية .

وإننا نشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة الامم المتحدة لحقوق الفلسطينيين على عقد هذا الاجتماع ، ونشكر أيضا حكومة الأرجنتين لما أبدته من كرم الضيافة وما وضعته تحت تصرفنا من مرافق .

المرفق السادس

النتائج والتوصيات التي اعتمدها حلقة الامم المتحدة الدراسية الخامسة والعشرون بشأن قضية فلسطين

(فريتاون ، ٢ الى ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠)

١ - عقدت حلقة الامم المتحدة الدراسية الخامسة والعشرون بشأن قضية فلسطين (الحلقة الدراسية الإقليمية الافريقية السادسة) وموضوعها "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" بالاشتراك مع ندوة الامم المتحدة الإقليمية الافريقية الثالثة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين في فريتاون في الفترة من ٢ إلى ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وفقا لاحكام قرار الجمعية العامة ٤١/٤٤ بآء المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

٢ - ومثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد يتألف من : السيدة أبسا كلود دياللو (السنغال) ، رئيسة الوفد ورئيسة الحلقة الدراسية ، والسيد غينادي أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد توم أوباليه كارغبو (سيراليون) الذي عمل مقررا ، والسيد شينمايا غاريخان (الهند) ، والسيد زهدي لبيب ترزي (المراقب الدائم عن فلسطين) .

٣ - وعقدت سبع جلسات ، وقدم ١٦ من أعضاء أفرقة المناقشة ورقات تتعلق بجوانب مختارة من قضية فلسطين . وحضر الحلقة الدراسية ممثلو ١٤ حكومة ، وفلسطين ، وأجهزة الامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة والهيئات التابعة للأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية ، علاوة على المنظمات غير الحكومية .

٤ - وافتتحت سعادة السيدة دياللو هذا الحدث المشترك ، كما أدلى معالي الحاج الدكتور عبد الكريم كوروما ، وزير خارجية سيراليون ، ببيان ترحيبي . وتلا رسالة موجهة من الامين العام للأمم المتحدة ، مثله ، رئيس شعبة حقوق الفلسطينيين . كما تحدثت في الجلسة السيدة دياللو والدكتور مراد غالب ، رئيس منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية ، بالنيابة عن المنظمات غير الحكومية الافريقية . وتلا السيد س. ه. جرجاوي ، سفير فلسطين في سيراليون ، رسالة موجهة من السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٥ - وأدلى ببيانات أخرى كل من : السيد كارغبو باسم اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والسيد أودوفينكو ، نائب رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، والسيد نبيل معروف ، الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، والسيد نفوغ اتش موتش بالنيابة عن منظمة الوحدة الافريقية .

٦ - واعتمد المشتركون في الحلقة الدراسية والندوة ، رسالة موجهة إلى السيد ياسر عرفات ، وقرارا بالإعراب عن الشكر لحكومة وشعب سيراليون . واعتمدوا أيضا رسالة موجهة إلى وزير خارجية اسرائيل أعربت فيها عن الاسف الشديد لعدم قيام السلطات الاسرائيلية بإصدار تصريح سفر للفلسطينيين من الأرض المحتلة وُجّهت إليه الدعوة بوصفه أحد المشتركين في أفرقة المناقشة .

٧ - وكانت أفرقة المناقشة الثلاثة التي تم انشاؤها ، وأعضاؤها ، على النحو التالي :

الفريق الأول : (أ) "مسيس الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط" ؛ (ب) "الانتفاضة في الأرض الفلسطينية المحتلة وأشرها على تحقيق تسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط" : السيد فيتال بالا (الكونغو) ، والسيد بنجامين بيت - هلامي (اسرائيل) ، والسيد يحيى الجمل (مصر) ، وسعادة السيد لاتير كامارا (السنغال) ، والسيد مويبو نوموديون كوياتي (مالي) ، والسناطور مايكل لانيفان (ايرلندا) ، والسيد اندرو سيليك (المؤتمر الوطني الافريقي) ، والسيد أ. س. زاسيبكين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد صلاح زحكة (فلسطيني) ؛

(ب) الفريق الثاني : "دور منظمة التحرير الفلسطينية في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للشعب الفلسطيني" : السيد جريس عيسى الأطرش (فلسطيني) ؛

الفريق الثالث : "تعبئة الرأي العام الافريقي لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" : السيد فاروق أبو عيسى (السودان) ، الدكتور بوكار بوكارامبي (نيجيريا) ، السيد جيبو فلكنس - جورج (سيراليون) ، السيد أحمد غرة ابراهيم (مؤتمر الحدوديين الافريقيين لازانيا) ، السيد ميكو لوهيكوسكي (فنلندا) ، السيد الامين جوارا (غامبيا) .

٨ - وقد صدر تقرير الحلقة الدراسية ، بما فيه ملخصات المناقشات ، بوصفه نشرة صادرة عن شعبة حقوق الفلسطينيين .

٩ - وفيما يلي النتائج والتوصيات التي اعتمدها الحلقة الدراسية :

النتائج والتوصيات

(أ) أعرب المشاركون في الحلقة الدراسية عن اقتناعهم بأن التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالنزاع العربي - الاسرائيلي وقضية فلسطين ، التي هي جوهر هذا النزاع ، قد أوجدت زخما جديدا لإيجاد حل لهذا النزاع المعقد والخطير على أساس قرارات الأمم المتحدة وفي إطارها . إن الكفاح الباسل والصامد الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لنيل وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير ، قد ظهر على أروع صورة في الانتفاضة الفلسطينية المستمرة والمتصاعدة في الأرض الفلسطينية المحتلة وكذلك في مبادرة السلام الفلسطينية التي أعلنت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وإن المناخ الدولي الحالي ، الذي يتسم بالإرادة السياسية لحل المنازعات الإقليمية بطريقة سلمية من خلال المفاوضات وفي إطار الأمم المتحدة ، من شأنه بوجه خاص أن يؤدي إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين . ولابد من اقتناص هذه الفرصة التاريخية ، ومضاعفة الجهود المبذولة في عام ١٩٩٠ للتغلب على العقبات المتبقية حتى يمكن الشروع دون مزيد من التأخير في عملية المفاوضات داخل إطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

(ب) ولاحظ المشاركون في الحلقة الدراسية ، مع التقدير ، ما تقدمه حكومات وشعوب المنطقة الإفريقية من دعم متواصل ومطرد من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة ومن أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . وكان الموقف الذي اتخذته هذه الدول ، كما ظهر في إعلانات وقرارات منظمة الوحدة الإفريقية ، هو موقف يقوم على التضامن مع الكفاح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولة مستقلة في فلسطين ومن أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، وعلى دعم هذا الكفاح . وفي هذا السياق ، شدد المشاركون في الحلقة الدراسية على أهمية تكثيف العلاقات الإفريقية - العربية على المستوى الثنائي وفي إطار منظمة الوحدة الإفريقية

وجامعة الدول العربية . وطلبوا ، على وجه الخصوص ، من منظمة التحرير الفلسطينية أن تكشف علاقاتها مع الدول الإفريقية وأن ترفع من مستوى هذه العلاقات . ورحبت الحلقة الدراسية باعتراف حكومات إفريقية كثيرة بدولة فلسطين التي أعلنتها المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ كتعبير عن تضامن بلدان المنطقة مع الشعب الفلسطيني . وفي الوقت نفسه ، أعربت الحلقة الدراسية عن القلق إزاء استئثار بعض الدول الإفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل .

(ج) ورحب المشتركون في الحلقة الدراسية ، في معرض استعراضهم للتطورات المتعلقة بقضية فلسطين ، بالقرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ حسب ما يظهر في بلاغه السياسي ، وبالموقف البناء الذي اتخذته السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في خطابه إلى الجمعية العامة في جنيف في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الذي عرض فيه مبادرة السلام الفلسطينية . وقد أدت هذه التطورات إلى اتخاذ قرار الجمعية ١٧٦/٤٢ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وأصبحت تشكل معالم هامة في المساعي الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة لقضية فلسطين . ولاحظت الحلقة الدراسية أيضا مع عظيم الارتياح اتخاذ الجمعية العامة القرار ٤٢/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . وشعر المشتركون في الحلقة الدراسية بالتشجيع البالغ إزاء نتيجة التصويت على هذا القرار المتوازن والشامل (١٥١ صوتا مؤيدا ، و ٣ أصوات معارضة ، وامتناع عضو واحد فقط عن التصويت) ، وهو القرار الذي حظي بتأييد عدد أكبر من الدول ، بما في ذلك جميع الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية ، كما حظي ، لأول مرة بتأييد جميع الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي . ويعكس هذا التطور الهام مرة أخرى التأييد الساحق من جانب المجتمع الدولي لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن . ولكي تتحقق ، في جملة أمور ، الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي طليعتها الحق في تقرير المصير ، ينبغي أن يعقد المؤتمر على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة . ولاحظ المشتركون مع الأسف أن الموقف السلبي الذي اتخذته عضو دائم في مجلس الأمن ودولة أخرى طرف في النزاع قد أعاق تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٢/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

(د) ولاحظ المشتركون أن هناك قدرا كبيرا من الاتفاق داخل المجتمع الدولي على أن أي تسوية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الأوسط ينبغي أن تقوم على المبادئ المحددة في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٤٣/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وينبغي أن تشتمل على انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، ومن الأراضي العربية الأخرى ، وعلى إقرار واحترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك إسرائيل وفلسطين ، وحق هذه الدول في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وأخيرا ، إيجاد حل مرض لقضية فلسطين يقوم على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير وفي إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأرض الفلسطينية المحتلة .

(هـ) وتلقت الحلقة الدراسية تقارير بشأن التطورات السياسية في إسرائيل الناشئة عن الانتفاضة . وكان للانتفاضة الفلسطينية آثارها البعيدة المدى على جميع جوانب السياسة الإسرائيلية . وأدت على وجه التحديد إلى حدوث أزمة حكومية كبيرة وساعدت القوى التقدمية التي تعمل من أجل تحقيق سلام عادل على الدخول في حوار وأنشطة مشتركة مع الفلسطينيين كوسيلة لتعزيز التفاهم والوفاء بين الجانبين والقضاء على التعصب والقوالب الجامدة . وأعرب المشتركون عن تقديرهم الخالص للمظاهرة التي نظمت في القدس تحت شعار "١٩٩٠" ، حان وقت السلم" في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ حيث أيد أشخاص كثيرون ، من بينهم إسرائيليون وفلسطينيون ، إجراء مفاوضات سلمية ، واحترام الحقوق المدنية وحقوق الإنسان ومبدأ "شعبان ودولتان" . ورأوا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم مساعيها الحميدة وأن تنظم الأنشطة المناسبة كي يجتمع الفلسطينيون والإسرائيليون تحت إشرافها .

(و) وأعرب المشتركون عن قلقهم الشديد إزاء استمرار الانتهاكات الخطيرة من جانب إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، لحقوق الإنسان للسكان المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة ، مما يعرض للمعاناة الشديدة الفلسطينيين الراضحين تحت الاحتلال مع ما لذلك من عواقب نفسية واجتماعية واقتصادية وديمقراطية بعيدة المدى . إن المجتمع الدولي بأسره ، ممثلا في الأمم المتحدة ، قد أعلن مرارا أن السياسات والممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة تشكل انتهاكا لأحكام اتفاقية جنيف

المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وإسرائيل هي أحد الأطراف المتعاقدة السامية فيها ، كما أن هذه السياسات والممارسات تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ومع قواعد القانون الدولي المعترف بها عموماً . وناشد المشتركون الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية اتخاذ التدابير المناسبة لاحترام الاتفاقية وضمان التقيد بأحكامها . ومن الأمور التي أشارت قلق المشتركين بوجه خاص ما يتعرض له النساء والأطفال الفلسطينيون من آلام نتيجة للممارسات الإسرائيلية الوحشية . وقد أدى تزايد القيود المفروضة على انتقال الأفراد وعلى المؤسسات الصحية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية ، علاوة على العراقيل والمضايقات اليومية المستمرة إلى خلق ظروف لا إنسانية لا يمكن تحملها ؛

(ز) وأعرب المشتركون عن رفضهم المطلق وإدانتهم لعملية الاستعمار الإسرائيلي للأرض الفلسطينية حسبما يظهر في مواصلة إنشاء المستوطنات ، واغتصاب موارد الأراضي والمياه ، والوحشية التي تتسم بها عمليات لجان الأمن الأهلية المشكلة من المستوطنين . ولاحظوا مع التقدير أن المجتمع الدولي بأسره قد عارض بقوة سياسة إسرائيل فيما يتعلق بإنشاء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة ، التي تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة ، وأكدوا أن إسرائيل تتحمل كامل المسؤولية عن هذه الممارسات غير القانونية . ولاحظ المشتركون الزيادة المنتظمة في عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل ، وشجبوا البيانات الأخيرة الصادرة عن حكومة إسرائيل فيما يتعلق بتوطيد هؤلاء المهاجرين في الأرض الفلسطينية المحتلة في الوقت الذي تنكر فيه إسرائيل على الفلسطينيين حق العودة إلى ديارهم . وسيكون أي عمل من هذا القبيل غير قانوني ، وسيعرقل الوصول إلى تسوية عادلة وشاملة لقضية فلسطين . ووجه المشتركون نداءً إلى الحكومات بعدم استخدام أفراد الطائفة اليهودية المهاجرة إلى إسرائيل كأداة لإدامة وتكريس الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية ، عملاً بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الذي يورد في المادة ١٢ منه ، في جملة أمور ، أن حق كل إنسان في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته وحق كل إنسان في مغادرة أي بلد ، بما في ذلك بلده "لا يجوز تقييدها بأي قيود غير التي ينص عليها القانون ، وتقتضيها حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الغير وحياتهم ، وتكون موافقة للحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد" . وفي هذا الصدد ، أحاط المشتركون علماً بالاجتماع الأخير

لمجلس الأمن ونظره في "التحركات الإسرائيلية غير المشروعة لاستيطان الأراضي المحتلة". وحثوا المجلس على إدانة توطين المهاجرين في الأراضي المحتلة ، وإعلان عدم مشروعيتها واعتباره عقبة جديدة وخطيرة أمام تحقيق السلم ، كما حثوا المجلس على أن يطلب من الحكومة الإسرائيلية إعادة النظر في موقفها المعوق والتخلي عنه ؛

(ج) ورأي المشتركون أن الانتفاضة مظهر واضح من مظاهر التعبير الشعبي والديمقراطي عن الإرادة الجماعية للشعب الفلسطيني الراح تحت الاحتلال التي فجرت الهوية المكبوتة للكفاح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني وأسبغت عليه تفوقا أخلاقيا ومعنويا . والانتفاضة ، وهي الآن في عامها الثالث ، تنطوي على ثلاثة أبعاد هي : المقاومة العلنية الظاهرة والجسورة للاحتلال الإسرائيلي ، ووحدة الشعب الفلسطيني وقيادته الوحيدة والشرعية وهي منظمة التحرير الفلسطينية ؛ وفرصة التحول الاجتماعي وبناء الأمة بوصفه تجسيدا للدولة من خلال إقامة هياكل أساسية بديلة شعبية وأصيلة للمجتمع الفلسطيني ؛ وأخيرا ، فقد كان للانتفاضة دورها الفعال في تحديد المواقف والاتجاهات السياسية بصورة جلية على النحو الذي عبرت عنه قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وأيد المشتركون الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام والذي مفاده أن رسالة الانتفاضة هي رسالة مباشرة ولا لبس فيها ، وهي أن الاحتلال الإسرائيلي الذي لا يزال جاشما منذ ٢٢ عاما هو احتلال مرفوض وسيظل مرفوضا ، وأن الشعب الفلسطيني سيظل ملتزما بممارسة حقوقه السياسية المشروعة ، بما في ذلك الحق في تقرير المصير ؛

(ط) ورحب المشتركون بقيام حكومة الولايات المتحدة بفتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وأكدوا ضرورة رفع مستوى هذا الحوار وتوسيع نطاقه بحيث يشمل النظر بطريقة بناءة في القضايا الجوهرية بغية تعزيز عملية المفاوضات المؤدية إلى تحقيق حل عادل ودائم لقضية فلسطين ؛

(ي) وناشد المشتركون في الحلقة الدراسية المجتمع الدولي ، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، اتخاذ تدابير عاجلة لكفالة الحماية المادية للشعب الفلسطيني الراح تحت الاحتلال ، وضمان السلامة والأمن والحقوق القانونية وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في جميع الأراضي الراححة تحت الاحتلال الإسرائيلي . وحثوا مجلس الأمن على أن يأخذ في الاعتبار خطورة

أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ، بما في ذلك ما يسمى بسياسة "نقل" الفلسطينيين (ترانسفير) أو إبعادهم ، وهي السياسة التي أدينّت مرارا من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة ، وغير ذلك من أشكال القمع التي تمارسها السلطات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة . وطلبوا من مجلس الأمن أن يتولى وينفذ مسؤولياته وأن يكفل حماية الشعب الفلسطيني الذي يبرز تحت الاحتلال . وشدد المشاركون مرة أخرى على الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وطالبوا بأن تمتثل إسرائيل للاتفاقية ؛

(ك) ورحب المشاركون بالخطوات الشجاعة التي اتخذها الشعب الفلسطيني أثناء الانتفاضة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة هيكل أساسية بديلة كأساس لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة . ورأت الحلقة الدراسية أن الجهود المكثفة الرامية إلى تحقيق التنمية الحقيقية للأرض الفلسطينية المحتلة ، بالاشتراك الوثيق من جانب الشعب الفلسطيني عن طريق ممثله ، منظمة التحرير الفلسطينية ، هي نتيجة طبيعية ضرورية لتجديد الجهود الرامية إلى تحقيق حل سياسي لقضية فلسطين ؛

(ل) وحث المشاركون حكومة إسرائيل على الرد بصورة ايجابية على مبادرة السلم التي طرحتها منظمة التحرير الفلسطينية والتي رحب بها وأثنى عليها المجتمع الدولي بأسره . وعلى إسرائيل أن تعترف بأنه لم يعد يوسعها أن تتجاهل الاماني الوطنية للفلسطينيين وأن تواصل إنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف ، لا سيما الحق في تقرير المصير . ورأت الحلقة الدراسية أن الخطوات التي اقترحتها الحكومة الإسرائيلية ليست كافية إذ أنها لا تشتمل على تدابير مؤقتة لحماية الشعب الفلسطيني وتدابير ترمي إلى تمكين الفلسطينيين من أن يمارسوا بشكل تام حقهم في تقرير المصير . وطلب المشاركون من إسرائيل أن ترد بصورة ايجابية على الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية عادلة ودائمة لقضية فلسطين لصالح جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك المجتمع الدولي ككل ؛

(م) وأعرب المشاركون في الحلقة الدراسية عن تقديرهم للأمين العام لمسايعه المستمرة الرامية الى دفع عملية السلم الى الامام ، بما في ذلك احتمالات عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . وحث المشاركون في

الحلقة الدراسية مجلس الامن على التعجيل بعقد المؤتمر واتخاذ تدابير مؤقتة بما في ذلك وزع قوة للأمم المتحدة لضمان الامن المادي للشعب في الارض الفلسطينية المحتلة ولاحلال الاستقرار في المنطقة ريشما يتم التوصل الى اتفاق بشأن تسوية نهائية وشاملة ؛

(ن) وأيد المشاركون في الحلقة الدراسية الجهود الدؤوبة التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتأمين الاعتراف العالمي بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وحشوا المجتمع الدولي على مواصلة وتعزيز دعمه لانشطة اللجنة وبوجه خاص لما تبذله من جهود لتيسير عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ؛

(س) وأحاط المشاركون في الحلقة الدراسية علما مع التقدير بأنشطة شعبه حقوق الفلسطينيين بالامانة العامة للأمم المتحدة وبالتزامها بالعمل ، في إطار توجيهات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتشاور معها ، من أجل تحقيق سلم عادل وشامل ودائم في الشرق الاوسط يكفل ، في جملة أمور ، ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ولاحظ المشاركون مع التقدير مشاركة عدد أكبر بكثير من المنظمات غير الحكومية في الندوات الإقليمية للمنظمات غير الحكومية وفي اللقاءات الدولية ، وطلبوا توفير موارد إضافية للوفاء بهذه الاعمال ؛

(ع) وطلب المشاركون في الحلقة الدراسية أن تقوم إدارة شؤون الإعلام بالامانة العامة للأمم المتحدة ، بالتعاون التام مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وشعبة حقوق الفلسطينيين ، بمواصلة برنامجها الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين ، وأن تقوم ، على وجه الخصوص ، بنشر المعلومات عن جميع الانشطة التي تفضلع بها منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بقضية فلسطين ، وأن تواصل إصدار واستكمال المنشورات المتعلقة بمختلف جوانب قضية فلسطين ، بما في ذلك الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الإنسان للسكان العرب في الارض المحتلة ، وتوسيع نطاق ما تصدره من مواد سمعية وبصرية عن هذه المسألة ، وتنظيم إيفاد بعثات إخبارية لتقصي الحقائق يقوم فيها الصحفيون بزيارة المنطقة ، وتنظيم لقاءات للصحفيين على المعيين الإقليمي والوطني ؛

(ف) وقارن المشتركون بين الكفاح الذي يخوضه كل من الشعب الفلسطيني وشعب جنوب افريقيا . وأعربوا عن القلق إزاء المخاطر الناجمة عن السياسات التي يتبعها نظام الحكم في كل من اسرائيل وجنوب افريقيا . وفي هذا الصدد أدانوا التعاون العسكري والنووي المتزايد بصفة مستمرة بين النظامين ؛

(ص) ورحب المشتركون بالإفراج عن السيد نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، وبرزع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا والمنظمات الاخرى . وفي الوقت ذاته ، حثوا نظام الحكم في جنوب افريقيا على تنفيذ الشروط الواردة في الإعلان الجماعي لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لمناهضة الفصل العنصري المعقودة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ لتهيئة مناخ من شأنه أن يفضي إلى إجراء مفاوضات بهدف القضاء على الفصل العنصري ؛

(ق) وهنا المشتركون شعب ناميبيا لنيله الاستقلال وأشادوا بما قدمه من تضحيات عظيمة لتحقيق حريته . ولاحظوا أن استقلال ناميبيا إنما هو دليل جديد على أن المساعي المشروعة لأي شعب من الشعوب لا يمكن إنكارها أو تجاهلها إلى الابد ؛

(ر) ولاحظ المشتركون أيضا أن عملية نيل ناميبيا استقلالها تحت إشراف الأمم المتحدة تدعم الاقتراح الذي تقدمت به منظمة التحرير الفلسطينية للقيام بعملية مماثلة في الأرض الفلسطينية المحتلة . وأكدوا أن هناك حاجة لوجود إشراف دولي بما يكفل تنفيذ أي خطة للسلام في الأراضي المحتلة تنفيذا حرا وعادلا ؛

(ش) وأحاط المشتركون في الحلقة الدراسية علما مع التقدير بما قدمته حكومة سيراليون على مر السنين من دعم قيم لقضية الشعب الفلسطيني العادلة ، وكذلك بالجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل لقضية فلسطين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وأعربوا أيضا عن امتنانهم الشديد لحكومة وشعب سيراليون لتوفير مكان لعقد الحلقة الدراسية الاقليمية الافريقية والندوة الاقليمية الافريقية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، ولما قدم إليهم من تسهيلات وما أبدى لهم من حفاوة وتكريم .

المرفق السابع

الإعلان الذي اعتمدته ندوة الأمم المتحدة الإقليمية الافريقية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين

(فريتاون ، ٢ إلى ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠)

١ - عقدت ندوة الأمم المتحدة الإقليمية الافريقية الثالثة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، تحت شعار "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" ، في فريتاون في الفترة من ٢ إلى ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠ . وعُقد جزء من هذه الندوة بالاشتراك مع حلقة الأمم المتحدة الدراسية الخامسة والعشرين بشأن قضية فلسطين المعقودة في الفترة من ٢ إلى ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

٢ - وبالإضافة إلى أفرقة المناقشة التي عقدت اجتماعتها مع الحلقة الدراسية ، أنشئت حلقتا عمل ترتبطان تحديدا بأنشطة المنظمات غير الحكومية ، للنظر في الموضوعين التاليين :

(أ) "تعبئة المنظمات غير الحكومية والربط فيما بينها لضمان حماية الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي ، وتشجيع تقديم المساعدة إليه" ؛

(ب) "أنشطة المنظمات غير الحكومية لتعزيز تعبئة الرأي العام من أجل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" .

٣ - واعتمد المشاركون في الندوة إعلانا واقتراحات عملية المنحى صدرت عن حلقتي العمل . وقرروا أيضا تمديد فترة العضوية الحالية للجنة التنسيق الافريقية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، إلى حين انعقاد الندوة الإقليمية الافريقية المقبلة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين وزيادة عضويتها لادخال عضو من سيراليون . وقد صدر تقرير الندوة بوصفه نشرة صادرة عن شعبة حقوق الفلسطينيين ، مع تقرير الحلقة الدراسية .

٤ - اعتمدت المنظمات غير الحكومية المشتركة في الندوة الإعلان التالي :

إعلان

نحن ، المنظمات غير الحكومية المشتركة في ندوة الأمم المتحدة الإقليمية الأفريقية الثالثة بشأن قضية فلسطين ، المجتمعين في مركز بنتوماني الدولي للمؤتمرات في الفترة من ٢ إلى ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٠ في فريتاون ، نعلن دعمنا وتضامننا الكاملين مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل التحرر الكامل .

وإننا نفتنم هذه الفرصة لنعلن تأييدنا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الفلسطيني ونؤكد من جديد بصورة إيجابية وبلا تحفظ الجهود غير العادية التي تبذلها من أجل حل النزاع العربي الإسرائيلي وجهودها التي تستهدف إيجاد وعي جديد بالتوجه الذي يسعى إلى تحقيق سلم عادل ودائم وإنشاء دولة فلسطين المستقلة .

وإننا نؤكد من جديد من صميم قلوبنا مساندتنا لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل ممارسة حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف بروح الانتفاضة وفي إطارها .

ونساند كذلك جميع الجهود الفلسطينية الرامية إلى إيجاد حل يقوم على أساس المبادرة التي أعلنت في الدورة غير العادية التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، التي عُقدت في مدينة الجزائر في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . ونساند بصفة خاصة إعلان استقلال دولة فلسطين بوصفه إسهاما جسورا ومهما نحو تحقيق السلم في الشرق الأوسط .

وندعو إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط على وجه السرعة برعاية الأمم المتحدة وفق المبادئ التوجيهية الواردة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، لا سيما قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤ الصادر في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

وإننا نطلب إلى جميع الحكومات أن تزيد من الضغط سياسيا واقتصاديا على إسرائيل لكي تنسحب من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، ومن الأراضي العربية الأخرى . ونحثها على أن تنظر بجدية في إمكانية استخدام الجزاءات الاقتصادية الجماعية كوسيلة أكيدة وفعالة للضغط .

وندعو إلى تعزيز التضامن والتعاون الأفريقي العربي دعماً للقضية الفلسطينية ونناشد البلدان الأفريقية أن تواصل تكثيف جهودها من أجل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وإنشاء دولته المستقلة ذات السيادة .

ونحث مجلس الأمن على أن يتخذ خطوات إيجابية محددة لحماية حقوق الإنسان للفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وعلى أن يحشد جميع الوسائل المتاحة في إطار سلطته لمنع إنشاء مستوطنات جديدة ، وتدمير المساكن ، والإغلاق المستمر للمؤسسات التعليمية ، وسياسة الخنق الاقتصادي المتمثلة في شن غزوات وفرض حالات حصار بصورة قاسية لتحصيل الضرائب ، فضلاً عن استخدام الاحتجاز الإداري .

وإننا ليجدون الأمل بإخلاص وحماس في أن تُسفر الحلقة الدراسية وندوة المنظمات غير الحكومية عن إسهام إيجابي في تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي ، الذي جوهره قضية فلسطين .

ونؤكد من جديد التزامنا غير المشروط بمساندة الشعب الفلسطيني في سعيه من أجل بلوغ هدفه الكامل المتمثل في إنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة .

وإننا نشجب توطين اللاجئين اليهود من الاتحاد السوفياتي والبلدان الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة ، الأمر الذي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي . ومن شأن ذلك أن يعمل على زيادة تقليص الموارد المحدودة بالفعل المتاحة للفلسطينيين في القدس والضفة الغربية وغزة . وإضافة إلى ذلك ، فإن عملية توطين السوفيات وغيرهم من المهاجرين في الأراضي المحتلة وما يترتب عليها من تفتير جذري في التكوين الديموغرافي هناك سيؤدي إلى زيادة إبعاد احتمال التوصل إلى حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية وسيعمل على زيادة زعزعة استقرار الحالة المتفجرة بالفعل .

وإننا نطلب إلى جميع الحكومات أن تتخذ تدابير لمنع الأعمال الوحشية المستمرة ، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية ("الفاز المسيل للدموع") ، مما أدى إلى حدوث حالات إجهاد كثيرة بين الفلسطينيين ، وفي بعض الحالات ، أدى إلى وقوع وفيات بين كبار المسنين وصغار الأحداث ، فضلاً عن أعمال القمع ضد الأطفال والعمال في الأرض الفلسطينية المحتلة .

وإننا ننظر بقلق بالغ إلى تطوير القدرات النووية الإسرائيلية بوصفه يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، وبصفة خاصة في الشرق الأوسط وأجزاء من افريقيا .

وإننا نندد بتزايد التواطؤ الاقتصادي والعسكري والامني بين إسرائيل وجنوب افريقيا . وهذا التواطؤ بين النظامين العنصريين موجه أساسا ضد حركات التحرير في كل من جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة وكذلك ضد الدول المجاورة . وقد تم مؤخرا توسيع نطاق التعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا ليشمل جميع الميادين ، بما في ذلك التعاون النووي . وإن حيازة النظامين الحاكمين لاسلحة التدمير الشامل النووية ما زالت تشكل خطرا حقيقيا وتهديدا واضحا للسلم والامن في الشرق الأوسط وافريقيا والعالم بأسره .

وإننا نشني على جميع الحكومات التي اعترفت بدولة فلسطين ونطلب إلى جميع الحكومات الاخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم جميع أنواع المساعدات الادبية والمادية والمالية والدبلوماسية وغيرها من المساعدات إلى دولة فلسطين الجديدة .

ونحث جميع الحكومات الافريقية التي تحتفظ بعلاقات مع إسرائيل على أن تُعلق تلك العلاقات إلى أن تعترف إسرائيل بإنشاء دولة فلسطين الحرة والمستقلة في الارض التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .

ونطلب إلى المنظمات غير الحكومية الافريقية المهمة بقضية فلسطين أن تقوم بإنشاء اتصال مباشر مع لجنة فلسطين للمنظمات غير الحكومية في مدينة تونس بتونس ، وذلك علاوة على إقامة اتصال بلجنة التنسيق الافريقية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ودعم ما تبذله من جهود .

ونطلب إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وإلى شعبة حقوق الفلسطينيين بالامم المتحدة أن تنشأ علاقات تعاون أوثق مع كل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية تعزیزا لجهودهما المشتركة بمدد قضية فلسطين ، وبصفة خاصة تعبئة المنظمات غير الحكومية الافريقية والربط فيما بينها .

ولتحقيق الاهداف المرجوة من قرارنا فإننا ، نحن المشاركين في ندوة المنظمات غير الحكومية ، نرى أن من المستصوب أن يتم تنفيذ برامج العمل التالية :

(أ) إقامة اتصال أوثق مع لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ؛

(ب) النظر في جميع المساعدات والتسهيلات المتاحة التي يمكن أن تقدمها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين ، في نيويورك ، من داخل الموارد المتاحة لهما ووفقا للقواعد والاجراءات ذات الصلة المعمول بها في الامم المتحدة ؛

(ج) تحديد جميع الايام المهمة في كفاح الشعب الفلسطيني مثل يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر (اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني) ، و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر (المجلس الوطني الفلسطيني) ، و ٩ كانون الاول/ديسمبر (بدء الانتفاضة) و ٣٠ آذار/مارس (يوم الأرض) ، للقيام بأنشطة شعبية في بلدانهم ومجتمعاتهم المحلية ؛

(د) مطالبة المنظمات غير الحكومية لحكوماتهم بالاتصال بحكومة الولايات المتحدة للدخول في حوار بناء وموسع مع منظمة التحرير الفلسطينية ؛

(هـ) مواصلة تعزيز ودعم لجنة التنسيق الافريقية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ؛

(و) تشجيع المنظمات غير الحكومية الافريقية على زيارة الارض الفلسطينية المحتلة ودعوة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من الارض الفلسطينية المحتلة للقيام بجولات في الدول الافريقية وزيادة تعبئة الرأي العام الافريقي ، مع التركيز على صعيد القواعد الشعبية وعلى العمل ؛

(ز) الاحتفال باسبوع افريقي فلسطيني عن طريق إقامة معارض تتغمن صورا وأفلام فيديو وأفلاما سينمائية وملصقات عن الاعمال الوحشية المرتكبة في الارض الفلسطينية المحتلة ؛

(ج) استخدام المؤسسات الدينية والاجتماعية كمنابر لنشر المعلومات المتعلقة بإحلال سلم عادل ودائم في فلسطين والترويج لذلك ؛

(ط) تعبئة وسائط الاعلام الوطنية والمحلية واشراك الجماعات الثقافية والجماعات الاخرى في نشر المعلومات عن قضية فلسطين . ويتبغي أن يتضمن ذلك التوأمة بين المدن والقرى والمستشفيات والمدارس وغيرها الموجودة في الاراضي المحتلة ونظيراتها الموجودة في البلدان الاخرى ، وخلق اهتمام أوشق وأكثر اطلاعا بالمشكلة الفلسطينية ؛

(ي) وضع برامج للتبادل للمنظمات غير الحكومية الافريقية لدعوة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من الارض الفلسطينية المحتلة للقيام بجولات في الدول الافريقية وزيادة تعبئة الرأي العام الافريقي دعماً للقضية الفلسطينية ؛

(ك) دعوة الحائزين لجائزة نوبل وغيرهم من الشخصيات الدولية والبارزة لاتخاذ موقف وتقديم دعمهم الادبي لقضية الشعب الفلسطيني .

ونحن نذيل هذا بتقرير حلقتي العمل ، اللذين سيصدران في التقرير النهائي لندوة المنظمات غير الحكومية واللذين ستنشرهما بصورة مستقلة شعبة حقوق الفلسطينيين ، ونحث المنظمات غير الحكومية الافريقية على العمل بأسلوب منسق لتنفيذ التوصيات .

وختاماً ، نود أن نعرب عن امتناننا العميق والمطلق ومساندتنا للأمم المتحدة واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وبصفة خاصة لرئيستها التي لا تعرف الكلل ، السيدة أبسا كلود دياللو ، لحكمتها في توجيه وإدارة جميع مداولاتنا .

ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق لحكومة وشعب جمهورية سيراليون لاستضافة الندوة الإقليمية الافريقية الثالثة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين في قاعة المؤتمرات الدولية الرائعة هذه . كما نشكر مضيغينا الكرام لكل ما قدموه لنا من عون كريم ولما بذلوه من جهود لضمان نجاح هذه الندوة . ونشكر شعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون المؤتمرات لتسهيل عملنا .

المرفق الشامن

النتائج والتوصيات التي اعتمدها حلقة الأمم المتحدة الدراسية السادسة والعشرون بشأن قضية فلسطين

(ستكهولم ، ٧ الى ١١ أيار/مايو ١٩٩٠)

- ١ - عقدت حلقة الأمم المتحدة الدراسية السادسة والعشرون بشأن قضية فلسطين (الحلقة الدراسية الاقليمية الاوروبية الرابعة) ، تحت شعار "السلم والعدل للشعب الفلسطيني" ، في ستكهولم في الفترة من ٧ الى ١١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٤١/٤٤ بء المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .
- ٢ - ومثلّ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد يتألف من : السيدة ابسا كلود دياللو (السنغال) ، رئيسة اللجنة ورئيسة الوفد ، والسيد الكسندر بورغ اوليفيه (مالطة) ، نائب الرئيس ومقرر الحلقة الدراسية ، والسيد هادي شايب (اندونيسيا) ، نائب الرئيس ، والسيد زهدي لبیب ترزي (فلسطين) .
- ٣ - وعقد ما مجموعه ٧ جلسات قدم في أثنائها ٣٠ مشتركا في أفرقة المناقشة ورقات بشأن جوانب مختارة من قضية فلسطين . وحضر الحلقة الدراسية ممثلون عن ٤٧ حكومة ، وفلسطين ، وجهاز واحد من أجهزة الأمم المتحدة ، ووكالة واحدة من الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة ، ومنظمة حكومية دولية واحدة ، و١٧ منظمة غير حكومية بمفدة مراقبين .
- ٤ - وافتتحت الحدث السيدة دياللو ، وأدلى سعادة ستين أندرسون ، وزير الشؤون الخارجية في السويد كلمة ترحيب .
- ٥ - وأدلى ممثل الأمين العام ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الامانة العامة ، كلمة باسم الأمين العام للأمم المتحدة . وألقت كلمة في الاجتماع أيضا السيدة دياللو ، وكذلك السيد اوجين مخلوف ، الذي تلا رسالة من السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .
- ٦ - واعتمدت الحلقة الدراسية رسالة موجهة الى السيد عرفات واقتراحا بتوجيهه الشكر لحكومة السويد وشعبها .

٧ - وفيما يلي أفرقة المناقشة التي أنشئت وأسماء المشتركين فيها :

(أ) الفريق الأول : "الانتفاضة : أثرها وأهميتها في التقدم في اتجاه حل عادل على أساس مبدأ شعبين ودولتين" : السيدة حنان عشراوي (فلسطينية) ، والسيدة ماريسا سنسياري - وودانو (إيطاليا) ، والسيد إيغور خفوروستياني (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد هانز بيتر كوتهاوز ، الأمين العام للرابطة البرلمانية للتعاون الأوروبي - العربي ، والسيد ميكو لوهيكوسكي (فنلندا) ، والسيدة نيللي مايس (بلجيكا) ، والسيد إيغرت سفنسون (السويد) ، والسيد ديدي زوكر ، عضو الكنيست (إسرائيل) ،

(ب) الفريق الثاني : "فتح الطريق المسدود - مسيس الحاجة الى تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين ، المؤتمر الدولي للسلام ودور أوروبا" : السيد ميشيل ايلي (إيطاليا) ، والسيد موشيه عميراف (إسرائيل) ، والسيدة ماري - كرستين أولاف (فرنسا) ، والحاخام بلغور بريكنر (الولايات المتحدة الأمريكية) ، والسيد جوزيف كسار (مالطة) ، والآنسة فيولا فوروبيلكي (السويد) ، والسيد انطونيو لاسردا دي كيروس (البرتغال) ، والسيد وان جينغجانغ (الصين) ، والسيد مارتن وايس (جمهورية ألمانيا الاتحادية) ، والسيد اندريه زاخاروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) .

(ج) الفريق الثالث : "دور منظمة التحرير الفلسطينية في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني" : السيد خالد الحسن (فلسطيني) .

٨ - وقد صدر تقرير الحلقة الدراسية ، بما فيه ملخصات المناقشات ، بوصفه نشرة مادرة عن شعبة حقوق الفلسطينيين .

٩ - واعتمد المشاركون في الحلقة الدراسية النتائج والتوصيات التالية :

النتائج والتوصيات

أحاط المشتركون في الحلقة الدراسية علما مع التقدير بالجهود المستمرة التي تبذلها البلدان الأوروبية للتشجيع على تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة . وأكدوا الأهمية العظيمة للمساهمة القيّمة التي يمكن للبلدان الأوروبية أن تقدمها في اتجاه بلوغ تسوية منصفة للنزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط . وأعرب المشتركون عن اعتقادهم بأن المفاوضات التي تستند الى مبدأ "شعبان ودولتان" والتي تتناول بصورة مناسبة حقوق وهموم الطرفين من اسرائيليين وفلسطينيين من شأنها أن تؤدي الى اقامة سلام عادل في المنطقة . ولاحظوا بعين الرضا أن الحلقة قد ساهمت مساهمة ايجابية في عملية السلم عن طريق توفير منبر لمناقشة متوازنة وبناءة للمسائل ذات الصلة بين متكلمين يمثلون وجهات نظر الأطراف المعنية وتضم مشتركين من أوروبا ومن مناطق أخرى على المستويين الحكومي وغير الحكومي .

ورأى المشتركون ما يبعث على الأمل في كون التطورات الأخيرة المتعلقة بالنزاع العربي الاسرائيلي وجوهره ، قضية فلسطين ، قد ولدت قوة دافعة جديدة لايجاد حل عادل لهذا النزاع المعقد والخطير على أساس قرارات الأمم المتحدة وفي إطارها . وتعتبر الانتفاضة ومبادرة السلام الفلسطينية الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ مظهرا للكفاح المتسم بالشجاعة والعزم الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لبلوغ وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير . وهذه التطورات والمناخ الدولي الحالي الذي يتسم بإرادة سياسية جديدة لحل النزاعات الإقليمية بطريقة سلمية وبمساعدة الأمم المتحدة ، خلقت امكانيات جديدة لفتح الطريق المسدود والسير قدما في اتجاه السلام . وقد عارضت قطاعات هامة من الرأي العام الاسرائيلي السياسات المتصلبة لحكومتها وأصبحت ناشطة في دعم الحل الداعي الى وجود دولتين . ولذلك فإن من الضروري ألا تغوّت هذه الفرصة التاريخية وأن تضاعف الجهود في عام ١٩٩٠ للتغلب على العقبات المتبقية كي يمكن البدء بعملية المفاوضات بدون مزيد من التأخير ، لا سيما من خلال عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

وأبرز المشتركون التطورات الهامة التي أدت الى اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . واعتبروا أن هذه

التطورات قد أعطت قوة دافعة للمسامي الدولية الهادفة الى بلوغ تسوية شاملة وعادلة لقضية فلسطين والنزاع العربي الاسرائيلي . ولاحظوا اتخاذ قرار الجمعية العامة ٤٢/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وهو آخر قرار صادر عن الجمعية بشأن قضية فلسطين ، ورأوا ما يبعث على عظيم الامل في التصويت بأغلبية ساحقة تأييدا لهذا القرار المتوازن والشامل الذي نال لأول مرة تأييد جميع الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي . وهذا أظهر توافق الآراء الدولي بشأن ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن ، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي طبيعتها الحق في تقرير المصير .

ودعا المشتركون الدول التي حالت حتى الآن دون تنفيذ القرار ٤٢/٤٤ الى إعادة النظر في موقفها والانضمام الى توافق الآراء الدولي . وأعربوا كذلك عن تأييدهم لكل جهد يبذله الاعضاء الدائمون في مجلس الامن للتقريب بين مواقف أطراف النزاع ، وخلق مناخ من الثقة بينهم ، وعن طريق ذلك تيسير عقد المؤتمر الدولي للسلام ونجاحه .

وأعرب المشتركون عن تقديرهم للموقف الذي اتخذته الحكومات الاوروبية استجابة لإعلان دولة فلسطين ، الدولة العربية الفلسطينية التي يتعين أن تقوم إلى جنب دولة اسرائيل ، وذلك تمشيا مع مبدأ وجود دولتين على النحو المتوخى في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ . ورحب المشتركون بصفة خاصة بالاستعداد الذي أظهرته الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي للمشاركة مشاركة نشطة في البحث عن تسوية سلمية للنزاع ، وللتعاون تعاوننا تاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة .

ولاحظ المشتركون وجود توافق دولي في الآراء بشأن المبادئ المتعلقة بتحقيق سلم شامل على النحو الذي أكدته قرارا الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ و ٤٢/٤٤ ، أي انسحاب اسرائيل من الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن الاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وضمان ترتيبات للامن لجميع دول المنطقة ، ومن بينها الدول المسماة في القرار ١٨١ (د - ٢) ، داخل حدود آمنة ومعتترف بها دوليا ، وحل مشكلة اللاجئين

الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ ، والقرارات اللاحقة ذات الصلة ، وتصفية المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية . وأعرب المشتركون عن الرضا عن تأييد جميع البلدان الاوروبية لهذه المبادئ وتصويتها تأييدا للقرار ٤٣/٤٤ . ويشكل توافق الآراء الذي تحقق على هذا النحو بين البلدان الاوروبية مساهمة بارزة في التسوية السلمية ، التي توجد حاجة ماسة لها لقضية فلسطين ، جوهر النزاع العربي الاسرائيلي .

ولاحظت الحلقة الدراسية أن للانتفاضة أثارا بعيدة المدى ، بما في ذلك آثارها على كل جانب من جوانب السياسة الاسرائيلية . وعلى وجه التحديد ، أدت الى حدوث أزمة حكومية كبيرة وساعدت القوى التقدمية التي تعمل من أجل تحقيق سلم عادل على الدخول في حوار وأنشطة مشتركة مع الفلسطينيين كطريقة لتمييز التفاهم المتبادل والمصالحة والقضاء على التعصب والقوالب الجامدة . وأيد المشتركون أهداف المظاهرة التي نظمت في القدس في الفترة من ٢٩ الى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ تحت شعار " ١٩٩٠ ، حان وقت السلم " والتي أيد فيها اسرايليون وعدد كبير من الفلسطينيين وأوروبيون وآخرون لإجراء مفاوضات سلمية ، واحترام الحقوق المدنية وحقوق الإنسان ومبدأ " شعبان ودولتان " . واتفقوا على وجوب أن تواصل الأمم المتحدة عرض مساعيها الحميدة وأن تنظم الأنشطة المناسبة كي يجتمع الفلسطينيون والاسرايليون تحت إشرافها .

وأعرب المشتركون عن قلقهم الجدي إزاء استمرار الانتهاكات الخطيرة من جانب اسرايل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، لحقوق الإنسان للسكان المدنيين في الارض الفلسطينية المحتلة ، مما أسفر عن خسائر متزايدة في الأرواح وعن مشقات ومعاناة تركت أثارا نفسية واجتماعية واقتصادية وديمقراطية بعيدة المدى . وقد أعلن المجتمع الدولي بصورة متكررة أن سياسات اسرايل وممارساتها في الارض الفلسطينية المحتلة تشكل انتهاكا لالتزاماتها كطرف في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وأنها تتعارض أيضا مع قرارات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المعترف بها بوجه عام . وناشد المشتركون الاطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية ، بمن فيها الموقعون الاوروبيون ، اتخاذ تدابير مناسبة لضمان التقيد بأحكام هذه الاتفاقية . ولاحظت الحلقة الدراسية أن بعض التدابير

الاقتصادية التي اتُخذت في الماضي أدت الى نتائج ايجابية . ومن المسائل التي تشير قلقا خاصا في نفوس المشتركين المعاناة التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات والاطفال الفلسطينيون نتيجة للممارسات الإسرائيلية الوحشية . وقد نجمت ظروف غير إنسانية لا تحتمل عن القيود المتزايدة التي تفرض على تنقل الافراد وعلى المؤسسات التعليمية والصحية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية ، وكذلك عن العقبات والمضايقات اليومية المستمرة .

وأعرب المشتركون عن استيائهم من عملية الاستعمار الاسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة على نحو ما يظهره استمرار إنشاء المستوطنات ، واغتصاب الأرض والموارد المائية ، والعمليات التي تقوم بها لجان الامن الاهلية المشكّلة من المستوطنين . وأشار جزعمهم المستوطنات الإضافية التي أنشئت مؤخرا ، والتمويل السري من قبل الحكومة الاسرائيلية لمستوطنة جديدة في الحي المسيحي في القدس وأدانوا هذه الاعمال بوصفها أعمالا تتسم بعدم الاكتراث والاستفزاز . وقد عارض المجتمع الدولي بشدة سياسة اسرائيل في إقامة المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة ، التي تخالف اتفاقية جنيف الرابعة ، وأعلن أن هذه الاعمال لاغية وباطلة ، وطالب اسرائيل بإزالة هذه المستوطنات والانسحاب من الاراضي المحتلة . وشجب المشتركون البيانات الاخيرة للحكومة الاسرائيلية فيما يتعلق بزيادة توطين المهاجرين اليهود في الأرض الفلسطينية المحتلة في الوقت الذي تواصل فيه اسرائيل إنكار حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم . وأكدوا من جديد الاجماع الدولي على أن هذه الاعمال غير مشروعة وأن من شأنها أن تعرض لمزيد من الخطر عملية التوصل الى تسوية عادلة وشاملة لقضية فلسطين . وناشد المشتركون الحكومات أن تضمن ، وفقا لاحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، عدم استخدام افراد الطائفة اليهودية الذين يهاجرون الى اسرائيل كأداة لإدامة وتعزيز الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية . وأشاروا الى المادة ١٢ من العهد التي تنص ، في جملة أمور ، على أن حق كل فرد في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته ، وحق كل فرد في مغادرة أي بلد ، بما في ذلك بلده "لا يجوز تقييدها بآية قيود غير التي ينص عليها القانون ، وتقتضيها حماية الامن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الغير وحررياتهم ، وتكون موافقة للحقوق الاخرى المعترف بها في هذا العهد" . وفي هذا الصدد ، أحاط المشتركون علما بالاجتماعات التي عقدها مجلس الامن مؤخرا وبنظره في "التحركات الاسرائيلية غير المشروعة لاستيطان الاراضي المحتلة" . وحشّوا

المجلس على إدانة توطين المهاجرين في الاراضي المحتلة ، وإعلان عدم مشروعيته واعتباره عقبة خطيرة وجديدة أمام تحقيق السلم ، على أن يطلب من الحكومة الاسرائيلية إعادة النظر في موقفها العموق والتخلي عنه .

ورحب الاعضاء بأن حكومة الولايات المتحدة الامريكية أقامت حوارا مع منظمة التحرير الفلسطينية وشددوا على انه ينبغي رفع مستوى هذا الحوار وتوسيع نطاقه ليشمل النظر بطريقة بناءة في القضايا الجوهرية لكي يمكن تعزيز عملية المفاوضات بما يفضي الى التوصل الى حل عادل ودائم لقضية فلسطين .

وناشد المشتركون في الحلقة الدراسية المجتمع الدولي ، وبوجه خاص مجلس الامن ، أن يضغط وأن يفي بمسؤولياته وأن يتخذ تدابير عاجلة لكفالة الحماية المادية ولضمان السلامة والامن والحقوق القانونية والإنسانية للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الاسرائيلي . وحثوا مجلس الامن على أن يأخذ في الاعتبار خطورة أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ، بما في ذلك إبعاد الفلسطينيين ، التي أدانها كل من مجلس الامن والجمعية العامة على نحو متكرر ، والإجراءات الأخرى التي تتخذها السلطات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الاراضي المحتلة . وشدد المشتركون مرة أخرى على الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وطالبوا اسرائيل بالالتزام بالاتفاقية .

ورحب المشتركون بالخطوات الشجاعة التي قام بها الفلسطينيون أثناء الانتفاضة لإنشاء هياكل أساسية بديلة كأساس لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وبجهودهم لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي . ورأت الحلقة الدراسية أن العمل الدولي المكثف الذي يهدف الى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بمشاركة وثيقة من الشعب الفلسطيني عن طريق ممثله ، منظمة التحرير الفلسطينية ، يمثل نتيجة طبيعية ضرورية لتجديد الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سياسية للنزاع العربي الاسرائيلي الذي جوهره قضية فلسطين . ورحب المشتركون بالخطوات التي اتخذتها بالعمل البلدان الأوروبية في هذا الصدد ، وحثوها على زيادة تقديم مساعدتها القيّمة للشعب الفلسطيني . وحثّ المشتركون حكومة اسرائيل على الاستجابة بمسورة بناءة لمبادرة السلم التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية والتي رحب

بها المجتمع الدولي بكامله وأثنى عليها . وشددوا على انه ينبغي لاسرائيل أن تسلم بأنه لا يمكن لها أن تستمر في تجاهل الاماني الوطنية للفلسطينيين ، كما لا يمكن أن تواصل إنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف ، ولا سيما حقهم في تقرير المصير . كذلك ينبغي لاسرائيلي أن تسلم بأمان شعبيها نفسه في مستقبل يسوده السلم والعدالة . ورأت الحلقة الدراسية أن الخطوات التي اقترحتها الحكومة الاسرائيلية في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٩ غير كافية ، حيث انها لم تشتمل على تدابير مؤقتة لحماية الشعب الفلسطيني وتدابير تمكّن الفلسطينيين من ممارسة حقهم في تقرير المصير ممارسة كاملة . وناشد المشتركون اسرائيل أن ترد على نحو إيجابي على الجهود الدولية الرامية الى تحقيق تسوية سياسية دائمة وعادلة للنزاع العربي الاسرائيلي ، الذي جوهره قضية فلسطين ، الامر الذي من شأنه أن يكفل التعايش السلمي بين الشعبين الاسرائيلي والعربي وأن ينهي عقردا من الصراع في المنطقة . وناشدت الحلقة الدراسية البلدان الأوروبية أن تتابع جهودها بقوة لإقناع اسرائيل بالحاجة الملحة الى الرد الإيجابي البناء على الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلم .

وأكد المشتركون الحاجة الملحة لإحراز تقدم في الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلم . وأجمعوا على الإعراب عن القلق من انه ما لم يحرز تقدم قريبا ، فإن العناصر المتطرفة من كلا الجانبين ستزيد من حدة توتر الحالة وسيكون لذلك عواقب وخيمة على السلم والامن الدوليين .

وأعرب المشتركون في الحلقة الدراسية عن تقديرهم للأمين العام لمساخيه المتواصلة من أجل دفع عملية السلام ، ولتسهيل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . وحث المشتركون مجلس الامن على الإسراع بالدعوة الى عقد المؤتمر واعتماد تدابير مؤقتة ، بما في ذلك وزع قوات تابعة للأمم المتحدة لصون الامن المادي لشعب الارض الفلسطينية المحتلة ولتحقيق الاستقرار في المنطقة الى حين يتم الاتفاق على تسوية شاملة ونهائية .

وأيد المشتركون في الحلقة الدراسية الجهود المشابرة التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من أجل التوصل الى حل قضية فلسطين من خلال حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية وحشوا المجتمع الدولي على أن يواصل وأن يعزز دعمه لأنشطة اللجنة ، وبوجه خاص ، لجهودها من أجل تسهيل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط .

ولاحظوا مع التقدير أن اللجنة تكثف جهودها لكفالة أن تكون حلقات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية بشأن قضية فلسطين فرمة للإعراب عن وجهات نظر مختلفة لكي يمكن قيام حوار حقيقي بين ذوي النوايا الحسنة من جميع الأطراف . وفي هذا السياق ، أعرب المشتركون عن ارتياحهم لأنه كان هناك تبادل لوجهات النظر بناءً وصريح في الحلقة الدراسية بين المشتركين الاسرائيليين والفلسطينيين . ومع ذلك ، فقد لوحظ في الحلقة الدراسية انه في حين أن فلسطينيين يمثلون منظمة التحرير الفلسطينية اشتركوا في الحلقة الدراسية ، فإن وجهة النظر الرسمية لاسرائيل لم يُعرب عنها بعد . وأعرب المشتركون عن أملهم في أن تكون حكومة اسرائيل ممثلة في الاجتماعات التي تدعو إليها الأمم المتحدة مستقبلاً لهذا الغرض وفي أن تعطي الفرمة للممثلين الذين يمكن أن يعكسوا نطاقاً عريضاً من وجهات النظر السياسية للاشتراك في هذه الاجتماعات . واقترح المشتركون أن تنظر الحلقات الدراسية والندوات التي تنظمها المنظمات غير الحكومية مستقبلاً ، في سياق المؤتمر الدولي للسلام ، في بعض من أهم القضايا الموضوعية التي تحتاج الى معالجة .

وناشد المشتركون جميع الحكومات الأوروبية أن تدعم الجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وحشوا هذه الحكومات نفسها على النظر بجدية في الاشتراك في أعمال اللجنة كأعضاء أو كمراقبين . ويرى المشتركون أن زيادة تمثيل البلدان الأوروبية في أعمال اللجنة يوسع نطاق مداولاتها ويزيد من فعاليتها .

وأحاط المشتركون في الحلقة الدراسية علماً مع الارتياح بأنشطة شعبية حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة والتزامها بالعمل ، بتوجيه من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبالتشاور معها ، من أجل التوصل الى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً لقرارات الأمم المتحدة .

ورأى المشتركون في الحلقة الدراسية انه ينبغي للأمم المتحدة أن تظلم بجهود إضافية من أجل نشر معلومات وقائية ومستكملة بشأن قضية فلسطين وبشأن التدابير المطلوبة لتحقيق تسوية عادلة لقضية فلسطين . ولكل من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبه حقوق الفلسطينيين دور هام تظلم به في مجال جمع هذه المعلومات ونشرها .

أما إدارة شؤون الإعلام ، التابعة للأمانة العامة ، فينبغي أن تواصل بذل كل جهد لتكفل أن تحظى المعلومات الدقيقة عن قضية فلسطين بأوسع انتشار ممكن ، وينبغي أن تستمر في برنامجها الإعلامي الخاص بقضية فلسطين ، بالتعاون التام مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، مع التركيز بشكل خاص على الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية .

وأحاط المشتركون في الحلقة الدراسية علما مع التقدير بما قدمته حكومة السويد من دعم إنساني وغيره من أنواع الدعم القيّمة ، على مدى السنين ، إلى قضية الشعب الفلسطيني العادلة ، فضلا عن الجهود التي تبذلها للتوصل إلى حل عادل للنزاع العربي الإسرائيلي ، الذي جوهره قضية فلسطين ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وأعربوا أيضا عن بالغ عرفانهم للسويد حكومة وشعبا ، لتوفيرها مكانا لعقد الحلقة الدراسية الإقليمية الأوروبية بشأن قضية فلسطين ولما قدمته لهم من تسهيلات وضيافة كريمة .

المرفق التاسع

النتائج والتوصيات التي اعتمدها حلقة الأمم المتحدة الدراسية السابعة والعشرون بشأن قضية فلسطين

(نيويورك ، ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠)

- ١ - عقدت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ حلقة الأمم المتحدة السابعة والعشرون بشأن قضية فلسطين (الحلقة الدراسية الإقليمية السابعة لأمريكا الشمالية) تحت شعار "السلم والعدالة للشعب الفلسطيني - حتمية التسعينيات" ، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٤١/٤٤ بآء المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .
- ٢ - وكانت رئيسة الحلقة الدراسية هي السيدة أبسا كلود دياللو (السنغال) رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وكان مقر الحلقة الدراسية هو سعادة السيد الكسندر بورغ أوليفيه مقرر اللجنة .
- ٣ - وقد عقدت أربع جلسات قدم فيها ١٢ من أعضاء فريق المناقشة ورقات عن موضوع مختارة بشأن قضية فلسطين . وحضر الحلقة الدراسية ممثلون عن ٤٧ حكومة ، وفلسطين ودولة غير عضو و ٢ من أجهزة الأمم المتحدة ، و ٧ من وكالات الأمم المتحدة المتخصص و ٣ منظمات حكومية دولية ، وواحدة من حركات التحرير الوطني ، و ١٥ منظمة غير حكومية .
- ٤ - وقد افتتحت الحلقة الدراسية السيدة دياللو ، وألقى كلمة الأمين العام بمثله ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمان العامة . وتلا المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الاجتماع السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .
- ٥ - وفي جلسة الافتتاح استمعت اللجنة إلى بيانات من السيد ريكاردو ألاكرون كيسادا ، نائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلد والشعوب المستعمرة ، والسيد غينادي أودوفينكو ، نائب رئيس اللجنة الخاصة لمناهض الفصل العنصري ، والسيد كلوفيس مقصود ، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية

والسيد أحمد أنفين أنساي ، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الاسلامي ، والسيد كونست بيترسون ، الممثل الاول لمؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا .

٦ - واعتمد المشتركون في الحلقة الدراسية رسالة موجهة إلى السيد ياسر عرفات .

٧ - وكان فريقا المناقشة اللذان شكلا وأعضاؤهما على النحو التالي :

الفريق الاول : "دور منظمة التحرير الفلسطينية في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للشعب الفلسطيني ، وبرنامجها السياسي لتحقيق إقامة الدولة للشعب الفلسطيني" : السيد ابراهيم أبو لغد (فلسطيني) ؛

الفريق الثاني : "الانتفاضة ، مسيس الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام لحل قوامه "شعبان ودولتان" ، ودور أمريكا الشمالية" : السيد مهدي عبد الهادي (فلسطيني) ؛ والسيد فيصل الحسيني (فلسطيني) ؛ وسعادة السيد لاتير كامارا (السنغال) ؛ والسيد اموس كينان (اسرائيل) ؛ والسيد هانس بيتر كوتهاوس (جمهورية ألمانيا الاتحادية) ؛ والسيد مايكل لانيفان (أيرلندا) ؛ والسيدة مارغريت ماكورماك (الولايات المتحدة الأمريكية) ؛ والحاخام مارشال ماير (الولايات المتحدة الأمريكية) ؛ والقس مايكل ج. بيرز (كندا) ؛ والسيد حاييم شور (اسرائيل) ؛ والسيد اندريه زخاروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) .

٨ - وقد صدر تقرير الحلقة الدراسية ، بما فيه ملخصات المناقشات ، بوصفه نشرة صادرة عن شعبة حقوق الفلسطينيين .

٩ - واعتمدت الحلقة الدراسية النتائج والتوصيات التالية :

النتائج والتوصيات

(٢) أعرب المشتركون عن تقديرهم مرة أخرى للفرصة التي أتاحت لهم لإجراء مناقشة كاملة وهادئة لمختلف جوانب قضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي تحت اشراف اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . كما أعربوا عن ارتياحهم للمساهمة الايجابية التي قدمتها الحلقة الدراسية لعملية السلام عن طريق ايجاد محفل للنقاش المتوازن والبناء لهذه القضايا .

(ب) وأعاد المشاركون تأكيد وجهة النظر القائلة بأن المفاوضات القائمة على أساس مبدأ "شعبان ودولتان" ، والتي تتناول بشكل مناسب حقوق ومشاكل كل من الاسرائيليين والفلسطينيين ، سوف تسفر عن إحلال السلم والعدالة في المنطقة ، كما يتوخى ذلك قرارا الجمعية العامة ١٨١ (د - ٣) و ١٩٤ (د - ٣) . وألقيت بيانات تشير إلى أن قطاعا هاما من الرأي العام الاسرائيلي ينشط الآن دعما للحل الذي يقوم على "دولتين" . وتم الاعراب عن التقدير للموقف الذي اتخذته عدد كبير من الدول والمنظمات غير الحكومية استجابة لإعلان دولة فلسطين ، الدولة العربية الفلسطينية ، لتقوم إلى جانب دولة اسرائيل . وحس المشاركون على أن المفاوضات يجب أن تقوم على مبدأ (الارض مقابل السلام) ، وهي الصيغة المتضمنة في قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يوفران الأساس لأي حل مرتقب ، وعلى أساس الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك أساسا حقه في تقرير المصير .

(ج) ولاحظ المشاركون اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٤٢/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وأعربوا عن ارتياحهم لتصويت أغلبية ساحقة في الجمعية العامة لصالح هذا القرار المتوازن والشامل الذي حظي ، لأول مرة ، بتأييد جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي . ويؤكد هذا القرار مرة أخرى ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة وباشتراك جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن . وتم الإعراب عن الاسف لعدم تحقيق تقدم حتى الآن في هذا الصدد . وقد أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية بوضوح عن قبولها لهذه القرارات ، بينما يتبين من بعض البيانات الاخيرة الصادرة عن الحكومة التي تشكلت مؤخرا في إسرائيل أن هناك شكوكا من ناحية التزامها بقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

(د) وأعرب المشاركون عن القلق العميق إزاء استمرار إزهاق الارواح في الارض المحتلة ومواصلة إسرائيل انتهاكاتها لحقوق الإنسان للسكان المدنيين في الارض الفلسطينية المحتلة ، وقد أعلن المجتمع الدولي مرارا أن السياسات والممارسات الاسرائيلية في الارض الفلسطينية المحتلة هي انتهاك للالتزامات إسرائيل كطرف في اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ومخالفة لقرارات الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي المعترف بها عموما . وناشد المشاركون أطراف الاتفاقية أن يضمنوا الالتزام بأحكامها .

وأعلنوا إدانتهم للبيانات الأخيرة الصادرة عن الحكومة الاسرائيلية التي تشير إلى احتمال زيادة استيطان المهاجرين في الأرض الفلسطينية المحتلة بينما تواصل إسرائيل حرمان الفلسطينيين من حقهم في بيوتهم . إن المشتركين يقرّون بحق كل شخص في حرية الحركة وفي ترك أي بلد والعودة إلى بلده ، ولكن هذه الحقوق لا يمكن أن تتخذ ذريعة لتوطيد مهاجرين أو مدنيين إسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، وهم يحثون مجلس الأمن على منع ذلك الاستيطان غير الشرعي .

(هـ) وينظر المشتركون بقلق بالغ إلى الأحداث المؤلمة التي حدثت مؤخراً في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة . وهم يدينون الهجمات التي حدثت في إسرائيل على العمال الفلسطينيين من قطاع غزة ، والتي أدت إلى عدة وفيات وإصابة عشرة أشخاص ، مما أشعل التظاهرات في جميع أرجاء الأرض المحتلة ، وأدت بدورها إلى مقتل سبعة من الفلسطينيين برصاص الجيش الإسرائيلي وإصابة المئات غيرهم . كما أبدى المشتركون انزعاجهم من اعتداء قوات الدفاع الاسرائيلية على المركز الصحي التابع للأونروا في مدينة غزة ، مما أدى إلى جرح كثير من المدنيين ، وبخاصة الأطفال والرضع . وفي الوقت نفسه أعرب المشتركون عن أسفهم البالغ للمحاولة الفاشلة للهجوم ، الذي قام به مفاوير فلسطينيون على شواطئ تل أبيب ، ولاحظوا أن منظمة التحرير الفلسطينية أعلنت أن لا صلة لها بهذا الهجوم .

(و) ويؤيد المشتركون الانتفاضة ومبادرة السلام الفلسطينية المعلنه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ باعتبارهما من جهود الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحقيق وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف . ويرى المشتركون أن الخطوات التي اقترحتها الحكومة الاسرائيلية يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٨٩ غير كافية لأنها لا تتضمن تدابير مؤقتة لحماية الشعب الفلسطيني ولا تدابير أخرى تمكن الشعب الفلسطيني من الممارسة الكاملة لحقه في تقرير المصير . ولوحظ أن الانتفاضة لها انعكاسات بعيدة المدى بما في ذلك تأثيراتها على بعض جوانب السيادة الاسرائيلية . فقد أدت على وجه الخصوص إلى حدوث أزمة حكومية كبيرة وساعدت القوى التي تعمل من أجل تحقيق سلم عادل على الدخول في حوار وفي أنشطة مشتركة مع الفلسطينيين كوسيلة لتعزيز التفاهم المشترك . واتفقوا على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل بذل مساعيها الحميدة وتنظيم الأنشطة التي تجمع بين الفلسطينيين والاسرائيليين تحت إشرافها . وناشد المشتركون جميع

الحكومات ذات التأثير ، بما فيها حكومات الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وإسرائيل ، وكذلك الفلسطينيون ، أن يبذلوا جهوداً أقوى نحو إيجاد حل عادل ومنصف للنزاع في الشرق الأوسط .

(ز) وناشد المشتركون مجلس الأمن أن يطلع بمسؤولياته وأن يتخذ تدابير عاجلة لتأمين الحماية المادية وضمان الأمن والسلامة للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الاسرائيلي ، بما في ذلك حماية الفلسطينيين من الإبعاد ، الذي أدانته مجلس الأمن والجمعية العامة مرارا . وحث المجتمعون مجلس الأمن ، وبخاصة أعضاؤه الدائمون ، على أن يقوموا بكل جهد ممكن لتسهيل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وأن يتخذوا تدابير مرحلية ، بما في ذلك إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة ، لضمان الأمن المادي للفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال في الأرض المحتلة ، بما فيها القدس .

(ح) ولاحظ المشتركون مع التقدير أن الأمين العام قد اتخذ المبادرة بإرسال ممثل شخصي إلى إسرائيل وإلى الأرض المحتلة لينظر في الحالة هناك ويقدم تقريراً إليه . وأعرب المشتركون عن تقديرهم للأمين العام لجهوده الحثيثة من أجل دفع عملية السلام ولتسهيل عقد المؤتمر الدولي للسلام .

(ط) ودعا المشتركون اللجنة إلى العمل على أن توفر حلقات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية بشأن قضية فلسطين مجالا لعرض وجهات النظر المختلفة حتى يتسنى وجود حوار مفيد بين ذوي النوايا الحسنة من جميع الأطراف . وأبدى المشتركون رضاهم عن تبادل وجهات النظر بشكل صريح وبناء في هذه الحلقة الدراسية بين المشتركين الفلسطينيين والاسرائيليين وكذلك المواطنين من بلدان أخرى ، ومنهم مشاركون يهود . ولاحظوا أنه بينما حضر الحلقة الدراسية ممثلون عن منظمة التحرير الفلسطينية ، فإن حكومة إسرائيل لم توافق بعد على إرسال من يمثلها في تلك الاجتماعات . وأعرب المشتركون عن أملهم في أن تمثل حكومة إسرائيل في الاجتماعات المقبلة . واقترح المشتركون أن ينظر ، في الحلقات الدراسية المقبلة وفي ندوات المنظمات غير الحكومية المتعلقة بقضية فلسطين ، في بعض الأمور الموضوعية التي تحتاج إلى بحث .

(ي) ودعا المشتركون جميع البلدان ، وبخاصة الولايات المتحدة وبلدان أخرى في أوروبا الغربية ، أن يساندوا أنشطة اللجنة وهدفها في توسيع

الحوار بين ذوي التأثير على الرأي العام والمسؤولين والقادة السياسيين .
وحشوا تلك الحكومات وغيرها من الدول الاعضاء في الامم المتحدة على الاشتراك
في عمل اللجنة بمفتهم أعضاء أو مراقبين . وأعرب المشتركون عن رأيهم بأن
اللجنة يمكن أن تقدم إسهاما مميّزا عن طريق عقد حلقات دراسية وندوات لتوسيع
تبادل وجهات النظر ، مما يؤدي في النهاية إلى وجود أرضية مشتركة من
الاتفاق . ولوحظ بقلق أن حكومة الولايات المتحدة قد قامت في الوقت الحالي
بتجميد الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . ويرى المشتركون أن هذه
الخطوة تعتبر نكسة خطيرة لعملية السلم . وأعرب المشتركون عن الأمل في أن
يعود الحوار بينهما بأسرع ما يمكن وأن يتسع نطاقه ليشمل النظر بطريقتين
بمّاعة في القضايا الموضوعية من أجل الإسراع بعملية التفاوض التي تؤدي إلى
حل دائم وعادل لقضية فلسطين ، وإذا كان الهدف هو السلم فلا بد أن يتحاذاه
المتخصصون .

المرفق العاشر

الاعلان الذي اعتمدته ندوة الامم المتحدة الاقليمية السابعة للمنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين

(نيويورك ، ٢٧ الى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠)

١ - عقدت ندوة الامم المتحدة الاقليمية السابعة للمنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين ، تحت شعار "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" ، في مقر الامم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

٢ - وحضر الندوة ممثلو ١١٠ منظمات غير حكومية من امريكا الشمالية ، منهم ٤٣ حضروا بوصفهم مراقبين . وحضرها أيضا ممثلون لمنظمات غير حكومية من مناطق أخرى وكذلك عدة مراقبين عن منظمات حكومية وحكومية دولية .

٣ - وقد افتتحت الندوة السيدة أبسا كلود دياللو باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وأدلى المراقب الدائم عن فلسطين ببيان في الجلسة الافتتاحية حيث تلا رسالة من السيد ياسر عرفات ، كما أدلت بهيئة السيدة جان بترفيلد ، رئيسة لجنة التنسيق للمنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية المعنية بقضية فلسطين ، التي تولت ادارة الندوة .

٤ - وقد أعدت اللجنة برنامج الندوة بالتشاور مع لجنة التنسيق للمنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية المعنية بقضية فلسطين وكان فريقا المناقشة وأعضاؤها على النحو التالي :

الفريق الاول "فتح الطريق المسدود : التحرك نحو السلم الامرائيلي والفلسطيني ، وعقد المؤتمر الدولي للسلام : السيدة أبسا كلود دياللو ؛ والسيد مهنى عبد الهادي (فلسطيني) ؛ والسيدة مها مستكلم نصار (فلسطينية) ؛ والسيد ادوارد سعيد (فلسطيني) ؛ والسيد شمويل أمير (اسرائيلي) ؛ والسيد جاك أوديل (الولايات المتحدة الامريكية) ؛ والسيد جويل بينين (الولايات المتحدة الامريكية) ؛

الطريق الثاني : "أحدث المعلومات عن الانتفاضة" : السيدة خايا أمير (اسرائيل) ، والسيد هيلل باردين (اسرائيل) والسيدة زاهرة كمال (فلسطينية) .

٥ - وأنشئت إثنى عشرة حلقة عمل تحت الشعار العام "معالم الطريق والمهام المقبلة لتنظيم جماهير المنظمات غير الحكومية" .

٦ - واعتمدت المنظمات غير الحكومية المشتركة في الندوة اعلانا واقتراحات عملية المنحى صدرت عن حلقات العمل وانتخبت لجنة تنسيق جديدة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين .

٧ - وسيمدر تقرير الندوة بما فيه ملخص المناقشات ، بوصفه نشرة صادرة عن شعبة حقوق الفلسطينيين .

٨ - وفيما يلي نص الاعلان الذي اعتمدته المنظمات غير الحكومية المشاركة :

الاعلان

نحن ، المنظمات غير الحكومية المشتركة في ندوة الأمم المتحدة الإقليمية السابعة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين ، نود أن نشكر لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تيسير عقد هذا الاجتماع . ويشرفنا حقاً الحفاوة التي أولت لنا إياها هذه الهيئة الموقرة التابعة للأمم المتحدة كما يشرفنا حضور أعضائها والمراقبين فيها .

ونود أيضاً أن نشكر رئيس شعبة حقوق الفلسطينيين ، كما نعرب عن امتناننا بمفة خاصة لتأييده القوي طوال مداولاتنا . ونود أن نشكر أيضاً مسؤولي الاتصال وموظفي الشعبة وموظفي إدارة شؤون المؤتمرات على مساعدتهم القيمة في الإعداد لهذا الاجتماع وعقده .

ونحن نحني ضحايا القمع الاسرائيلي الاحمق للانتفاضة الفلسطينية الباسلة ، ونحني على وجه الخصوص أطفال الحجارة وما تحملوه من معاناة وآلام . وناخذ على عاتقنا أن نقدم الدعم الادبي والسياسي والمادي للشعب الفلسطيني كافة في كفاحه من أجل تقرير المصير والحرية .

ومما يشهد همتنا المساهمات القيمة المقدمة من الخبراء أعضاء أفرقة المناقشة ومنظمي حلقات العمل وأهل الخبرة والقائمين على تقديم التسهيلات ، وكذلك من المساهمة المتبصرة لهذا العدد القياسي من المنظمات غير الحكومية التي اشتركت في هذه الندوة أو كانت مراقبة فيها .

ونحن نعيد بعزم تأكيد قرار الاغلبية الدولية الساقطة بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني . ونؤكد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف تمثيلاً مع جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بما في ذلك حق تقرير المصير بدون تدخل خارجي ، والحق في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على ترابه الوطني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، والحق في العودة . كما أننا نؤكد من جديد بشكل قاطع موقف الاغلبية الدولية الساقطة المعرب عنه في قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الذي يعترف بإعلان قيام دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني ، وقرار استخدام تسمية "فلسطين" بدلاً من تسمية "منظمة التحرير الفلسطينية" ، في منظومة الأمم المتحدة ، بدون المساس بما تتمتع به منظمة التحرير الفلسطينية من مركز ومهام المراقب داخل منظومة الأمم المتحدة ، وفقاً لقرارات وممارسات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ونحن ندين المحاولات الدؤوبة التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة لمنع فلسطين من الاشتراك الكامل في وكالات الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها .

وإننا نرحب بمبادرة السلم الفلسطينية كمساهمة عملية في إقامة سلم عادل ودائم في المنطقة . ونطلب إلى حكومتي الولايات المتحدة وإسرائيل أن تردا رداً إيجابياً على هذه المبادرة بتأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام فوراً وفقاً لقراري الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٤٣/٤٤ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، اللذين أظهرتا لأول مرة تأييد جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي . وقد قبلت منظمة التحرير الفلسطينية هذه القرارات قبولا صريحاً ، بينما تشير بعض البيانات الأخيرة من جانب حكومة إسرائيل المشكّلة حديثاً الشك بشأن تقييدها بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

وإننا نعرب عن امتيائنا لقرار حكومة الولايات المتحدة بوقف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . ونرى في هذا الوقف تشجيعا لاحتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية ولمصادرتها لها وتوسعها في الاستيطان بها .

وإننا نتعهد بأن نكثف جهودنا لتكون مكملة للجهود الدولية الرامية الى تخفيف معاناة الذين كانوا هدفا للعنف الاسرائيلي ، وبصفة خاصة الاطفال الذين شوه آلاف كثيرة منهم وأصيبوا بعجز دائم وبصدمات نفسية . ونطلب الى منظومة الامم المتحدة ووكالاتها ومؤسساتها وبرامجها ، لا سيما منظمة الامم المتحدة للطفولة ، ووكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومركز الامم المتحدة لحقوق الإنسان ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة العمل الدولية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، أن تكثف جهودها لمواجهة الاحتياجات التعليمية والطبية ، والاحتياجات من المساكن والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية العامة للشعب الفلسطيني ، بالتعاون مع المجتمعات المحلية واللجان الشعبية والمنظمات الجماهيرية الفلسطينية . ونطلب الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة أن تزيد ما تقدمه من مساهمات ودعم الى تلك الجهود . ونطلب مرة أخرى توسيع برنامج شؤون اللاجئين ، كما نطلب تشجيع برنامج المسؤول عن شؤون اللاجئين على القيام بدور نشط لا مجرد دور مراقب سلبي .

إننا نرحب بزيادة التنسيق بين وكالات الامم المتحدة بشأن قضية فلسطين ، ونشجع بصفة خاصة التنسيق بينها وبين المنظمات غير الحكومية التي يكمل عملها برامج الامم المتحدة . وإننا نعرب عن سرورنا لعقد أول اجتماع ترعاه الامم المتحدة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بوينس آيرس ، هذا العام ، وبتشكيلها لجنة تنسيق بشأن قضية فلسطين . ونتطلع الى التعاون مع المنظمات غير الحكومية في تلك المنطقة ونؤيد عقد الاجتماع التالي بنجاح في عام ١٩٩١ .

ونحن ندرك الدور الذي تلعبه العنصرية ، سواء بحكم الواقع أو بحكم القانون ، في معاملة اسرائيل للفلسطينيين ، سواء منهم من هم داخل الأرض المحتلة ، أو مواطنو اسرائيل الذين يُحرّمون - لعدم كونهم يهودا - من أبسط حقوق الإنسان الأساسية بموجب القانون الاسرائيلي ، ونعرب عن قلقنا المستمر

إزاء ذلك الدور . وإن الاجراءات التي تتخذها دولة اسرائيل والموجهة ضد الفلسطينيين ، والتي تدعمها معونة الولايات المتحدة انتهاكا لقانون الولايات المتحدة ، لتظهر كيف تشكل العنصرية أحد عناصر ايديولوجية دولة اسرائيل التي تحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف . إن هذا مصدر قلق مستمر لأن هدم المنازل والقرى الفلسطينية ، وكذلك مصادرة الاراضي والمياه الفلسطينية ، في تزايد سريع سواء داخل اسرائيل أو داخل الارض المحتلة تحت ذريعة قمع الانتفاضة .

ونحن نعرب عن استيائنا لاستخدام الولايات المتحدة حق النقض "الفيتو" ضد اقتراح مجلس الامن بإيفاد قوة للأمم المتحدة إلى الارض المحتلة لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين . ونحث الجمعية العامة على التصريح بقرار "الاتحاد من أجل السلام" الذي يخولها قانونيا سلطة التصرف في مثل هذه الحالة الحرجة وفقا للحق الاصيل في الدفاع عن النفس الجماعي المتضمن في القانون الدولي العرفي . كذلك نطلب إلى جميع الدول الاطراف في اتفاقية جنيف الرابعة^(١) أن تفي بالتزاماتها بموجب المادة العامة (١) من تلك الاتفاقية وذلك بأن "تكفل الاحترام" للاتفاقية عن طريق رصد وتسجيل انتهاكات حقوق الانسان التي تقوم بها اسرائيل ضد الفلسطينيين في الارض المحتلة ، والتدخل فيها .

ونحن على اقتناع بأن هجرة اليهود السوفيات إلى اسرائيل تشكل تعديا جديدا على جميع قطاعات المجتمع الفلسطيني في كل جزء من أجزاء فلسطين التاريخية . ويجري تعيين المزيد من الاراضي الفلسطينية بقصد مصادرتها ، كما يجري التوسع في المستوطنات اليهودية الموجودة ، ويستمر ، دون توان ، التخطيط لإقامة مستوطنات جديدة ، وبنائها ، على الاراضي الفلسطينية بإعانات مالية من الحكومة الاسرائيلية ، بالرغم من البيانات الرسمية التي تفيد بعكس ذلك . ويمدق ذلك سواء داخل "الخط الأخضر" حيث تجري آخر مراحل "التهود" أو في الارض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس . لذلك فإننا نطلب فرض حظر فوري على جميع عمليات المصادرة الاسرائيلية للاراضي الفلسطينية والاستيطان فيها . كما أننا نطلب حظر تمويل حكومة الولايات المتحدة لهجرة اليهود السوفيات إلى اسرائيل إلى أن ينتهي الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية . ونطلب كذلك إلى حكومتي الولايات المتحدة وكندا أن تفتحا أبوابهما أمام هجرة اليهود السوفيات .

وإننا نشيد باهتمام المنظمات غير الحكومية هذا العام بالمعونة التي تقدمها الولايات المتحدة إلى إسرائيل ، ونرى أن هذا التركيز ضروري للخروج من المأزق الحالي الناشئ عن تعنت الولايات المتحدة وإسرائيل وعرقلتها لمبادرة السلم التي تقدم بها المجلس الوطني الفلسطيني إلى الدورة التاسعة عشرة . وإننا نعتقد أن استمرار معونة الولايات المتحدة لإسرائيل في ظل الظروف الحالية هو عمل خاطئ أخلاقيا وسياسيا وقانونيا . ونحن نصر على أن تقوم حكومة الولايات المتحدة بإنفاذ قوانينها هي المنظمة للمساعدات العسكرية والاقتصادية ، ولاسيما بالنظر إلى انتهاكات إسرائيل لنصوص الولايات المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان ، وللقبوض المفروضة على تصدير الأسلحة ، ونصر كذلك على أن تطبق الولايات المتحدة على إسرائيل المبادئ المتضمنة في القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري الصادر في عام ١٩٨٦ . ونطلب إلى الحكومة الكندية أن تغرض جزاءات اقتصادية وغيرها من الجزاءات ضد إسرائيل لما تقوم به من أعمال العنف المستمرة والمنظمة والواسعة النطاق انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة ، والاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، واتفاقية حقوق الطفل .

ونحن نندد بالقوانين الاسرائيلية التي تحظر الاتصالات بين المواطنين الاسرائيليين ومنظمة التحرير الفلسطينية . فهذه القوانين تغرق بشكل مريح إجراء حوار بين الافراد الاسرائيليين والفلسطينيين ، على أساس أن جميع الفلسطينيين تقريبا ينضمون منظمة التحرير الفلسطينية .

إننا نشارك المجتمع المناهض للفصل العنصري فيما يشعر به من قلق عميق إزاء استمرار التعاون العسكري بين إسرائيل وجنوب افريقيا . كما نحيط علما بقرار الجمعية العامة ١١٢/٤٤ المؤرخ ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الذي يطلب إجراء تحقيق في التعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا من أجل تطوير قذائف نووية متوسطة المدى ، ونترقب صدور التقرير القادم لمعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح .

وإننا نحیی نیلسون مانديلا والمؤتمر الوطني الافريقي لموقفهما الذي مفاده أن مواطني جنوب افريقيا السود والفلسطينيين يبرزون على السواء تحت "شكل فريد من أشكال الاستعمار" . ونشني كذلك على السيد مانديلا لرفضه القائم على المبدأ في مناسبات عديدة خلال زيارته للولايات المتحدة ، أن ينأى بنفسه

عن الكفاح الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وأن يكف عن التضامن معها . وإننا نهتدي بحركة مناهضة الفصل العنصري في أمريكا الشمالية فيما تقوم به من حملة ناجحة لفرض جزاءات ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ونسعى إلى اتخاذ إجراءات مماثلة إزاء إسرائيل . وإننا نعتقد أن جهودنا وجهود حركة مناهضة الفصل العنصري يكمل بعضها بعضا ، وهي جهود مشتركة تخدم معا قضية العدل والسلم العالميين .

إن هدف هذا الاجتماع هو وضع استراتيجيات تنظيمية عملية ومشاريع دعم لاتخاذ اجراءات متضافرة من جانب المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية . وقد اضطلع بأعمالنا الاولى في حلقات عمل ، ونحن نتلقى توصياتها ، كما ترد في التذييلات المرفقة ، ونوصي بها جميع المنظمات غير الحكومية لتنظر فيها وتنفذها بدقة .

المرفق الحادي عشر

الاعلان الذي اعتمدته ندوة الامم المتحدة الاقليمية الاوروبية الرابعة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين

(جنيف ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠)

- ١ - عقدت ندوة الامم المتحدة الاقليمية الاوروبية الرابعة للمنظمات غير الحكومية بشأن فلسطين تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في قصر الامم ، بجنيف ، يومي ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وعقدت الندوة استجابة لقرار الجمعية العامة ٤١/٤٤ بآء المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .
- ٢ - ومثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد يتألف من السيدة أبسا كلود ديالو (السنغال) رئيسة اللجنة ، والسيد الكسندر بورغ أوليفيه (مالطة) ، المقرر ، والسيد مامويل ر. إنسانالي (غيانا) ، والسيد اسماعيل رازالي (ماليزيا) ، والسيد زهدي لبیب ترزي (فلسطين) .
- ٣ - وحضر الندوة ما مجموعه ١٤١ من ممثلي المنظمات غير الحكومية ، منهم ٧٢ بمفدة مراقب . وشارك فيها أيضا عدة مراقبين من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات الامم المتحدة .
- ٤ - وتحدث في الجلسة الافتتاحية كل من رئيسة اللجنة السيدة أبسا كلود ديالو (السنغال) ، والسيد ميكو لوميكوسكي (فنلندا) ، رئيس لجنة التنسيق الاوروبية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ، وكذلك السيد زهدي لبیب ترزي ، المراقب الدائم عن فلسطين .
- ٥ - ووضعت اللجنة برنامج الندوة بالتشاور مع لجنة التنسيق الاوروبية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين . وكانت أفرقة المناقشة وأعضاؤها على النحو التالي :

الفريق الاول : "الاولويات العاجلة لوقف المستوطنات في الاراضي المحتلة وحماية الشعب الفلسطيني . ماذا تستطيع أن تفعل أوروبا والمنظمات غير الحكومية الأوروبية؟" : السيدة ماري - كريستين أولا (فرنسا) ، الدكتور بشير الخيري (فلسطيني) ، الدكتور روشاما مارتون (اسرائيل) ، السيدة كارلا بيبي (ايطاليا) ، السيد مكسيم غيلان (فرنسا) ،

الفريق الثاني : "١٩٩٠ : عام السلم - تقييم ومتابعة" : السيد فلافيو لوتشي (ايطاليا) ، والسيدة رنا النشاشيبي (فلسطينية) ، والسيدة تامار غوزانسكي (اسرائيل) ،

الفريق الثالث : "شعبان ودولتان" : السيدة ماري غازي (اليونان) ، والدكتور مصطفى البرغوثي (فلسطين) ، السيدة تامار غوزانسكي (اسرائيل) ، السيدة ملوى هديب (فلسطينية) ، السيد نبيل شعث (فلسطين) .

٦ - وعقدت أيضا أربع حلقات عمل بشأن المواضيع التالية : (أ) اللاجئون ، (ب) الثقافة ، (ج) إشراك بالمجتمعات المحلية اليهودية في أوروبا ، (د) التجارة مع الأرض المحتلة (التصدير والاستيراد) .

٧ - واعتمدت الندوة إعلانا ختاميا فضلا عن اقتراحات عملية المنحى منبثقة عن حلقات العمل . وانتخبت لجنة تنسيق أوروبية جديدة للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين . وسيصدر تقرير الندوة ربما فيه ملخصات المناقشات ، بوصفه نشرة صادرة عن شعبة لحقوق الفلسطينيين .

٨ - اعتمدت المنظمات غير الحكومية المشتركة في الندوة الاعلان التالي :

الاعلان

أعرب المشتركون عن تقديرهم للفرصة التي سنحت لهم مرة أخرى لمناقشة مختلف جوانب قضية فلسطين والنزاع العربي الاسرائيلي تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . واعتبروا أن الندوة من خلال توفير محفل لإجراء تبادل للآراء والخبرات بشأن اتخاذ اجراءات محددة ، قد ساهمت بصورة إيجابية في عملية السلام .

وأكد المشاركون من جديد دعمهم للانتفاضة ومبادرة السلم الفلسطينية التي طرحت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . واعتبرهما المشاركون دليلاً صادقاً على استعداد الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، للسعي إلى إحلال سلام عادل ومقبول من الجانبين . وناشدوا الحكومات الأوروبية تأييد هذه القرارات تأييداً قاطعاً وإقامة علاقات رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بدولة فلسطين مالم تكن قد فعلت ذلك حتى الآن .

وأعرب المشاركون عن بالغ أسفهم لقرار الولايات المتحدة بتعليق حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وأعربوا عن أملهم في أن يُستأنف هذا الحوار عما قريب ويوسع نطاقه ليشمل النظر في قضايا جوهرية بصورة بناءة بغية تعزيز عملية المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين .

وأعاد المشاركون تأكيد اقتناعهم بأن أي مفاوضات تجري على أساس مبدأ وجود دولتين ، فلسطين وإسرائيل ، الذي يتناول الحقوق والشواغل الأساسية للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء ، من شأنها أن تؤدي إلى إحلال السلم والعدالة في الشرق الأوسط على أساس المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢٠) و ١٩٤ (د - ٣) . أما التقارير الواردة من الاجتماع الذي نظم في القدس في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ تحت عنوان "١٩٩٠ ، حان وقت السلم - مبادرة" ومختلف مبادرات السلام الأخرى ، فقد بينت أن قطاعات هامة في الرأي العام الإسرائيلي قد نشطت في دعم الحل القائم على وجود "دولتين" .

وتم الاعراب عن التقدير للموقف الذي اتخذته عدد كبير من الحكومات الأوروبية والحكومات الأخرى والمنظمات غير الحكومية استجابة لإعلان دولة فلسطين لتقوم جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل . وشدد المشاركون على أن مفاوضات السلام ينبغي أن تجري على أساس المصيغة الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وعلى أساس أعمال الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي ظلّيمتها حقه في تقرير المصير ، وأن توفر المفاوضات أساساً لتسوية سلمية عادلة ودائمة .

ورحب المشتركون باتخاذ قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ بأغلبية ساحقة تأييدا لهذا القرار المتوازن والشامل الذي حظي لأول مرة بتأييد جميع الدول الأوروبية . وفي هذا القرار ، أكدت الجمعية من جديد ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الامن . وأعرب المشتركون عن بالغ أسفهم لعدم ، إحراز أي تقدم في هذا الصدد . وقد أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية قبولها الصريح لهذه القرارات . إلا أن حكومة اسرائيل أثبتت ببياناتها وإجراءاتها العملية الاخيرة أنها تواصل انتهاك قرارات مجلس الامن .

وقد نظمت الندوة في وقت تتزايد فيه الخطورة البالغة للحالة في الخليج مما يهدد بجر المنطقة كلها إلى كارثة ذات أبعاد هائلة .

وأكد المشتركون من جديد احترامهم للقانون الدولي ومبادئ الامم المتحدة ، وعليه ، فقد رأوا أن اكتساب الاراضي بالقوة هو عمل غير قانوني . وطلب المشتركون من العراق الامتنثال لقرارات مجلس الامن التي تطالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت . فالتقيد الصارم بقرارات مجلس الامن هو وحده الكفيل بالحيلولة دون تفاقم الازمة إلى مجابهة عسكرية ، الامر الذي سيضر بمصالح جميع شعوب المنطقة . ولذلك ، حث المشتركون جميع الحكومات على الامتناع عن القيام بأي أعمال عسكرية ، وهي الاعمال التي ينبغي أن تقتصر سلطة القيام بها ، عند الضرورة ، على مجلس الامن ، مع وضع جميع القوات المسلحة ، بما في ذلك قوات الولايات المتحدة ، تحت قيادة الامم المتحدة .

وأشار المشتركون الى الجهود الدبلوماسية التي اضطلع بها الامين العام وآخرون ، بما في ذلك أعضاء جامعة الدول العربية ، وأعربوا عن أملهم في أن تسهم هذه المساعي في إيجاد حل سلمي للازمة .

وأشار المشتركون الى الإجماع شبه الكامل الذي حققه مجلس الامن في تناول هذه الازمة ، ورحبوا بالدور الأكثر بروزا للأمم المتحدة ومجلس الامن التابع لها ، وبالتالي طلبوا من أعضائه الدائمين ، وبصورة خاصة الدول الأوروبية الثلاث - فرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي - إبداء نفس

العزم على إيجاد حل للنزاع العربي الاسرائيلي وجوهره قضية فلسطين ، وعلى ضمان تنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة بهذه المسألة .

وشدد المشتركون على أن الازمة الحالية في الخليج لا ينبغي لها بأي حال من الاحوال أن تقلل من الاهتمام المُلح الذي يتعين إيلاؤه لإيجاد حل لقضية فلسطين ، لا يمكن بدونه إحلال السلم والاستقرار الدائمين في المنطقة .

وندد المشتركون بقوة باستمرار انتهاكات اسرائيل لحقوق الإنسان للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة ، مما أدى الى استمرار حدوث خسائر في الارواح . وقد اعلنت المنظمات غير الحكومية الأوروبية مرارا ، بوصفها جزءا من المجتمع الدولي ، أن السياسات والممارسات الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة تمثل انتهاكا جسيما للالتزامات اسرائيل بوصفها طرفا في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وتتعارض مع قرارات الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي المعترف بها عموما .

وطلب المشتركون من الحكومات الأوروبية الاطراف في الاتفاقية الاضطلاع بمهامها عن طريق ضمان وقف الانتهاكات الاسرائيلية لاحكام الاتفاقية .

وأعرب المشتركون بصورة خاصة عن بالغ قلقهم إزاء استمرار إغلاق الجامعات الفلسطينية منذ عام ١٩٨٨ ، ودعوا الى فتحها فورا . وطلبوا كذلك من حكومات أوروبا والاتحاد الأوروبي الحد من الاتصالات التعليمية والثقافية مع اسرائيل الى أن تتم إعادة فتح جميع المؤسسات التعليمية الفلسطينية .

ونظر المشتركون بعين القلق الشديد الى عواقب استمرار الهجرة المكشفة الى اسرائيل من بلدان أوروبا الشرقية في الوقت الذي تزيد فيه حكومة اسرائيل من مستوطناتها في الأرض الفلسطينية المحتلة ، ولاسيما في القدس ، الامر الذي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الامن المتكررة . ويجري تخصيص المزيد من الأراضي الفلسطينية للمصادرة ، والتوسع في المستوطنات اليهودية القائمة ، ومواصلة تخطيط وبناء مستوطنات جديدة دون كلل . وفي الوقت نفسه ، ترفض الحكومة الاسرائيلية الاعتراف بحق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم .

وطلب المشتركون بقوة من الحكومات الأوروبية اتخاذ اجراءات حازمة على المعVIDين الجماعي والفردى ، لضمان أن توقف اسرائيل جميع أنشطة الاستيطان فى الارض الفلسطينية المحتلة ، وفقا لقرار مجلس الامن ٤٦٥ (١٩٨٠) .

وأيد المشتركون الحق فى حرية التنقل وحق كل فرد فى مغادرة أى بلد والحق فى العودة الى بلده . إلا أنه لا يمكن استخدام هذه الحقوق كذريعة لتوطين المهاجرين أو المدنيين الاسرائيليين فى الارض الفلسطينية المحتلة ، بما فى ذلك القدس . وحشوا الحكومات الأوروبية على الاضطلاع بالجهود اللازمة لضمان قيام مجلس الامن باتخاذ إجراءات لمنع القيام بعمليات الاستيطان القانونية هذه .

وطلب المشتركون من الدول المعنية بالهجرة اليهودية ، ولاسيما الاتحاد السوفياتى ، التماس الضمانات بحيث لا تؤدي هذه الهجرة الى الاستيطان فى الاراضى الفلسطينية المحتلة ، مما يشكل تعديا على حق الشعب الفلسطينى ، وبحيث تتم وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة والمكوك القانونية لحقوق الإنسان .

وطلبوا أيضا من الحكومات الأوروبية وغيرها تقديم المساعدة للتغلب على المحنة التى تواجه اليهود السوفيات وغيرهم من المهاجرين عن طريق تمكين الراغبين فى الإقامة فى أوروبا من القيام بذلك .

وأعرب المشتركون عن القلق لأن فكرة طرد (أو نقل) الفلسطينيين من بلدهم (الترانسفير) قد اكتسبت مزيدا من المشروعية السياسية فى اسرائيل بعد أن تمكنت أحزاب متطرفة جديدة ، مثل "موليديت" و "تزدमित" ، من دخول البرلمان الاسرائيلى على أساس الاخذ بهرامج "الترانسفير" .

ومنذ ذلك الوقت ، تعالت الاصوات بشكل متزايد داخل المؤسسة الاسرائيلية والرأى العام الاسرائيلى تطالب علنا بمواصلة الطرد الجماعى للفلسطينيين من وطنهم كوسيلة لحل قضية فلسطين وإفساح المجال أمام موجات جديدة كبيرة من اليهود السوفيات المهاجرين الى اسرائيل .

وفي ضوء تزايد خطر نشوب حرب في الشرق الاوسط وإمكانية اشتراك اسرائيل في هذه الحرب ، جرى الإعراب عن القلق من أن المؤسسة الاسرائيلية قد تعمل على تعزيز مناخ الحرب واستغلاله في تنفيذ هذه الخطة لمواصلة الطرد الجماعي للشعب الفلسطيني .

وطلب المشتركون من المجتمع الدولي واوروبا بصورة خاصة عدم إدخال أي جهد في هذا الصدد لمنع اسرائيل من تنفيذ هذه الخطط .

وأعرب المشتركون عن قلقهم البالغ إزاء ما وقع مؤخرا من أحداث عنف ضد الفلسطينيين في اسرائيل وفي الارض الفلسطينية المحتلة ، مثل الاعتداء غير المسبوق بأي استفزاز على العمال الفلسطينيين القادمين من غزة ، وهجوم الجيش الاسرائيلي على المركز الصحي التابع للأونروا في مدينة غزة . ان هذه الاعمال وسواها من الاعمال المستمرة التي تقوم بها الحكومة الاسرائيلية ، السلطة القائمة بالاحتلال ، والافراد الاسرائيليون ، فضلا عن عدم اتخاذ تدابير فعالة من جانب المجتمع الدولي لوضع حد لهذه السياسة ، قد أدت الىضعف ثقة الكثير من الفلسطينيين في قدرة المجتمع الدولي أو استعداداته للمساعدة على التوصل الى تسوية سلمية . وأعرب المشتركون عن بالغ قلقهم من أن يؤدي تعنت اسرائيل وعدوانها الى زيادة تعميق الشعور بالإحباط بين الفلسطينيين ، ومن أن يؤدي الانخراط في دائرة من العنف الى جعل البحث عن تسوية سلمية مسألة أصعب منالا .

وأعرب المشتركون عن تأييدهم الحازم للشعب الفلسطيني الذي يكافح ضد الاحتلال الاسرائيلي ويزود عن المجتمع الفلسطيني ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ضد الهجمة غير المشروعة من جانب المستوطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي .

وأعرب المشتركون عن تأييدهم لقوى السلام الاسرائيلية التي تعمل في ظل ظروف صعبة ، وبخاصة بعد أن تولت السلطة حكومة متطرفة . وطلبوا من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاوروبية دعم قوى السلام الاسرائيلية وتأييدها والتعاون معها بصورة كاملة .

وناشد المشتركون مجلس الأمن أن يتصدي لمسؤولياته ويضطلع بها ، وأن يتخذ تدابير عاجلة لكفالة الحماية المادية للشعب الفلسطيني الراحل تحت ظل الاحتلال الاسرائيلي وضمان سلامته وأمنه ، بما في ذلك الحيلولة دون ترحيل الفلسطينيين ، الذي أُدين مرارا من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة . وكان مما شجع المشتركين أن الحكومات الأوروبية ، بل وجميع الحكومات باستثناء الولايات المتحدة ، قد أيدت الاقتراح الداعي إلى اتخاذ تدابير عملية لحماية الشعب الفلسطيني ، فحثوا جميع الحكومات على ترجمة إرادتها المعلن عنها إلى إجراءات عملية دون تأخير . وفي هذا الصدد ، رحب المشتركون بقرار الاتحاد الأوروبي بإرسال ممثل إلى القدس على أنه خطوة في الاتجاه الصحيح .

وأكد المشتركون الحاجة الملحة إلى ضمان الوجود الدائم للمنظمة غير الحكومية الأوروبية في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بغية رصد حالة حقوق الإنسان هناك وتوفير أية حماية ممكنة للمدنيين . وحثوا كذلك البرلمان الأوروبي والمؤسسات الأوروبية الأخرى وجميع الحكومات الأوروبية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة في هذا الشأن .

وحث المشتركون أيضا مجلس الأمن ، ولا سيما أعضاؤه الدائمون ، الذين يضمون ثلاث حكومات أوروبية ، على بذل كل جهد لتسهيل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط واعتماد خطوات مؤقتة ، بما في ذلك وزع قوات للأمم المتحدة لضمان السلامة المادية لشعب الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس ، وللشعب في الأراضي العربية المحتلة الأخرى .

ودعا المشتركون المنظمات غير الحكومية الأوروبية إلى مواصلة تعاونها وأنشطتها المشتركة مع قوى السلام الإسرائيلية والفلسطينيين ، وذلك بروح مبادرة ١٩٩٠ : مبادرة "حان وقت السلم" ، والاشتراك في أعمال المتابعة المقررة خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ . كما أعربوا عن تأييدهم للمبادرات الداعية إلى اشتراك أوسع نطاقا في هذا التعاون من جانب قوى السلام في البلدان العربية ، التي يجب أن تهدف أيضا إلى الحد من الحشد العسكري المتواصل الخطر في الشرق الأوسط .

وطلب المشتركون من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تقديم كل مساعدة ، من خلال لجنة التنسيق الدولية

للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين المنتخبة حديثا ، إلى المنظمات غير الحكومية الأوروبية في تنفيذ قراراتها المتعلقة بقضية فلسطين . ويمكن أن يشمل هذا الدعم رعاية اجتماعات فعالة بشأن مسائل خاصة ، إلخ ، وتعزيز فهم أفضل للمسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين .

ودعا المشاركون أيضا اللجنة إلى ضمان أن تستمر اجتماعات الأمم المتحدة الإقليمية والدولية للمنظمات غير الحكومية في تقديم الفرصة للإعراب عن مختلف وجهات النظر بحيث يمكن للحوار المجدي أن يستمر بين الأشخاص الحسن النوايا من كلا الجانبين . ودعا المشاركون جميع البلدان الأوروبية إلى تكثيف تأييدها لأنشطة اللجنة . كما حثوا الحكومات الأوروبية على الاشتراك في أعمال اللجنة بوصفهم أعضاء أو مراقبين .

وكان الهدف من الندوة - بالإضافة إلى كونها حوارا مجديا - إيجاد أنشطة عملية لإجراءات منسقة تفضل بها المنظمات غير الحكومية الأوروبية . ولذلك ، تم القيام بذلك الجزء من العمل في حلقات عمل ، وتلقت الندوة التوصيات منها . وقد أوصى المشاركون جميع المنظمات غير الحكومية الأوروبية بالنظر بعناية في تلك التوصيات وتنفيذها .

المرفق الثاني عشر

الإعلان الذي اعتمدته اجتماع الأمم المتحدة السابع للمنظمات غير الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين

(جنيف ، ٢٩ إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠)

- ١ - عقد اجتماع الأمم المتحدة السابع للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وقد عُقد الاجتماع تلبية لقرار الجمعية العامة ٤١/٤٤ بآء المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .
- ٢ - ومثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وقد يضم السيدة أيسا كلود دياللو (السنغال) ، رئيسة اللجنة ، والسيد الكسندر بورج أوليفيه (مالطة) ، المقرر ، والسيد صموئيل ر. إنسانالي (غيانا) ، والسيد اسماعيل رازالي (ماليزيا) ، والسيد زهدي لبيب ترزي (فلسطين) .
- ٣ - وحضر الاجتماع ٢٣٩ منظمة غير حكومية ، منها ٦٤ منظمة بصفة مراقب . كما حضره عدة مراقبين عن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة .
- ٤ - وفي الجلسة الافتتاحية ، أدلى المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف ببيان نيابة عن الأمين العام . كما أرسل رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رسالة ، تلاها السيد نبيل رملاوي ، المراقب الدائم عن فلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف . وأدلى ببيانين استهلايين آخرين السيدة أيسا كلود دياللو ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والسيد دون بيتس ، رئيس لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين .
- ٥ - وقد أعدت برنامج الاجتماع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بالتشاور مع لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين . وذلك تحت الشعار العام "فلسطين وإسرائيل : المتطلبات الضرورية للسلام" . وكانت أفرقة المناقشة الأربعة وأعضاؤها على النحو التالي :

الفريق الاول : "فتح الطريق المسدود أمام عملية السلام بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط : أثر التعاون بين الفلسطينيين والاسرائيليين والمنظمات غير الحكومية الدولية" : السيدة تamar غوزانسكي (اسرائيل) ؛ السيد ماتيتياهو ديليد (إسرائيل) ؛ والسيد نبيل شعث (فلسطين) ؛

الفريق الثاني : "أحدث المعلومات عن الانتفاضة" : قدم الدكتور مصطفى البرغوثي (فلسطين) ؛ والسيد إبراهيم الدقاق (فلسطين) ؛ والسيد هاشم محاميد (إسرائيل) ؛ والدكتور حيدر عبد الشافي (فلسطين) ؛

الفريق الثالث : "الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية" : السيد جان ماري لامبير (لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين) ؛ السيد غسان عبد الله (فلسطين) ؛ السيد جيمس غراف (كندا) ؛ والسيدة مها مستكلم نصار (فلسطينية) ؛ والسيد عمون ديكروني (إسرائيل) ؛

الفريق الرابع : "حركة السكان : القانون والسياسة" : السيد ابراهيم أبو لغد (فلسطين) ؛ والسيد عمون ديكروني (إسرائيل) ؛ والسيد بشير الخيري (فلسطين) .

٦ - وعُقدت أيضا ست حلقات عمل تتعلق بالمواضيع التالية : (أ) المرأة ؛ (ب) منظمات السلام ؛ (ج) المجتمعات المسيحية واليهودية والاسلامية ؛ (د) المحنة ؛ (هـ) التعليم ؛ (و) الزراعة . كما قامت المنظمات غير الحكومية المشاركة بتنظيم عدد من مجموعات المصالح الخاصة .

٧ - واعتمد الاجتماع إعلانا ختاميا ، كما اعتمد مقترحات عملية المنحى منبثقة عن حلقات العمل . وسينشر التقرير ، بما فيه ملخصات المناقشات ، بوصفه نشرة صادرة عن شعبة حقوق الفلسطينيين .

٨ - وفيما يلي نص الإعلان الذي اعتمدته المنظمات غير الحكومية المشاركة :

الإعلان

نحن ، المنظمات غير الحكومية الملتزمة في الاجتماع الدولي السابع للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ، نجتمع في وقت أصبح فيه الموقف في الشرق الاوسط أكثر خطورة وأكثر تهديدا للسلام العالمي من أي وقت

مضى طيلة سنوات كثيرة . إذ لم تكن الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٢/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ والقرارات السابقة له ، الذي دعونا من أجله مرارا في الاجتماعات الدولية ، أكثر إلحاحا مما هي عليه الآن . وندعو الآن الأمين العام إلى اتخاذ خطوات للتحضير من أجل المؤتمر الدولي للسلام على وجه الاستعجال . كما ينبغي أن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في المؤتمر الدولي للسلام على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى في النزاع ، على نحو ما دعا إليه القرار ٤٢/٤٤ . ونذكر جميع الموقعين على اتفاقية جنيف الرابعة بالتزامهم تعاقديا بضمان الاحترام للاتفاقية في جميع الظروف ، ومحاكمة الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة للاتفاقية أو يأمرؤن بذلك .

ونحن ، إذ نجتمع بعد مضي حوالي ١٠٠٠ يوم على الانتفاضة ، نشد على شعب الانتفاضة الفلسطيني في نضاله البطوالي لإنهاء الاحتلال وتنفيذ إعلان ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بإقامة دولة فلسطين المستقلة ؛ وندعو جميع الحكومات إلى الاعتراف بهذه الدولة ؛ كما ندعو إلى منح التأييد الدولي الكامل للانتفاضة . ونؤيد بقوة دعم شعب الانتفاضة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ونؤكد بشدة أن الاستمرار في إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره هو أمر غير مقبول إطلاقا ويشكل خطرا كبيرا على السلام .

لقد راعنا استمرار القمع الدموي الذي تمارسه حكومة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ، وانتهاكاتها لحقوق الإنسان بلا حدود ، سواء في إسرائيل أم في فلسطين المحتلة . إننا ندين القمع في فلسطين المحتلة كما ندين التمييز الرسمي المتزايد بالأساليب القانونية وأساليب "القبضة الحديدية" ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل . ونشعر بقلق عميق للتدمير المتزايد والمتعمد للحضارة والهوية الفلسطينية ، وندعو إلى ممارسة ضغط دولي قوي في سبيل إعادة فتح جميع المدارس والجامعات في فلسطين المحتلة . ونحن ، إذ نلاحظ رفض الحكومة الاسرائيلية الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي ، ندعو إلى تطبيق عقوبات اقتصادية وسياسية دولية فعالة على إسرائيل لإرغامها على احترام حقوق الشعب الفلسطيني والتقيد بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . ونلاحظ أن إسرائيل قد سُميت سلطة

قائمة بالاحتلال في قرار مجلس الأمن ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) المؤرخين في ٥ و ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، وفي قرارات أخرى . كما ندعو إلى أن ينشئ مجلس الأمن على وجه الاستعجال وجودا فعالا للأمم المتحدة يتمتع بالولاية القانونية اللازمة لحماية سكان الأرض الفلسطينية المحتلة .

إننا ندين التصرفات غير العادلة وغير المقبولة الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بمعارضتها في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ مشروع قرار لمجلس الأمن كان يمكن إقراره بالإجماع لو لم تفعل ذلك ، ويدعو لإيفاد بعثة للأمم المتحدة إلى الأراضي المحتلة لتقصي الحقائق . وننظر بقلق إلى تعليق الولايات المتحدة الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في ٣٠ حزيران/يونيه على نحو لا مبرر له . وندعو إلى الاستئناف الفوري لحوار مجد وبناء بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، من شأنه الاسهام في عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . وندين أيضا سجل الولايات المتحدة بالنسبة لاستمرارها في اتخاذ الإجراءات البرلمانية والتنفيذية التي ساعدت في تمكين اسرائيل من قمع حقوق الإنسان للفلسطينيين .

وتأكيدا لمبدأ عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة ، ندعو العراق إلى الانسحاب من الكويت وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) ، كما نواصل مطالبتنا إسرائيل بالانسحاب من الأرض التي تحتلها .

وإننا نلاحظ القوة التي مارستها الأمم المتحدة لإعمال قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) ، وندعوها إلى أن تمارس جهود مماثلة لإعمال جميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بحيازة الأراضي بالقوة ، كجزء من تسوية سلمية شاملة للشرق الأوسط . كما ندعو إلى معالجة جميع مسائل الشرق الأوسط على أساس المساواة ووفقا للقانون الدولي . ونرحب بمبادرة السلام الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة ، كما نرحب بالمبادرات الأخرى الصادرة عن أعضاء جامعة الدول العربية .

وندعو كذلك إلى إنهاء الحشد العسكري الهائل في الشرق الأوسط ، بسحب جميع القوات الأجنبية ، كما ندعو إلى وضع أي وجود عسكري تحت إشراف الأمم المتحدة . ونلاحظ أن سياسات حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة قد ساعدت إسرائيل طيلة سنوات كثيرة وشجعتها على احتلال الأرض العربية وضماها مع ارتكاب

انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ، وذلك على الرغم من أن قانون الولايات المتحدة ذاته ينص بشكل محدد على أن البلدان التي ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ليست مؤهلة لتلقي المساعدة الأجنبية من الولايات المتحدة . ونحن إنما ندين في هذا السياق المعيار المزدوج لحكومة الولايات المتحدة .

وندين سياسة الحكومة الاسرائيلية في توطين اليهود في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، والاراضي العربية الاخرى ، بما فيها القدس . وندعو جميع الدول المعنية بالهجرة اليهودية ، ولاسيما الاتحاد السوفياتي ، إلى طلب ضمانات بالأّ تؤدي هذه الهجرة إلى الاستيطان في الاراضي المحتلة ، وألا تمس حقوق الفلسطينيين سواء في إسرائيل أو في فلسطين المحتلة ، وألا تمس حق الفلسطينيين في العودة . وإن نلاحظ من خبراتنا السابقة أن الاكثريّة الساحقة من المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي لا يرغبون في الذهاب إلى اسرائيل ، ناهيك عن الذهاب إلى فلسطين المحتلة ، فإننا ندعو جميع البلدان التي قد يرغبون في الهجرة إليها أن تسهل هجرتهم .

وندعو حكومة إسرائيل إلى الغاء ما يسمى "بقانون مكافحة الإرهاب" الذي يمنع الفلسطينيين والاسرائيليين من الاجتماع بممثلين رسميين للشعب الفلسطيني . وعلاوة على ذلك ، ندعو حكومة اسرائيل وسلطتها التشريعية إلى إيقاف جميع الإجراءات القانونية المؤدية إلى حرمان السيد محمد مياري من حصانته البرلمانية وكذلك إيقاف جميع الإجراءات القانونية المتخذة لمقاضاته على اشتراكه في حملة "قارب العودة" .

وإننا إذ ندرك الخطورة الشديدة للحالة الراهنة ، نعترف بالدور الهام لقوى السلام في إسرائيل التي تؤيد عقد المؤتمر الدولي للسلام وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ونؤكد هذا الدور ، ونؤيدها بقوة في جميع جهودها المبذولة في سبيل السلام والعدالة لجميع الشعوب .

لقد تم القيام بالكثير من أعمالنا في هذا الاجتماع من خلال حلقات العمل . إننا نؤيد نتائجها وتوصياتها ، ونحث جميع الحكومات على النظر بجدية في الخيارات التي حددتها المنظمات غير الحكومية في هذا الإعلان .

كما نحث الأمم المتحدة على عقد اجتماع دولي للمنظمات غير الحكومية في أواخر الصيف في عام ١٩٩١ ، على أن يبت في مكان الاجتماع وشكله بالتشاور مع لجنة التنسيق الدولية بين المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ، وعلى الاستمرار في برنامجها للندوات الإقليمية . ونشني على أعمال لجنة التنسيق الدولية بين المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين وأمانتها في جنيف ، وندعو الأمم المتحدة إلى تقديم كل مساعدة ممكنة للجنة وأمانتها .

ونطلب من رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تحيل هذا الإعلان إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين كجزء من تقرير اللجنة . ونحث على أن تقوم الأمم المتحدة بنشر محاضر هذا الاجتماع على نطاق واسع على المنظمات غير الحكومية والحكومات ووسائل الإعلام .

إننا نشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على عقد هذا الاجتماع ، ونقدر كثيرا حضور رئيسة اللجنة وأعضائها ومراقبيها . كما نشكر شعبة حقوق الفلسطينيين وجميع الشعب الأخرى في الأمانة العامة ، بما في ذلك المترجمون الفوريون الذين ساعدوا في هذا الاجتماع . ونعرب عن تقديرنا للخبراء البارزين الذين تكلموا هنا ، ونأسف لمنع السلطات الإسرائيلية بعض أعضاء أفرقة المناقشة المدعويين وبعض أهل الخبرة من حضور هذا الاجتماع . فجميع الذين ذكرت أسماؤهم في هذه الوثيقة ساهموا مساهمة كبيرة في نجاح هذا الاجتماع .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
